تعلیقات بر شرح تجرید

تعلیقات بر شرح تجرید

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيق التشكيك اللهم بالهامك وازاحة الشكوك بعصمتك وانعامك نحمدك اللهم
على ما انعمت ونشكرك على ما الهمت ونصلي ونسلم على رسولك الكريم وآله ذوي الفضل
العظيم افضل الصلوات واكمل التسليمات اما بعد فهذا ما خطر لي في تحقيق مسئلة التشكيك وذكر
كلام الاستاذ والمحقق [illegible] وجوه التشكيك عن [illegible] الكلام
التام في تمام الكلام [illegible] والتجربة الحواسي انه على ذكره [illegible]
اقول التشكيك اما بالاولوية او الاقدمية او الاشدية او الازيد
اما التشكيك بالاولوية على ما يستفاد من كلامه قدس سره هنا ان يكون
صدق الكلي على بعض افراده مقتضى ذاته [illegible] بخلاف صدقه
على بعض آخر وقد يفسر باختصاص بعض الافراد بصدق الكلي عليه من بعضها
وبهذا المعنى يشمل جميع وجوه التشكيك وعلى هذا المعنى حمل الاولوية في حاشية
التهذيب ولهذا اعترض ثمه بان الاولوية يشتمل على الاولية مع انه
لا يذكر معها الاولية وما ذكره ثمه في الجديد من ان الاختلاف بالذاتية والعرضية
داخل في التشكيك بالاولوية ناظر الى هذا المعنى ويمكن ان يراد به المعنى الاول
بحمل الاقتضاء على الاستلزام لا العلية واما التشكيك بالاقدمية فهو ان يكون
صدق الكلي على بعض افراده متقدما على صدقه على بعض آخر بالذات والعلية
لا بالزمان فان تقدم صدق الانسان على الاب على صدقه على الابن ليس
تشكيكا واما الاشدية فقد يفسر باكثرية ظهور آثار الكلي في بعض الافراد

والعلم [illegible]

ورتبه السيد [illegible] كون كثير من الذاتيات كالانسان مثلا مقولا بالشدة
والضعف لاختلاف افرادها في الاستجماع الآثار ثم اختار تفسيرها بما افاد
من كلام [illegible] وطبيعة العام [illegible] بعض الافراد و
دون بعض كالطويل بالقياس الى الذرع والذراعين والاسود بالقياس الى
الفحم والغراب [illegible] استعمال اسم التفضيل هناك كما في الذراعان
اطول من الذراع والغراب اشد سوادا من الفحم وكلام المحقق الشريف قدس سره
في [illegible] التفسير [illegible] حصول الكلي في ضمن افراد
كما كان [illegible] للمحقق [illegible] كما [illegible]
مع كون احد الفردين اشد كونه بحيث ينتزع العقل بمعونة الوهم مثل الاضعف
مع زيادة ثم تجرد [illegible] حلاف صدق المشتق على
منشأ [illegible] الفردين الى الاولوية [illegible]
واما الزيادة والنقصان فراجعان الى [illegible] والصغر كما افاد
قدس سره [illegible] الا ان الشدة والضعف
عوارض الكيف والزيادة والنقصان من عوارض الكم اما التفاوت
الاولين [illegible] فلا يتصور نسبة الذاتي الى جميع ما هو ذاتي له
[illegible] التفاوت [illegible] كانت العبارة [illegible]
ولهذا اعترض [illegible] السيد قدس سره بان [illegible] الذاتي الى افراده [illegible]
الكلام الآتي في انه [illegible] جميع اقسام التشكيك

لا الاستوا في الجميع

اولا والنقض انه حصل هو انبغى ان ولين حاصل الاساوس في الجديد بل المراد
بعد الاستوا انه الاستوا المستلزم لعدم الاختلاف بالاولوية والاقدمية
ولبطلان التشكيك بمعنى الوجود في الذاتيات بين لا يحتاج الى الدليل وانما
ذكر في صورة الدليل تنبيها والقرينة على هذا التحقيق سياق العبارة
حيث حصر واحد القسمين في القسم الاخيرين واستدل على بطلان الاخيرين
دون الاولين بل اكتفى فيهما بهذا التنبيه الذي هو بالحقيقة تفصيل للدعوى
الضرورية حق وقد كنت نبهت اولا على ذلك في حاشية الحاشية ثم اخترته
في اصل الحاشية انتهى فصارت عبارة الحاشية بعد هذا التغيير والتتميم هكذا
اما اشتمال الاولين فلاستوا نسبة الذاتية الى جميع ما هو ذاتية له بمعنى انه لا يختلف
بالاولوية والاقدمية وهذا ضروري ولا يحتاج هذا وقد نوقش بان نفي الاقدمية
والاولوية في الذاتيات مبني على ان الذاتية لا تعلل وهذا مبني على تقرير التعليل
والدليل على الدعوى يكشف عن انها ضرورية واجيب بان المقصود
بيان الفرق بين الاولين والآخرين بان الدعوى في الاولين لا يحتاج
الى مزيد توضيح بخلاف الآخرين غاية الامر انه وقع في قوله وهذا ضروري
اغراق واما السؤال فمندفع بان المقصود اعتقادا بالقياس الى
المحصلين العارفين بان ذاتية الشيء يكون ثابتة في حد نفسه وما يكون ثابتا في نفسه
لا يعقل ان يعلل به او بامر خارج عنه نظرة وقول الشيخ في جواب السائل عن
مجعولية الماهية انما علم لم يجعل المشمش مشمشا لا بد وان اعتنا بالقياس الى كل احد

اوبين

او بين الماهية ولوازمها حكما بعد تخصيص مفهوم الطرفين وتخصيصها فانه
على بعض الاذهان انه كما قالوا ان الحكم يحتاج الى الممكن الى المؤثر
هذا مع ان كون المهية مشتملا بعدم مجعولية الذاتية لا يستلزم كونها مشتملا
عليه وسيجيء ما يتعلق بهذا المبحث في كونه تحقيقا مستغنيا عن بيانه
كون ما ذكره في بيانه تفصيلا للدعوى وتنبيها عليه كما قرره المحشي
في الجديد كيف ثبت الذاتيات غير مجعولة بالجعل ان ثبت للذاتي
لا يجوز انه لو ليس بحيث اي غير هذا الاثبات وان يجعل الاثبات للجعل
البسيط على ما اختاره الاستاد ومن تابعهم بل في الذاتيات
مجعولة لم يتصور كون ثبوته لبعض الافراد وصلا للبعض وكون الوجود — كما في الاولوية ١٢
او لبعده في على فرد اخر كما في الاقدمية وههنا اشكال له وجه من الوجوه
تارة يقولون ان الذاتي لا يعلل وتارة يقولون ان الشيء ما لم يجب لم يوجد
لم يجب سابقا ما لم يجب سابقا لم يوجد انما الحيوان ما لم يجب
وانما صدر انه صار حيوانا افتقار حيوانيته الى الجاعل ... انما
هو اعم كون لكل على من تلك التي اثبات ... اخرى كحيوان — سيجيء تحقيقه اخرى ١٢
حمل الحيوان على النوع ... المتوسط ... الانسان
[illegible]
برهان لم ولا يجري ما بين تلك المقدمات المنقولة من الشراح التي ...
ووجه التفصي ان ... قوله الذاتي لا يعلل ان ثبوته له ... لكن

يعني ان الذاتيات ... لا يكون علة ... كما في الحواشي الشريفية في حاشية — سيجيء ١٢

يعني ان كلام المصنف الاولين والثانية ... في الاخر معها ... كلاهما معها الاخرين ١٢ منه

تعليله بالذات ولا بامر خارج عنها صرح السيد الشريف المحقق في حاشيته
بجميع الاصول [illegible] والوجه ما نبهت عليه [illegible] ذلك [illegible] الا [illegible] كون
بعض الذاتيات معللا ببعض آخر كما ذكره [illegible] قوله واما الانعكاس
بين المتقدمتين الاخيرتين فمنتفع [illegible] تقدم العلة على [illegible] باعتبار
[illegible] نفسه [illegible] باعتبار [illegible] لغيره [illegible]
[illegible] على الذات [illegible] تعليل الشيء [illegible] لغيره بما هو معلول [illegible]
[illegible] كما قرره السيد [illegible] المؤلف [illegible] شيء [illegible] هو ان
معنى عدم تعليل الذاتي [illegible] هو انه لا يعلل بالذات ولا بامر
خارج [illegible] آخر [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] على الذاتيات [illegible] السيد [illegible]
الا [illegible] قوله [illegible] فان الاختلاف بالاولوية على ما هو
[illegible] كون صدق الذاتي على بعض افراده [illegible] ذاته
معللا بها وان [illegible] الاختلاف بالاولوية [illegible] يكون صدقه على بعض الافراد
معللا بامر خارج [illegible] صدقه على بعض الافراد [illegible] على الاشتراك
[illegible] انه [illegible] الاختلاف بالذاتية [illegible] موجب للتشكيك [illegible] الاولوية
فلا [illegible] الاولوية [illegible] ذكر [illegible] على تقدير [illegible] في الاولوية
لا يلزم [illegible] عدم [illegible] الذاتيات [illegible] الاولوية في الذاتيات
لكن [illegible] على [illegible] عدم تعليل الذاتي بالذات

والجواب [illegible] انتفاء الاخير [illegible] الا [illegible]
[illegible] ذكره [illegible] الدليل المذكور في الشرح [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] التفاوت [illegible] الا [illegible]
[illegible] الا [illegible] التفاوت
[illegible] على [illegible] التفاوت
[illegible] الاجزاء [illegible] على
[illegible] المشكك [illegible] في الذاتية [illegible]
[illegible] الا [illegible] الاضعف [illegible]
[illegible] الذاتية ولا [illegible]
[illegible] المشكك [illegible]
[illegible] الاضعف [illegible]
[illegible] المشكك [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible]
[illegible] المشكك في الذاتي [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] الذاتية [illegible]
[illegible] الناظر [illegible] المتقدم [illegible] الفصل

في بعضها هذا وقد اختار بعض الناظرين في جواب ان ذلك
الشيء ليس معتبرا في المهية قوله فلا يكون الاختلاف في الذاتي قلنا
ان اردت بعدم الاختلاف في الذاتيات ان لا يعتبر فيها ما به الاختلاف
بطريق الجزئية لا ينافيه المشكك فان معنى الاختلاف في المشكك ان فذلكه م
يكون صدقه على الافراد لا بالسواء بل له حالة في حصوله في فرد ليس
في ضمن فرد آخر فيها يحتمل ما به الاختلاف بطريق الجزئية معتبرا في
الفرد لا في مفهوم المشكك وان اردت عدم اختلاف صدقها على الافراد د م
فلا نسلم ذلك فانه يجوز ان يكون الفصول المتنوعة في الافراد موجبا لاختلاف
صدق الجنس على الافراد التي هي انواعه كالسواد الصادق على الشديد
والضعيف فانه اختلاف صدقه عليهما يجوز ان يكون بسبب الفصلين
اللذين يعتبر انه في نوعيهما وكذا الكلام في سائر المقولات المشككة
فان ما به الاختلاف ليس معتبرا في مفهومها على نحو ذات فرد لها او
في عارضها كالاسود المقول على الجسم المعروض للسواد الشديد والجسم
المعروض للضعيف اقول جواب المراد الثاني وتحقيق الحق ان اختلاف
اختلاف الفردين في نفسهما سواء كان بسبب اختلاف الفصلين او غيرهما
لا يوجب اختلاف صدق الذاتي عليهما بخلاف اختلاف العوارض فانه يوجب
اختلاف صدق المشتق منها على ذوات الموصوفات وهناك
يتبع الوحدة ومنع المعنى فانظر ولا شك ان المعنى العارض

لا يقال

لا ينافي ما ذكرنا [illegible] على [illegible] لا يلزم من اختلاف المعروض اختلاف
[illegible] في العارض [illegible] اختلاف المعروض على [illegible]
[illegible] في العارض [illegible] المعلل [illegible]
فيها هو خارج عنه [illegible] قوله [illegible] اقول [illegible]
[illegible] الفرق بين الذاتي والعرضي [illegible]
في هذا المشكك [illegible] السواد [illegible]
[illegible] المشكك [illegible]
[illegible] على افراده [illegible] في الذاتي فان [illegible]
[illegible] صدق الذاتي عليها [illegible]
[illegible] العارض [illegible]
[illegible]
[illegible] السواد [illegible]
في [illegible] العارض [illegible]
في هذا [illegible] السواد [illegible]
[illegible] المشكك [illegible]
[illegible]
[illegible] المشكك [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible]
[illegible] المشكك [illegible]

المشكك فهو ممكن بين المعنيين ... من مقدمات الدليل المذكور فان لزوم احد
الامرين منهما من حيث اختلاف فردين العارض في المبدا الى اتحاد الى احد
احد الامور الثلثة ثم من حيث عدم اشتمال الفرد من علامة الاختلاف
واختلاف مفهوم المشكك او خارجا عن مفهومه فان شئت تحقيقه فارجع تفصيل التحقيق
في خلاصته ان ثبت حمله شبهة ... على تعريف المشكك بالشدة والزيادة
مطلق ... في الثاني اولى تحت الفرد الا ... بالشدة والضعف
مشتركا في الماهية ... بان المقصر النوع عندهم ... التفاوت
بين الاشد والاضعف بين الازيد والانقص انما هو في ... وانها
لا في صدق الجنس عليها وحصوله فيها كما يتبادر من ... البعض الاوهام
فان الشدة والضعف ... ان ... الزيادة والنقصان
لكن ... الذراع من حد ... الاضعف لا في كونه مقدارا او خطا
قال الشيخ ... لا يكون ازيد من ... [illegible]
... من اخرى ... في الكيف ... العدد
اما امر داخل في حقيقته كما ... على ما قال ... الاشد الاضعف
مطلقا وفي الازيد والانقص العددي واما امر عارض لها ... المقدار
على حد ... امر عارض ... بالزيادة
والنقصان لكان ... وكلامه ... الازيد والانقص المقدار
الصحة ... الذي يتفاوت افراده بالشدة والضعف
والزيادة لا يكون ... اذ التفاوت بين افراده بالذات لا في

صدق هذا الكلي عليها نعم التفاوت الواقع بين افراده بالذات يوجب
تفاوت صدق المشتق مطلقا اذ حيث عموم المبدا وقيام المبدا بما قام
به الفرد الاقوى من المبدا لحق بالشك لصدق المشتق مما قام به الفرد الاضعف
والاشد بخلاف صدق المبدا فانه لا يتفاوت قوة وضعفا بتفاوت افراده
في الفهما فان كون مقدار ازيد في نفسه من اخر لا يوجب كون
المقدار ... او كون صدقه عليه اقوى وهذا مع ظهوره مصرح
به في كلام الشيخ وغيره وقد ينبه عليه ... عروض الازيد عرضيا
بمعنى الانقص مع زيادة ... صدق المشتق على ذلك الموضوع
ولا يوجب ... صدق المبدا على ذلك المعروض ولا يوجب تكرار
صدق المبدا على الازيد اختلافا في صدق المبدا على الازيد
من على العارض ان كان ... المشكك بالشدة والزيادة
في المشتقات ... الافراد بالاصالة ... المشكك الى الموضوع
والمتصف بالعارض ان كان باعتبار السواد كما ذكره المحققون فالجواب
منع ... اذ قد عرفت انه مشكك وان كان باعتبار الاسود
كما ذكره بعض الناظرين فالجواب منع جريان الدليل اذ ... التفاوت
ليس في نفس مفهومه حتى ينافي الاشتراك ولا في امر خارج حتى ... خلاف
المقدر ... صدقه على جزئياته وهو معنى المشكك والتفاوت الواقع
بين ... بالذات ولا يمكن اختيار ... الذاتي فان الاختلاف

... [illegible]

بعين آخر اده بالذات لا في صفة عليها كما تقدم فالحق انه

ضعف كون احد الفردين اشد كونه بحيث ينتزع منه العقل بمعونة الوهم

امثال الاضعف منه مع شيء زائد مثل الاضعف مع زيادة والمنقص

ما ذهب اليه المحقق الشريف وتبعه السيد السند من ان معنى الشدة والزيادة

كون حصول الكل فيه بمعنى ان احد الفردين اشد او ازيد من حصوله في فرد

آخر او اولى وجود وجوده فان الشدة والزيادة من الاعراض اللاحقة

[illegible] الكم وكون [illegible] او ازيد في نفسها من [illegible] او كيفية اشد [illegible]

لا يوجب اختلاف حصول المحمول الكيفية المطلقة فيه ولو كان فيها [illegible]

كلام الشيخ هذا لا يخرجهما من عدم التفرقة بين الذاتية والعرضي في المقول

ده والفرق الذي ذكره السيد السند من ان الذاتية ليس حصوله لافراده الا كما

معناها في نفس الامر واحدة فيها في الاعتبار العقلي حتى يحكم العقل

بغايتها عنها في نفسها ثم يضيفها اليه ويحكم بحصوله فيها فيمكن اختلاف هذا

الحصول باحد انحاء التشكيك بخلاف العرضي فانه اذا لم يكن للذاتية حصول

في افراده ثم يتصف باعتبار الحصول فيها بالتفاوت [illegible] الا الاستواء

فيه نظر ثم ان لا يكون [illegible] الجهة الاولى و [illegible] التاويل في الاستواء

يراد به عدم الاختلاف [illegible] التاويل في ان الاختلاف يراد

عدم الاستواء ونفي التشكيك واثبات التواطؤ دون العكس [illegible]

تحكم فانما هنا [illegible] الوجود دون الوضوح او فيهما [illegible]

الوجود [illegible]

دون الوجود

دون الوجود كما اذا توهم لخط من خط فان اجزائه متمايزة في الوضع

دون الطبع والثاني في الوجود دون الوضع كالتشابه فيهما كما اذا

وقع خط فوق خط آخر مثلا اي بحيث يحدث بينهما زاوية فانه يمنع

وقوع الخط على الخط [illegible] فانهما متمايزان في الوجود دون الوضع

فانه اذا [illegible] الخطين فان المتباين وجودا

للموضوع انما هو في السطحين [illegible] دون الخط المتصل [illegible]

في [illegible] والاخر [illegible] ثم اعترض ان المثال [illegible] انما

مطلق على المتميز اذ [illegible] العدد [illegible] بالذات [illegible] بالوضع

لكن هذا الحكم خلاف مقتضى كلام الاستاد [illegible] وان خص [illegible] بالذوات

[illegible] في الوجود واصلاح ان مناط [illegible] الشدة

والزيادة [illegible] ان يكون [illegible] على القطر [illegible]

المناقشة [illegible] مقصود المثال [illegible] الامر

مع كون [illegible] في الوجود دون الوضع [illegible] الاجسام

المستقر [illegible] والسطح المشترك فان [illegible] الخط المستقر

[illegible] في نفس الامر [illegible] والاتصال الحسي

وهو [illegible] الكثرة [illegible] المتميز [illegible]

[illegible] الخط [illegible] ان الاجزاء [illegible] للخط [illegible]

[illegible] على [illegible] طرف [illegible]

الوجود [illegible] كما اذا [illegible] خطا آخر [illegible] فيه دون الوضع [illegible]

الا يراد من اين المذكورين لتوارد اقتضاء قوله ثم السواد ان اراد
انه في طرح الاول فلانه يحصر شقا الشك ويقرر ان التفاوت بين السوادين
بالتشكيك في نفس حقيقة السواد وهو غير ما تحرر في المسلك في الذاتيات وان اراد
بعارض اما خارج عن ذلك خلاف المفروض من ان ذات الفردين كما ان احدهما
في نفسه ينقص الآخر وهذا التفاوت ليس هو المسلك في الشق الثاني يجب
التفاوت صدقا المشتق من حيث هو على فرد هو نفسه فيكون هو المسلك
دون الجنس لانه يتقبل الطلاق بعد المشتق لانه يحكى ترجيح ان التفاوت
الشيء في ... ولا عارض له في ضد قوله وقد تقدم عدم جريان ...
في الذاتيات واما المقدمة في الشق الثاني فلانا نختار ان السوادين مختلفان في
الماهية بالشدة ولا نسلم ان الماهيات البسيطة مطلقا لا يختلف بعضها الى
بعض بالشدة وانما يكون ذلك لو تركب من احد ما ... الآخر
مع زيادة فالجواب باختيار الشق الثاني هذا هو المشهور في الذاتيات
اقول ويمكن اختيار الشق الاول وهو ان السواد بين متحدان بالماهية
قوله فلا يكون التفاوت بينهما من حيث الذات كما زعم ... معنى التفاوت
بينهما من حيث ان يكون احدهما في ذاته اشد من الآخر بحيث ان العقل الذاتية
ينتزع منه بملاحظة الوجه ... الآخر مع زيادة ولا يلزم ان يكون ما
مستقلا الى النوع بمعنى ان يكون مستقلا الى العوارض ... الى
يحصل في الهوية لكون المقدار مع ما تقدم ويمكن الجواب ...

الشب

انسب بالكيفيات والاعداد وهذا بالمقادير فيتخصص والثاني
ان الاشد والاضعف في بعض النسخ والازيد والانقص مختلفان بالمدرج
قد عرفت ان منشأ الجواب كون التفاوت بين الفردين بالذات بمعنى ان
احد الفردين في نفسه اشد او ازيد من الآخر لانه صدق المسمى عليهما سواء كان
منشأ الاختلاف هنا في الفصل المنوع او في عارض صنفي او شخصي فتمام الكلام
في هذا المقام لا يتوقف على اثبات هذه المقدمة ويجري في كلام من انتسب
عن هذا او بنى عليه لكنهم لما ادعوا ان مراتب الشدة والضعف والزيادة
والنقصان مختلفة بالماهية كما في حديث الذراع والذراعين الذي ذكره الشيخ
سند المنع ادخر في مقام المنع ... لتحقيق هذه الدعوى الصحيحة في
الاستناد في اثناء الجواب وفاء بتحقيق المقام فصار محل النقض والابرام
... وذلك لاختلاف ... محط تحريره ان كل مرتبة من مراتب
الشدة والضعف مع كل مندرج تحته اشخاص كثيرة فالتفاوت بين سوادين
واقعين في مرتبة منها او بين سواد آخر منها واقع في مرتبة اخرى بمعنى ليس
بحسب الشخص فقط بل كل منها مندرج تحت صنف كلي لا يندرج فيه الآخر
ثم هذا الكلي المحمول في بادي النظر ان يكون صنفيا فيكون الاختيار من الفروض
ما لعوارض الصنفية الصحيح ان يكون نوعا فيكون الاختيار في شقها بالذات
الصحيح كما هو المشار في كلا امرين يحكم منهما بالتي لو نوعا فان احتمال النوعية
والصنفية جار في الكلي لكن الحدس الصائب يحكم فيه فيما نحن فيه بالنوعية ...

الاستدلال على حقيقة الاولى ان الاشد و الاضعف مختلفان باعتبار
امر كلي اصلا الثاني ان هذا الكلي ماهية نوعية لا صنفية وقوله اذ في
كل مرتبة من مراتب الشدة و الضعف يمكن تحقق اشخاص كثيرة دليل
على المقدمة الاولى و المقدمة الثانية بديهية عند الحدس ثم انا نقول
وبما حررنا ظهر اندفاع ما قيل انا لا نسلم ان الاختلاف بين المرتبة
الواحدة من الشدة و المرتبة الواحدة من الضعف بواسطة التشخص
بحيث يكون ذلك الاختلاف الواقع بواسطة التشخص فقط حتى لا
غيرها فالدليل عليه وهو قوله اذ في كل مرتبة الخ تمام لكن هذا لا يدل
على اصل المط وهو ان الاختلاف بين الاشد و الاضعف في الازيد
والانقص بالمهية لجواز ان يكون كثرة اشخاص نوع واحد مختلف لذلك
المرتبة وان اراد ان ذلك الاختلاف ليس مستندا الى التشخص بل الى الامور
المنوعة فالدليل المذكور لا يدل عليه وذلك لانا نختار الشق الاول
قوله لا يدل على اصل المط قلنا ان اريد انه بمجرده لا يدل فهو مسلم
[…] وان اريد انه بعد ضم المقدمة الحدسية لا يدل المطالب فهو ممنوع
واما المناقشة في المقدمة الحدسية واردة لعرض لصاحب العقد […]
نختار الشق الثاني وقوله فالدليل المذكور لا يدل عليه قلنا الدليل على ذلك
ليس مجرد قوله اذ في كل مرتبة من مراتب الشدة و الضعف يمكن تحقق اشخاص
كثيرة بل هو مع المقدمة الحدسية فان هذا يدل على تحقق الاختلاف في امر كلي

ولم المقدمة

ولم المقدمة الحدسية التي يلزم المط اقول نعم تحقيق عليه بين اولا ان المقدمة
التي يعني فيها الحدس تحصيلها المرتبتين الذاتية و العرضية وهو اما في مرتبة
المقدمة او في غاية التعذر كما صرح به القوم عن آخرهم فاحاله الى الله
والحدس ليس الا باطل وثانيا انا نغلب عليه والدليل ونقول ان اختلاف
الاشد و الاضعف بالضعف اذ في كل مرتبة من مراتب الشدة و الضعف تحقق
اشخاص كثيرة وبعد ذلك يكون ذلك الامتياز بالعوارض المشخصة الذاتيات حكم
حكم سائر الحقائق التي تحكم باختلافها مصنفا الى آخر البيان فان تمسك باختلاف
الآثار لكن اجراه في الاصناف فاسد على ان يكون الآثار مختلفة
اختلافا عينا غير بين ولذا قيل انه تحيري بان الحدس الصائب الحكم بالاختلاف
بحسب المهية بين كل مرتبتين الشدة و الضعف فانه قد يتبع بين فردين من افراد اختلاف
الشدة و الضعف اختلافا قليلا بحيث يكون ان متمايزين في الآثار كما بين […]
بين الانسان واعلم ان القوم استدلوا على اختلاف الاشد و الاضعف نوعا بوجوه
الاول ان السواد الذي في محل ما حد من الشدة و الضعف شيء في محل آخر
ممكن ان كل منها كلي له افراد تحقيقه ورد بانه لا يستلزم المط لجواز ان يكون كل منها
صنفا من افراد الاخر في المهية وحاول الاستاد […] بان هذا الاحتمال
قائم في كل ما يحكم باختلافه نوعا والامر فيه سهل عند الحدس الصائب والحكم العظيم
المقدمة الحدسية وقد عرفت حاله الثاني ان السواد الشديد لو الضعيف […] لما كان نوعين
الاختلاف بينهما بالمهية او بالعوارض والثاني باطل والا لم يكن التفاوت في السواد
بل في امر خارج عنه لكنا نعلم قطعا ان التفاوت في السوادية فتعين الاول اقول

وصعفه كما تقدم ان المتفاوت بينهما في نفسهما لا في كونهما سوادا والكيف والشدة
والضعف من الاعراض اللاحقة لها والتفاوت بين ذاتيهما عن ان يكون
تعارض صنفين داخلين في هويتهما لا في نفسهما على انه قرروا بان السواد خارجة
عن ماهيات لا فرض ان القول بالتشكيك في عوارض ما يتفق عليه فيكون الاختلاف
بين السوادين بالعوارض لا بالماهية فتامل فيه الثاني ان الشدة لازمة
لمرتبة الشدة والضعف لمرتبة الضعيف لذا الضعف بهما متنافيان
فلا بد ان يكون جزء مما هما فيه نوعين في الجنس اذ لو تساويا في الماهية لاجتمع
المتنافيان وورد كمنع كونهما لازمين لمرتبة الشديد والضعيف لجواز ثبوتهما
لمرتبة واحدة في زمانين اذ اشتد وضعف او صعد … او صعود … لها او على
ان هذا المطلب كلام … في المحقق … كون القوي نوعا مباينا للضعيف
كما لم يقم دليل عليه فان … ومما يتفرع على ذلك اه افيد ان هذه
الاضافات لا يجدي ان قوله واذا فرضنا جسما الى قوله فيلزم ان يكون كله
مشتملا على شرط فالشرط هو قوله فاذا فرضنا جسما الخ والجزاء هو قوله فيلزم
ان يكون السواد اه وجملة هذا الشرط والجزاء جزاء لقوله لو ذهبنا الى ان
الطبقات المتفاوتة من الالوان اه والاظهر ان قوله هذا اللون متحدا
مع اللون الخ جزاء لقوله فاذا فرضنا جسما وقوله لكون هذه المرتبة الثالثة
متحدة بالنوع مع المرتبة الثالثة الخ جزاء لقوله ثم اذا فرضنا انه تنزل عن
هذه المرتبة اه والمجموع هذه الجملة المتفاوتة جزاء لقوله لو ذهبنا الى ان
الطبقات المتفاوتة او المتفاوتة على اختلاف السنين في الالوان متحدة الخ

قوله فيلزم

قوله فيلزم ان يكون السواد اه متفرع على الشرطية الكبرى هذا ولا يخفى
انه لا يلزم من كون بعض المراتب المتفاوتة متحدة بالنوع ان يكون تلك النسبة
محفوظة في جميع المراتب لانا نقول لا يلزم الترجيح بلا مرجح لانا نقول عدم العلم
بالعدم لا يوجب صحيح … على دعوى … فلا … المنافية
لانا نقول قد تقدم هذا التمثيل كما اعترف القوم … تتعذر … او …
المحسوس فيه لا يصح … لانه اه قوله فالنقص بالذراع والذراعين
انه اورد في المقام الاول فلا يرد ان … اه اورد ان هذا الحصر ممنوع
اذ بيان مادة النقص غير منحصر في مفهوم المقدار حتى يتوقف النقص على
اثبات الاختلاف في المقدار به فلم لا يجوز ان يكون الاختلاف في ذاتي الى آخر
قوله اولا المقتضي النقص بالذراع والذراعين اعتبار صرف
المقدار يعتبر بالزيادة والنقصان في ذلك لان النقص اشارة الى ما
جرى في الشرح … الاختلاف بالكمال والنقصان بحسب الماهية
كالذراع والذراعين من المقدار لا يوجب تفاوتا في الماهية وهو … الا لطائف
على هذا الطريق ظاهر ان هذا النقص لا يرد الا اذا ثبت اه وقلنا ان ذكر المقدار
بطريق التمثيل … وصورة … مقابل …
وكيف يصح … احتمال الاختلاف في ذاته الى آخره يكون النقص الا
اذا ثبت ان المقدار فيه احدهما ازيد من الآخر … لا يخفى ان التشكيك
لا يعتبر الزيادة والنقصان في نفس تلك الماهية الكلية الواحدة بل العقل …

الفردين بالزيادة والنقصان في نفس تلك الطبيعة ثم عرفت ان اختلاف
الفردين بالزيادة والنقصان في نفسهما ليس من التشكيك في شيء انما التشكيك
تفاوت صدق الكلي عليها وهو المراد بقوله من ان مقدارية احدهما
من الآخر وظاهر ان الاول ليس عين الثاني ولا مستلزم له والى هذا اشار بقوله
سواء من احدهما ازيد من الآخر مقدارية وان كان في حيث المعنى الاضافي
ازيد منه اعني الطول الاضافي كان يكون الذراع طويلا بالقياس الى ذراع
واحد وان كان قصيرا بالقياس الى غيره او زوج والعشرة كثيرة بالقياس
الى الخمسة وان كانت قليلة بالقياس الى المائة والمائة غير اضافي كان
يراد بالطول الامتداد المفروض او بالكثرة المجتمع من الوحدات ثم ان
المعنى الاضافي في كل منهما عرض لافراده وحينئذ رفعه الاختلاف
بالزيادة والنقصان واما المعنى الحقيقي له الا يختلف في افراده
هذا ما يستفاد من كلام الشيخ صاحب رد الله سره القدوسي اقول لكنه لا يلائم
ما حققه الاستاد وشيخه من ان المقول بالتشكيك هو المشتق لا غير فان الطول
والكثرة الاضافيين قد تحقق فيهما الاختلاف والتشكيك ولنا من المشتق
والتحقيق ان الطول الاضافي اضافة عارضة لافراد المقدار والكثرة
الاضافية عارضة لافراد العدد ولا يصدق شيء منهما على موضوعاتهما
التزاحم منه والكلام في ان المقولات متباينة ولا يتصور كونها متشككين
بالقياس الى افراد المقدار والعدد نعم يكون افراد الطول والكثرة

العارض

العدد في مقداريتها والعدد متفاوتة في انفسهما بان يكون بعضها اطول
في نفسه من بعض آخر لانه كونها طولا اضافيا او كثرة اضافية ليس
هذا التفاوت من التشكيك في شيء بل انه بسبب التفاوت صدق المشتق منهما
على موضوعات تلك الافراد فيكون الخط الاطول اولى بصدق الطويل
من الاقصر والعدد الاكثر اولى بصدق الكثير من الاقل وهذا كما ان المقدار
والعدد يتفاوت افرادهما في انفسهما بالزيادة بمعنى ان الذراع من
خط ازيد من الخمسة من الذراع لا في كونه خطا والعشرة ازيد من الخمسة لا
من حيث انه كونه عددا ثم هذا التفاوت لا يكون تشكيكا حقيقيا ثم هو
تفاوت صدق المقدار والعدد على موضوعاتهما فالمقول بالتشكيك
هو المشتق فمن هذا ظهر ان الافراد من الطول والكثرة [illegible]
الاضافيين في [illegible] انهما بسبب تحوله بالتشكيك وان المشتق منهما مقول بالتشكيك
فكيف [illegible] التشكيك في المعنى [illegible] الاضافي في [illegible] انه في
التشكيك والاختلاف [illegible] نظرا الى افراده [illegible]
لا [illegible] في كون المشتق منه مقولا بالتشكيك على المقدارات والاولى ان الاختلاف
من حيث الطول الاضافي [illegible] بناء على ارادة المشتق من المبدأ فان المشتق
هو الصادق على افراد الخط دون المبدأ وشمول التشكيك للمشتق لا يكفي في
نفيه عن المبدأ على ان قوله وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه
اعني الطول الاضافي [illegible] معنى آخر غير الاول اذ قد سلم ان كل فرد من الطول

الا ضعفه والازيد اقوى في ظلمته ما لو توهم بانه فرض انه ثم انه قد يكون
الازيد في نفسه من خط آخر من حيث الطول الا ضعف اي يكون بسبب زيادة
التري وقد اتصاف الاول بالطول والاضافة اي الثانية وقد يتوهم
الى منشاء التفاوت بين فرد انية الفردين قد يكون البعض عوارضها
وظاهر ان شيئا من الاختلاف غير موجب الملك في الطول الاضافة والتي
الاول الملك في الطول الاضافة نظرا اي اخطوطا والتي الملك
في الطول الحسي نظرا الى فرد جنسه الخطوط فانه فرد فانه معنى و حفظ
فانه به ذلك تحقيق اي به انه ذو بعد واحد اقول فيه ان
الخطوط بالذات متكون في نفس البعد لا ذات البعد وكان هذا ايماء لطيف
من الشيخ الى ما حققه الاستاد وسن حران المتكلم هو المستعين حيث نبه
على ان الذي يتصور فيه هو ذو بعد فافهم وان ورد في المقام
الثاني انه اورد عليه انه لاورود للبعض المذارع والمذراعي
في المقام الثاني لان المقام الثاني كما صرح به هو ان الاشد الا بحقيقة
متحقق في الملبية لا الحق بعض ذلك المذارع والمذراعي لان احدهما ليس الاشد
من الآخر وان كان ازيد منه اقول قد تقدم ان لفظ الزيادة والنقصان
موجود ان في بعض النسخ في المقام الثاني وقد يتردد بتركيبه فهو اما
يبطل الاكتفاء وهو ايهام اطلاق الاشد على الازيد مجازا فان القوم ارادوا
الاختلاف بالملبية الازيد والانقص ايضا ولا سيما والدليل المذكوره

في اختلاف الاشد والاضعف نوعيا جاز ويمنع سواء كان سواد
ومع هو انه لاس الخوالحقن بالمذارع والمذراعي في المقام
الثانية بهذا انما كان البعض على الدعوى وان كانت على الدليل
فهو وارد ولا يمنع عنه الا بالتزام الحكم في البعض فلا يمكن
التثبات بالتزم الثاني اي المذارع والمذراعي الازيد والانقص والمقدار
مطلقا ومنع ان يعلم ان هذا ايضا من المقدار الازيد والمقدار
الانقص فخط هو ذراع وخط هو ذو ذراعين والواحد والاثنين
العدد ونحوهما والمعدود والذي يفهم منه ان المقدار في
كلام في لزوم اختلاف الملبية انه في ما وفي عدم لزومها في الانقص
بل الكلام فيه حيث لا تتحقق الزيادة والنقصان الا بالعرض لما
الكلام في الاول وقد اجيب ان التزام التخالف بالملبية خلاف
الظاهر فان قياسه على الاعداد وغيره ممتنع كيف وهو يتعيب الاعداد
صفات متخالفة الملبية دون مراتب المقادير ولذا قيل على الاول
والاضعف كيف والملبية التي اخذوها الاستاد وبين فيها لا يمكن اجرا
بينها الا ان يجود التحرير كما في المقدار اقول قد سبق ان الدليل
الحكمي الذي ذكرناه في الاشد والاضعف نوعا جار بينها
فاني كان النقض على ذلك الدليل فالالتزام لازم وان كان على المدعى
فكما ذكره يجري في الذي الحرارة مع تقاص صورت الاعداد والتخالف

ودون المقادير وبرهنوا انه قد يكون مقدار بعينه حينا اكبر مقدار آخر ولكن
ان يوجد مثلها بعينها من الاجسام اذ تحقق انها الجسم من جواز بعض العدد
العارض له لكن اطلاق ذلك كما علم ايضا وهو يخالف ما
قرروه من ان القسمة الوهمية اي الوهمية المقدارية كما هو مبسوط المقاصد
لا مطلقا فان القسمة الوهمية اي الاجزاء وهمية ليست اي الاجزاء متساوية
في الماهية كذا افاده واقول الوهم انما اعتبره الانقسام اي الفكية
المنتهية الى النقطة والكمية والوهمية المنتهية الى ما هو دون العقل
كلها وان ما هو بحسب الوهم فرضا وان ما ليس بمجرد وهما باختلاف
وعرض تعارض او غيرها في القسمة المقدارية اي الاجزاء متساوية في البعض
وان القسمة اي الاجزاء التقسيمية لا تحتاج الى الصورة او العقل كما في
والمقسم لم يعتبر وانما الانقسام اي العقلية والوهمية للقسمة الوهمية اذا
عندهم باعتبار منها المقدارية لا المطلق الا ما لا القسمة اي الاجزاء
المتشكلة انما تكون اي الاجزاء متساوية في الماهية وورد
عليه ان هذا الحصر ينقض او الجسم ينتهي بالقسمة الوهمية الى الذي
هو النقطة وان ما هو مع انها مختلفة اقول ولا يذهب ان الكلام
في القسمة اي الاجزاء المقدارية المتشابهة في الوضع الجسم اي النقطة
ليس كما كان بالحجم فان ما شانه من الجسم اي النقطة الذي ليس جزء منه
بل هو جوار مستقيم في نقطة الآن يختلف بعد فان السطح اذ جزء

الحكم

الحصر في الكيفيات ان امكان القسمة الوهمية لزوم الامكان العقلية
فيلزم بطلان مذهب ذي مقراطيس ان اجسام الاجزاء اجسام صغار
قابلة القسمة الوهمية دون العقلية حتى ان الامام اعترض عليه بمنع تساوي الكل
في الماهية واجاب المحقق بان الشيخ قد صرح بما ذكره من كون البسائط
متساوية في الطبع وبعد ثبوت هذه الدعوى لا حاجة الى ما في كلام
الاستاد مما القدح في هذا الحصر اوليس عليه الاصح السعد وايضا
ان كلامه مبني على توقف دعوى الحصر على ثبوت قسمة متساوية الجميع
اي الاجزاء متساوية في الماهية بعضها ببعض على ما الزم من اختلاف الماهية
في الاجزاء لانقض المقدار مطلقا وكلام المعترض بعيد وفيه
الطبيعة في كلام انما على انها تحملها على عجزه انما يكون دون الحصر اقول
ثم على كلام الاستاد انهم ادعوا هذا في الاجسام الطبيعية لا في المقادير
في ان تساوي اجزاء الجسم مع الكل في الماهية لا تساوي مقادير الاجزاء مع
مقدار الكل فيها كان الوحدة العارضة يجوز ان تكون مخالفة للعدد العارض
للكل او يتوقف بالنقط عطف على الحكم وكون الاول يستلزم الاختلاف
بالماهية دون الثاني اذ موقوف ان العقل ... على الدلائل المتقدمة في الحصر
على انه بالالتزام المذكور هنا لجواب بالفرق انما يتضح وجهه اذا كان السعد
على الحصر كما هنا كلامه وان اذا كان على الدليل مطلقا واما ما تجده
من ان دليله على اختلاف الاشد والاضعف نوعا وان كان جاريا في الاجزاء

والانقص المقداري الذي اشتهر المذكور غير جار فان لوحظ جريان الدليل
كان حج النقض بالتزام التخلف فيهما لو جاء واذا لوحظ عدم تاديه
بالنسبة كان الفرق فيكون دفع النقض بمنع التخلف او بمنع الجريان
كما هو دأب ارباب المناظرة فاقول فيه نظر اما اولا فلانه ان كان
نقض على دعوى صحيح كل الجواس سواء جرى الدليل والمنع على كل
منها او لم يجر فيها وان كان على الدليل صحيح الجواب الاول الا ان
الثانية وعدم جريان المنبه في مادة النقض لا يدفع النقض كما لا يخفى
على التقدير الاول مستدرك وعلى التقدير الثاني فاسد واما ثانيا
فلان عدم جريان المنبه في المقادير لا يصلح سببا للفرق بين المقادير
والاعداد فانه غير جار في الاعداد ايضا واما ثالثا فلو ورد فيه انه
انك علمت ان النقض بالذراع والذراعين وارد في المقام الثاني لان
احدهما ليس اشد من الآخر وعلى التقدير ان يكون احدهما اشد لا يصح
النقض بهما لا يصح ما اشار اليه بقوله او يورد في تحقيق النقض او حاصل
الايراد ان الذراعين على التقدير يتحققان بالمهية [illegible] ذلك بانهما
متفقان بالمهية كما لا يخفى واقول انه كلام ساقط اما اولا فلانا نعلم ان
ورود النقض بالذراع والذراعين في المقام الثاني حيث ان المدعى هو التوهم
مقصورا على الاشد والاضعف سواء كان متماثلا او زيدا ولا نقص الصورة
لا سيما في نقض الشيخ الصريح بها واما ثانيا فلان حاصل الجواب تخصيص الاشد

والازيد

والازيد في المدعى بما سوى المقادير فلا نقض بهما ولا اعتبار عليه
ثم اقول لست فرد في هذا المقام ان كلام من قال فيما تقدم لم يكن مبنيا
على انقطاع الموزونين بالمهية والتعقيب لا اختلافهما بالذات لانه
صرح في الجنس على اتحادهما وان كان ذلك الاختلاف باشياء العقد
وكلامه فيما مضى من العوارض الصنفية او الشخصية كالطول [illegible]
او كونه المقدار على حده فيقبل كالحرارة بسبب فيكون بان يحصل بالعوارض
ثم ان تجار كون الذراع والذراعين مختلفين بالمهية او متفقين
فيها مختلفين بالعوارض مع ما اشتهر من انه اذا حصل الاختلاف
بالمهية بالاشد والانقص العددي او المقداري لا يتم الجواب عن
اصل السؤال فان قلت [illegible] اذ اعني ما بعده في جواب
النقض وانه وارد على المقام الاول من انه ليس التفاوت بين الذراع
والذراعين في المقدار [illegible] وتقرير السؤال ان العلم
ان زيادة الذراعين متصلين كانا او منفصلين على الذراع ليس
الا فردا من مهية المقدار موجودا بالفعل او بالقوة فيكون حصول
المقدار في الذراعين اكثر من حصوله في الذراع ولا نعني بالاشد
في المهية الا كون حصولها متفاوتا في جزئياتها فالنقض متجه وتوجيه
الجواب ان تكون الزيادة فردا من ماهية المقدار مسلم لكن كون الذراعين
زائدين بالفعل او بالقوة من جهة المقدار والذراع فردا واحدا لا يستلزم

كون طبيعة المقدار في الذراع من الكثير بل ذات الذراعين ازيد
من ذات الذراع في عارض لا بسبب عارض وهو كون الذراعين
على قدر معين فانه امر عارض يستلزم كونه ازيد مما هو على حد آخر
كالذراع او النقص مما هو على حد آخر كتفصيله اذ في بحث الجملة
انه لا تفاوت بين ذاتي الذراع والذراعين بل بسبب عارض
وهو الكون على حد معين وقد صرح بنظير ذلك في الخط انه لا تفاوت
افراده في الخطية بل بالذات بسبب الطول الاضافي فان قلت
الزيادة والنقصان عرضيان او ليس ان لكم يكتفي بكون اتصاف
الكم بهما او ابسط امر عارض قلت اتصاف الواسطة في العروض لا
ينافي تحقق الواسطة في الثبوت فان الزيادة ليس عارضا للعارض المذكور
اعني كون الخط على حد معين او الطول الاضافي بل يعرض اولا
للمعروض بسببهما فان قلت كيف يتعدد الواسطة في ثبوت زيادة معينة
لمقدار معين وقد تقرر انه لا يعلل الواحد بالشخص بعلتين قلت
يجوز ان يكون احدهما داعيا في حد معين سببا للآخر اعني كونه
الطول من آخر فيكون كلاهما واسطة لكن احدهما بلا واسطة والآخر
بواسطة فلنقتصر بالسؤال بعد جدال وتتميم الكلام
الناظر قد علم ان التشكيك بالشدة والزيادة يرجعان الى الحمل الى جهة
صدق المشتق على المعروضات فلنفرغ الى جهة حيث الاولوية كما

اسار

اشار اليه العلامة التفتازاني في مطلق الوجود حيث قال
ومعنى الشك ان تفاوت بالاولية والاولوية فان حسن التشكيك في معنى
الاولوية وهذا الخلاف في الاولوية فانها جهة اخرى فان كون صدق الوجود
على الواجب علة لصدقه على الممكن جهة مقتضية للتشكيك واي شرف
جهة اخرى هو كون صدقه على الواجب احق واثبت من صدقه على
الممكن بخلاف الاسود فانه لا تفاوت صدقه على المعروض الا
بالاحقية والاولوية دون الشدة فانها المقتضية للعارض لا
بصدق المشتق على المعروض اولا وبهذا ظهر اندفاع ما
اورده [illegible] من ان اعتبار الاشدية غير اعتبار الاولوية
كالاولية فلنتعرض لما كان الاولية التي في انحصار التشكيك في المشتق
ليس بمنحصر في الشدة والزيادة بل كذا الحال في الاولية والاولوية
ايضا فانهم ذكروا ان الوجود مقول بالاولوية على وجود الواجب
والممكن ثم ذكروا ان الجاعل لم يجعل الوجود وجودا فلا يكون صدق الوجود
على وجود الممكن معللا بصدقه على وجود الواجب اولى آخر بل
صدق الموجود على الممكن معللا بصدقه على الواجب ايضا فانهم قالوا
السبق مقول على اقسامه بالتشكيك على سبيل الاولوية فان السبق بالعلية
وبالطبع اولى بمفهوم السبق من السبق بالرتبة وبالشرف وبالزمان اذ يجوز
في هذه الثلاثة ان يصير السابق فيها متأخرا وهو بعينه بخلاف الاولين

[illegible]

وفي الاستاد قدس سره بعد تمامه يدل على اختلاف محل السبق
في حدوثهما وكون السابق موجودا بالشك عند ... على كون السبق
موجودا بالشك على معدومات كما ان بعض المتقدم ... (الجزء الحقيقي)
بحيث لا يمكن ذلك الوضع ... ان المتقدم موجودا على
المتأخر بالشك ... فقس على هذا سائر ما يلحق بالاولية او الاولوية
... من قسم المشكك ... الاولية ... ج
الشدة والزيادة ... على ما سبق ... الزمان
... كما هو المشهور ... الزيادة ... الشدة كما
تقدم ... الاستاد
قدس سره في ... الصحيح
...
... كما ... الجمع
قد تم تاريخ ... ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٠٤٨
في قصبة ... الامير الاجل الاعظم الاكمل
الاخ الاكرم مولانا ... حفظه الله تعالى عن
الآفات والمكروهات ووفقه تحصيل الكمالات
وارتقى الى الدرجات العاليات على يد اضعف
الناس واقلهم ... عبد ...
غفر الله لنا ولوالدينا ولاخواننا
بالنبي واله ...

تمت [illegible] سنه ۱۰ [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى بعد ما تقرر من ان وجود الواجب عينه
عدم [illegible] في الجواب [illegible] الى [illegible] على عدم
[illegible] الدليل ايضا انتهى فانه على تقدير عينية الوجود
لذات الواجب لا يستقيم ان يقال لو كان موجودا لكان [illegible]
[illegible] ان غير الواجب [illegible] الوجود [illegible] الذي هو [illegible]
الوجود [illegible] الواجب [illegible] من [illegible] لم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] واعلم ان الوجوب المطلق وان لم يكن غير الذات [illegible]
لكنه لا يمكن ان يكون [illegible] الذات الا [illegible] اتصاف الذات
بالوجوب على الاتصاف بالوجوب كما قرر [illegible]
عدم [illegible] الجواب دون الدليل [illegible] فان العرض [illegible]
[illegible] من [illegible] اخرى والبحث ان [illegible]
[illegible] ولم يتبين انه يمكن ان يرجع [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] الوجه [illegible] والبحث
ان الا [illegible] لم [illegible] انه [illegible]
بهذا الوجه المستعمل [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الى [illegible] الامور [illegible]
[illegible] التسلسل [illegible] والاستطراد [illegible] لكان

[illegible]

مخالف

[illegible] ان وجود العرض في [illegible] وجود الموضوع
وان [illegible] الا اتصاف [illegible] وجود الموضوع
[illegible] ثم [illegible] الا [illegible]
[illegible] الجسم والسطح موجودا [illegible] ان
[illegible] الخارج [illegible] الا [illegible]
ان كانت [illegible] كان [illegible] الخارج [illegible] الا [illegible] في [illegible]
الجسم والسطح [illegible] ان [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible] والسطح [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] ثم [illegible] ان [illegible] الخارج [illegible]
الا اتصاف [illegible] موجودة في الخارج [illegible]
ثم اقول [illegible] الا [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible] كانت [illegible] وجود [illegible]
في الخارج [illegible] كانت [illegible] في [illegible]
في الخارج لانه موجود في الخارج [illegible]
فان [illegible] فقط [illegible] موجود
[illegible] الخارج وان لم [illegible] موجود [illegible]
[illegible] لكن [illegible] في
[illegible] فوق الارض [illegible] انه
[illegible] الخارج [illegible] الا اتصاف [illegible] الخارج
[illegible] الخارج [illegible] لا بوجود

والا لكان من قبيل الاضافات من غير فرق   نظرا الى الحق
الحكم بحمله على كون ذات الموضوع بحيث كانه الذات وكذا الحيثيات
فانها وان اشتركت معه في امر لكن لا تستدعي وجود الامر في ذات
الموضوع فان الوجود في قضايا الحكم فيه هو انه يجب
وعدم كون ذات الموضوع بحيث الحمل كما في الوجود بنفسه
ممتنع   وعدم كون ذات الموضوع مما سبق لكنه الى غايات
فكلامنا اول ما ذكرنا في عدم [illegible] خارجي ولا ذات [illegible] فكلمة
فاما ان نقل ما ذكرنا [illegible] او [illegible] ما ذكرنا
عدم ما هي منتسب [illegible] الا الموصوف [illegible] الصفة كون الذات [illegible] ممتنع الوجود
بالذات [illegible] الا ان [illegible] الصفة مستلزم [illegible] في ذات عدم الوجود
ان يكون الملزوم ممكنا بالذات واللازم ممتنعا بالذات ودعوى ان
امتناع الموصوف [illegible] يستلزم امتناع اللزوم لا ان يقوم [illegible] ان
[illegible] المستند مع ان الممتنع [illegible]
ممتنع الوجود [illegible] امتناع العدم [illegible]
الوجود [illegible] فاقول [illegible] لانه [illegible]
الحق امتناع العدم موجود الا ان الامتناع المطلق ثبوتا لكن ثبوتها
وجودها وكذا امتناع الوجود ثابت [illegible]
[illegible] كان [illegible] الممتنع المطلق
كما هو ظاهر كلام [illegible] وامتناع الوجود كما هو المشهور
[illegible] ان امتناع العدم الذي هو صفة الواجب كون ان يكون موجودا

والمستلزم

وانه يستلزم ثبوت الامتناع [illegible] ثم ان هنا [illegible]
[illegible] اللاحق وهو ان الممتنع الوجود [illegible]
بنفس امتناع الوجود وكذا [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] لا [illegible] اتصاف العدم [illegible] بعدم [illegible]
الامتناع [illegible] ثبوت الامتناع [illegible] كان
موصوفا بامتناع الوجود وامتناع العدم [illegible] لان [illegible]
[illegible] ان [illegible]
بحث   [illegible] لا [illegible] وجود [illegible] اقول [illegible]
في ثبوت امتناع الوجود [illegible] الامتناع المطلق [illegible] ان
الوجود والعدم [illegible] في الحقيقة [illegible] الامتناع المطلق [illegible]
[illegible] امتناع الوجود يستلزم [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] كون الامتناع [illegible] الى الوجود [illegible]
[illegible] العدم [illegible] ان [illegible] المطلق [illegible] هو
امتناع الوجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] ان [illegible] المستدل الذي [illegible]
[illegible] الحق   [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] البحث [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] البحث [illegible]
[illegible]

التوجه

على هذا السند لكون كلام المصنف مشتملا على منع لكلام المستدل

ومع جعله ارادوا على الشارح ان كلام المصنف ليس منعا لكلام [illegible]

ادعاء المستدل كما زعمه الشارح ثم بين ان مراد الشارح من المنع

في الاسد الذي ارتضاه اولا هو السند الذي اشار اليه ثانيا

بجعله وحكى ان تقرير هذا السند فرقا ما بينهما من التقديم

فليس كما زعمه العلامة رحمه الله [illegible]

[illegible] الا [illegible] مع [illegible] وهذا البحث

على [illegible] الوقف [illegible]

الاثبات [illegible]

السند [illegible] اولى [illegible]

لا فائدة [illegible]

والا [illegible] اولى [illegible]

المسالة [illegible] المتقدم [illegible]

ولكون ما بالنظر الى الذات ممكن [illegible]

الا [illegible] بالنظر الى ذات الممكن [illegible]

ان ما بالذات [illegible] بالنظر الى الذات [illegible]

لكنه [illegible] بل [illegible]

لطيفة [illegible] ثم [illegible] الصواب

هو [illegible] الى [illegible]

وارد [illegible] فلذا كان الصواب ان

الاولى فانه عبارة

الاولى فانه عبارة الى الصواب [illegible] لكان اولى

[illegible] لكان [illegible]

[illegible] الاولى [illegible]

[illegible] الصواب [illegible] السند [illegible] لكان [illegible]

الا [illegible] الصواب [illegible]

الممكن [illegible] السند [illegible] ارادوا

الا [illegible] السند [illegible]

[illegible] السند [illegible]

وهي ان [illegible] المطلب [illegible] هذه المقدمات [illegible]

الممتنع لذات لا يكون ممكنا [illegible]

[illegible] الممكن [illegible] الذاتي [illegible]

[illegible] وجود [illegible] ضروري الوجود [illegible]

ضروري [illegible] الواجب الممكن والممتنع [illegible] الوجود

[illegible] الا [illegible] الامكان

[illegible] لذاته [illegible] الامكان [illegible]

[illegible] الامكان [illegible]

[illegible] الامكان الذاتي [illegible] الوجود

والا [illegible] الذات [illegible]

والا [illegible] ان [illegible]

[illegible] ان [illegible] الا [illegible]

اقول ان هذا مدفوع بعين الكلام ان كل شي كان يصح نسبته الى شي يصح النظر
فيه من جميع ما يعده الا كونه لغيره وهذا هو الاول كونه بنفسه هذا
هو المدعى الذي هو ان يثبت لنا تعين علو الذات وذلك
ان الامكان في نفسه كان يصح ايجاد الشي لما تقدم في المنع
فلزم الانقلاب وقلت وان الامكان وان ثبت في الامكان
بعضه كحصول كل بعض بعينه لزم ان لا يحصل شي الا بحصول وفي
شخص بلا عند ذلك كما ذكر او ذكر في صور الدليل والنقض انما
هو كونه كما ذكرت ان الحال هنا لا يلزم ان يلزم
لغيره وجود وعدما من غير عدم الامكان حتى لا يكون وجوده
من غير الامكان اصلا فيه هي نفس الشي عن الامكان اي لا كونه
عين الامكان وان كان فرض انه شرط في عدم الذات للامكان
على وجه غير عين الامكان بنسبة المعنى قدر وهي هنا يصح ان
يمتنع لذاته ان لا يكون لشي كيف تصوير وجوده وعدمه من غير حاجة الى
آخر لم يكن عليه وجه وعدمه اصلا الا ان يلزم ذكره ذلك فيه بعينها
فيما ذكرت ان الخطاب كلمة لا يتعلق بما في الحجة والالزام البديل
بها ورفع النقص كما هو قلت ان اراد لكن الذات
ما ليس ضروري الوجود ولا ضروري العدم لذاته اي لا يمكن لذاته
في الخارج فقد لا يصح الا في الذهن قد يكون فيعود اليه
لا يلزم الا الطلب لقول حمدان في لا يلزم ان لا يكون كذلك
فان الطلب ان كان للقناعة بهذا القدر يكون هذا الحد الاول

ولا ما ابتدا

والا ما افتدان فيه لا يلزم التواتر وفيه انه غير كرر في السؤال
ولا الا ان يصح التقرير على التعين القدر بعدم استقلال الذات
مع ان هذا الكلام على هذا التقدير او كون وانه غير انه على النظر
انه امر غير الغرض وان اراد بالمكن انه قد ذكر واعتبر فيه
تقديمه ان هذا المكن انه انه لا يخفى مراد او من ان استحال
المستلزم له بالذي ان انه لا يلزم ينتج انه لو حصل بعد ما تعلق
لم يجب لو شي من الطرفين لم يكن هذا المستلزم ان يكون الذات
على هذا السبب فان الشرط فيه الامر يكون مستقلا فيه الامر
ولا يلزم استقلال المصرح فان المفهوم منه هو الشرط لكم تخصيص
ما يريد لا ان لم يحل ان ممكن في العرض ودام ثم اثر ان لم
على ان ذات وهي وكان الواجب على الخارج التسلسل لم يكن ان
يكون على الوجود والعدم مقارنة ثم ان المراد ان لم يتعين انه الممكن الوجود
وهي هنا يلزم المرسل لا ما ان يصح استناده الى التواتر وهي
على سنده انه يسلم ورد عليه السند كلها ان يسد شرط
على كل اول محدود مطلق ايضا مشترك الذات في هذه
مشتمل على ان تحقق الاول يمكن الواحد يستلزم وجود السند بعينها
ان الذات وانه يستلزم انه الوجوب لا ما قد يمكن
وجوب الذات يستلزم وجوب معه عدم الحكم وجه وجاهلا
لكل الذات واجبا وتمم عن عدم الامتناع والا فجوابه
العدم او وجوب اذ قول العدم ولا يمكن الامر لذاته الا في الوجود واجبا

او ممتنعا وكذا الوجود والسلب المنسوب اليه ايجاب من شانه الحصول في الخارج
انه اذا كان الامكان بمعنى سلب الامكان لا يكون كذلك لانه لا امكان
الشيء بلا ذلك الشيء فيمكن ان يكون واجبا او ممتنعا الا انه يساوق القسم الرابع
فليس مما ذكر تخصيص الدعوى بالمعنى لان الاحتمال الثالث باطل وذكره انما
هو لكونه ممكنا في ذاته والسلب المراد انتفاء وهو البطلان في الثبات
السلب مع انه معلوم بغايته لا ان وجوب الامتناع ولا ما ذكر بلا
فرق ما قاله انتهى وهو مسلم ان الاشتباه من هذا الاحتمال الثالث
الاشكال في الممكن انه انما كان يتوهم من حيث الاشتراك في المفهوم
الا ان هذا كما هو مع الاتصاف لا وهي ان هذا المطلب اعلى
ذلك لمعنى ما ساقه من قول المصنف وعدم دخل ما هو منشا للممكن
بخلاف الامتناع بين الاحتمالين فان الظاهر هو ان كون الممكن انه
واحدا وهو بعينه الموجود لكن كل من الواجب والممتنع ذات
الممكن هو في قياس كون الشيء مما له يقصد الوجود الخارجي هو
بعين الممكن الموجود كما قيد الممكن من الامر الظاهر من حيث الظهور وهو
معلول الممكن الموجود حتى يكون موجودا اما ان ما هو الخارج الموجود
فحمل قيد وليس كذلك عند ما عرفت كيف في نفس ...
نسبته الى الكل ذلك ان الوجوب هو الوجوب بسبب الغير
والامتناع هو الامتناع بسبب الغير فالامكان بالغير هو الامكان
بسبب الغير فلا معنى له الا انه اذا اعتبر الغير في الغير
لان معنى لا ضرورة هاهنا ما يناقض لا اثبته الان

كون الذات

من كون الذات من سلب الغير قيد الممكن فهو لا في ذاته في
ان ما لا ضرورة في الغير سلب نفس الممكن انه كان ذا غير هو
ان الذات لا يمكن نفس الغير لو لم يكن الامكان بالذات هو
امكانها والا ضرورة انه لو هو الغير وان انه سبب الغير
انه لانه لا شك في ثبوت الغير بسبب الغير لا يستلزم سلب العدم
والامكان يمتنع الفرض انه لا ضرورة يرتفع الفرض
ثم لا يخفى ان التقسيم بالامكان بالغير بالمعنى الاول الى الغير
الغير لا ضرورة هاهنا وهذا الاول في ترتيب الاشياء وان كان ما هو
الشيء والا فكيف كما اشير اليه من قبيل الاشياء الموجودة
تعريفه فان عدم المعلول الاول الذي قال بما شرحه فلا يمكن
تخصيص ما بالغير السابق اما مطلقا او لا وان الوجود هنا
في ان ثبوت الامكان عند عدم اعتبار الوجود ما يتوقف
كل واحد من المعنيين في ذات الوجود السابق وان لم يكن
موجودا عند اعتبار الوجود يتوقف الامر بهذا الاعتبار لكن مع ان
الواجب حتى يلزم الامتناع او من عدم فرض الامكان
عند عدم اعتبار الوجود مثل ما يتوقف الموجود عليها الى المعية
شرط عليها لا الاعتبار الا شرط الوجود عند اعتبار ما يتوقف عليها
الى المعية مع علتها وشرطها من الوجوب السابق وكلام الشارح
من ناظر الى الوجه الثاني والمعنى ان محل ارادة الاسناد
مع انه محتمل كلامه والمعنى ان الاستاد من الكل

هذا الحمل وقال ذلك لكون ذكره المصنف اشارة الى ان الوجوب شرط
المحمول بمكابرة فلا نطيل المصنف وكل حكم الوجود [illegible]
ثم [illegible] ان الاتصاف لا يقتضي وجود الصفة
ظرف [illegible] الوجود الخارجي ظرف الاتصاف بل وجودا
معقولا فان المعدوم المطلق لا يثبت له شيء [illegible] في كلام الشفا
وكذا [illegible] الكلية الموجبة الحقيقية وكل موجود [illegible]
حصصا موجودة [illegible] والاشارات انما وجد في ظرف الاتصاف
[illegible] هو الحق لانا [illegible] فان الاتصاف [illegible]
مع وجود المنتسبين في ظرفها [illegible] ظرفا لنفس المحمول وجود
[illegible] العرضية [illegible]
الوجود على الموصوف [illegible] اذا كان الخارج
ظرفا لوجود زيد كان ظرفا لنفس ذلك الوجود [illegible] نظر
ان [illegible] ظرفا لنفس [illegible] وجوده ثم ان الاتصاف
وجود الشيء [illegible] فرق [illegible]
[illegible]
[illegible] الاول [illegible] والاجسام [illegible]
في شيء ولا عدم امكان [illegible] كان [illegible] المعدومات
[illegible] الخارجي [illegible]
ثم [illegible] الحمل بمعنى [illegible]
[illegible]

بالجعل الا خبر والمركب [illegible] اراد [illegible] ان
محل السؤال [illegible] حتى يكون [illegible] الاستدلال [illegible]
وان [illegible] التراب [illegible]
محمول [illegible] وان [illegible] الاشكال [illegible]
الشيخ والاحتمال [illegible] وهو [illegible]
لزم كون [illegible] مكان [illegible]
[illegible] الاعلم [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الافتقار [illegible]
[illegible]
[illegible] والجب [illegible]
[illegible] الا [illegible]
[illegible] اذ [illegible]
اذ [illegible] ان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible]
[illegible] والالتباس [illegible]
والترتيب [illegible] وهو [illegible]
[illegible] الاستدلال
[illegible] لا يستلزم [illegible] الامكان [illegible] الكلام

اقول انظر ان قول توضيح هذا انه انظر واما قول
الا بمجرد المعارضة على الاستدلال بنظر ما اقامه انهم ان الدليل لا
المقتضي المطلق كما اجاب السيد السند قدس سره لا انه يمكن معارضته
ان المعدوم ايرى بين الامكان والحدوث فلا واسطة الا الامكان
لانه لا يخلو في التسمية بالحدوث كما انه والا تجعل المعارضة على المتنفي
الاطلاق على اسم المنزوم على اللازم علة لم يكن لا يثبت
جواب بتجنبه القول بل ترجيح القوي كالاول فانه مسلم
في الحاشية الاخرى اقول هذا انما يتم اذا كان مراده
نفي الارادة بمجرد حصر الاول ان كان المراد بالحدوث ثبت
اشتهر ان كون الحدوث مما هو ويكون المراد بحسب الحدوث
على ان حقيقته لا انه مقرر بما قيل انما تكون اشتبه ما يظن
ان احتمال الاول واشتباه مذكور في حاشية حكم الفرد ولا يتم
شيء مما ذكر نعم الكل اشترك منه على فرق انظر في الحدود ومن
ترجيح المقام ان الصانع مما اراد به من حقيقته الحدوث لانه لو انتفى
الحدوث ممن مبني على ما يجوز الا باطلاق الحدوث عليها مجازا
ولو بالارادة الحدوث بالقوة فهو مجاز اشهر من الاول
قد ذكرها الاستاد هنا وانما هو في المقامات ومما هو
في الاشتباه والحكم والكلام على حاشية لكن الفرق بينهما فاعرف ذلك
فانه مما اشتبه على بعض فضلائهم على انه يمكن ان
يقال المراد بالحدوث بمنزلة الحدوث انما ادركه

اقتضاؤه على تعين الرجحان العمري كما ان اقتضاءه
الطرف الراجح كالوجود على تعين الرجحان دون الوجوب
لكن اقتضاؤه الرجحان الذي على تعين الرجحان دون كونه
او دون ترجيح احد طرفي الممكن بعدم ترجيح الطرف الآخر
لو كان مقتضيا لرجحان الطرف الآخر لكان وجوب هذا
الطرف مقتضيا لمقتضاه سواء كان اقتضاؤه الرجحان
واجبا او راجحا مع كون الوجه محالا لما مر من الذات
جواز وقوعه لان امكان الترجيح ويمكن ان لا
الواسطة في اللزوم بين الواسطة في عروض اللزوم وان
لكون هو اللازم اولا والوجود ثانيا لا يصح الواسطة
في عروض اللزوم فان لكونه الراجح بعينه للوجود والوجوب
لها وانهما يجعلها مقتضيا باللزوم تلك الواسطة وهذا هو
المراد من عدم الالتفات الى غيره بل وجوده مثل
ما اورده على الوجه الذي اختير فيه اقول مع جوابه
انه ان سبب الطرف المرجوح وان كان ممتنعا في
حد ذاته لكن ممتنعا بالنظر الى ذات الممكن اذ لو امتنع
الطرف الآخر لذات الممكن كان وجوب الممكن مقتضيا لعدم ذلك
مقتضيا لعدم الطرف المرجوح ولا يمكن ان الاقتضاء
اللازم على ان المقدور انما هو على تعين الوجوب لا الاولوية
فلا حاجة الى الارادة الاولى كما ان ذلك تعين الوجوب لا الاولوية

فهو الكلام ... او الاول ... [illegible] ... ان ...

مع ... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ... الاول ...

... [illegible] ... الذات ...

اللازم ... [illegible] ... الذات ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

الممكن ... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ... الذات ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

مقتضى الذات نظرا اليها ... [illegible] ... الاول ... الوجه الذي ... [illegible]

... [illegible] ... المشهور ... [illegible] ... الاولى ان ... [illegible]

... [illegible] ... الوجه ... [illegible] ... الرجحان ... [illegible] ... الرجحان ... [illegible]

دون الالا ... نظرا الى الذات فان ... [illegible] ... الطرفين ... [illegible]

نظرا الى الذات ... [illegible] ... الطرف الآخر ... [illegible]

... [illegible] ... ان الكلام في ... الاول ... [illegible]

فاحتاج ... [illegible] ... الطرف الراجح الى ... [illegible]

الرجحان ... اذ الكلام ... [illegible]

... [illegible] ... الذات ... الرجحان ... [illegible]

الرجحان ... [illegible] ... والكلام في ... [illegible]

... [illegible] ... ان ... [illegible] ... الرجحان

فان ... [illegible] ...

... [illegible] ...

الممكن الى ... [illegible] ... الوجود ... [illegible]

... [illegible] ... الوجود ... [illegible]

... [illegible] ...

كما في ... فان ... [illegible] ... وجوده ... [illegible]

الممكن ... [illegible] ... وجوده ... [illegible]

... [illegible] ... الرجحان ... [illegible] ... الوجود

والعدم ... [illegible] ...

... [illegible] ... الرجحان ... والجواب ان ... [illegible]

فان الرجحان ... [illegible] ...

ليس ... [illegible] ...

... [illegible] ... الوقوع ... [illegible]

نه وقت آخر فان المصاحب الرفيع ما هو الوجه مع تحقق حاجته
كلها ترجح لا في التساوي وقلنا هو الحكم كلام الموزون ما اراده المنفي و
كيف ان كل ان احد المتساوين مجموع الرفيع نه او فعل ان والاول
نه اثنان والآخر مكشوف وايضا هو اذا الدليل لا يكون في
الآن نه فان وجود الا اذ المكن محال فلا لزم ترجيح موجود ما مرجح
ترجيح احد المتساوي وهو انه ان امكان وجوده في كل من آن
في البدل بل امكان كل منه موجود وعدمه في آن واحد حاصل
كان تمام الدليل والجواب لا يمكن ذلك حاصل تمام حدا ان
ترجيح الراجح ولا بعد الاول فاحتمال ان الا يمكن وجود الا في آن
آن مسبقه لا منه بعد من قبل قال وان عدم الوجود ان في غير
علة تامة لا يصح نظر العاملية في ان غير قصدنا مسلم انتفى
الممكن اذ ذهب المقتضي العلة به المدة المذكوره والحق ذلك
العلة وهو ان المحتاج الى غيره في الوجود ولا مر ثم موجود دائم
ان اضرها المقدمة او ما احتاج اليه العلة رجع ان يرجح الوجود
كيف ان الممكن موجود او اذا العدم بعينها ان الوجود راجح لا محاله
لا يرجح وكره من العلة الترا اثنا الشيء في ان انه مع ان مستند الوجود
لا يدل وان الممكن موجود وانه فاعل لعلم بعد الا ان الممكن مستوي الطرفين
الوجود ولا ان هو الاثر مستند للوجود ولا ثم الى ان الراجح
ان سعد به هذه ونشت كيف في اثبات المطلوب كما في التوضيح
مستندا كونه قبله فان غيره موجود الممكن لا الوجود ثبت وجد

بل

بل نقول كما ان الواجب موجود ولا متحد ملكه الا الا وجوده
ما لا موجود ما منه ولكن يستتر كون الذات منشأ الوجود بنفسه
مدرر ثم لا حاجة الى ذلك ظاهر وانه لا بد من القول به
الممكن المعروض من ممكن الشيء ولا انه في وجوه ولا احتياج في ما يقتضي
ان سبيل عدم سبب الطرف الراجح عدم المانع فحكم ما لا يستتر سبب اولا
في جعل المشترك وهو ان الجواب في عدم الدليل والاستدلال مستلزم
ولهذا قيد ان المراد انه لا حاجة في غير التعرض الى اثبات قال
لعامل ان يقول الى ان يستند عدم سبب الطرف الراجح ولا
ما الجواب انه الكلام مر اجمع موجود ولا الاحتياج بل يكفي ان يكون اولا
في المستند يكون ان يكون المحتاج الذي يحتاج الى عدم الوجود وعدم
المانع حال غير قيد وتفصيل الكلام بل يمنع ان يكون
ان يكون المحتاج الى قيد العدم المانع لا يكون عدم الوجود وذلك به
هو كاشف عن امر وجودي هو المقتضي ويسمى حكم ذلك العلة
والمعلول والتحقيق ان العدم اذا قول كان شيئا في
ان الا الشرط شيء من حدود كون العدم اثر الوجود مع بعد كم خلاف
التحقيق والعدم انما رأى في السند الذي اختاره من الوجود
تحقق العدم واسناد المانع كان العدم مستند الى وجود المانع فهذا
السند انما تم اذا احد كون العدم حكم حتى لا حاجة في
ذلك في تقويم حسن ذلك ثم قال على سبيل التنزل والتسليم استلزم
الى استلزام كون حال المعلول لا موقوف العادل السند

علم اذ يمكن ان يصح على الرجحان الذي ذكرنا ولا حاجة الى قوله بحيث الخ
فليتأمل ثم لو تسلم استلزام الاقوى الاستواء بما ذكرنا
نمنع كون العدم اثر الوجود وعدمه لعدم وجه الوجود كونه مقدرا لقول فرض
ما سبق من ان الممكن ما يكون وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته لا يكون
وجوده تارة وعدمه اخرى بل [illegible] ذلك [illegible] بل [illegible]
للامور الاتية [illegible] انه لو صح المقام ان الامكان
الذاتي والاولوية الذاتية والاولوية الخارجية كلا منهما لا يفتقر الى الذات
بل [illegible] الى الذات [illegible] لا يحتاج جميع ما بعده
فيبين ان الامور الثلاث [illegible] على الوجود [illegible] وان [illegible]
الارتفاع [illegible] الكلام [illegible] في [illegible] الاولوية الذاتية
[illegible] استلزام هذا المرجح [illegible] ذات الممكن [illegible]
[illegible] بالنظر الى ذاته الاولوية [illegible] الذات [illegible]
[illegible] وان [illegible] بعدم [illegible] وعدمه [illegible]
[illegible] ذات الممكن [illegible] كما [illegible] الاولوية [illegible]
[illegible] استلزام هذا المرجح [illegible] الرجحان [illegible]
[illegible] بالنظر الى ذات [illegible] عدم [illegible]
[illegible] الاولوية [illegible] الرجحان [illegible]
[illegible] الاحتمال [illegible] الاستناد [illegible]
لان ذلك الرجحان [illegible] بالنظر [illegible] الوجود
مع تحقق الرجحان [illegible] الكلام [illegible]

بين العدمين

بين العدمين وبين ما بعده انه لو قيل اولا ان يكون [illegible]
بالنظر الى الذات [illegible] استلزم [illegible] الاولوية الراجحة
استلزم ترجيح المرجوح واستلزم [illegible] وجه [illegible]
الاولوية الخارجية [illegible] ثم ان [illegible]
ثم ان تلك الاولوية [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] المرجح [illegible] الممكن [illegible] الى [illegible]
[illegible] ولا [illegible] الشبهة [illegible]
واعلم ان الوجه [illegible] في الاولوية [illegible] ان
في ان الامتناع بالنظر الى الرجحان الذاتي [illegible] الاولوية
بالنظر الى الذات [illegible] الا الامكان [illegible]
[illegible] ان هذه المرتبة الاولوية [illegible]
ان [illegible] الاولوية [illegible]
او [illegible] لزم استلزام الاولوية [illegible]
[illegible] الاولى واجبا [illegible] استلزام [illegible]
[illegible] بالنظر الى الذات [illegible] استلزام الاولوية [illegible]
[illegible] ولا [illegible] استلزام [illegible]
استلزام الاتم [illegible] الاولوية [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] في [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] مع وجوده
[illegible] وجوده [illegible] الاولوية [illegible]

مشترك بين الادلة المذكورة وانما يجري في هذا البحث اي الوجه الثاني
بعض المرجح بعينه امر موجود ولا يخفى ان هذا مختص من الوجوه في
الادلة المذكورة انه من بعض ما يرد على الادلة المذكورة
اقول اللازم من عدم الانتهاء ... قال السيد
السند ان المرجح اي المرجح الثاني ليس هو نفس المرجح في بعض الاوقات
وجود المرجح الاول ليس بمنفي حتى يلزم من وجوده تسلسل كي يحتاج
الى ملاحظة بعض المرجحات الاخر حتى ينتفي حتى انه في بعضها
المرجح الاخر ليحتاج الى المرجح الثالث هو وقوعه مع المرجح الاول
امكان عدم وجوده فكذا الحكم في سائر المرجحات فلا يلزم
وجود [illegible] المرجحات الغير المتناهية اقول وجوده مع المرجح
الاول مع امكان عدم وقوعه في بعض الاوقات المرجح الاول
انما يستلزم امكان المرجح الثالث للاول حتى انه امتناع
المرجح الثاني في بعض الاوقات في امتناع المرجح الاول
مع انه قد وجد في الخارج اخر وجوده ... يجوز
ان يكون المرجحات امورا عدمية والعدم الصرف لا يصلح
ان يكون مرجحا ... كان في ... الاثر ... اثبت ... فلا يحتاج
كذا قيل لانا نقرر ... السيد السند ... لا ...
توقف ... المرجحات ... عدم ترتبها ...
لا ... المرجح وجوده ... المرجح الثاني ...
المرجح الاول ... وقوعه مع ...

وبهذا

وبهذا ولا ولي ذلك ... اقول ...
نظرا الى سقوط ... ان ... عدم ... المتقدمة
تمام الدليل ... الاولى ... الاستدلال
... الوجه
فيما تقدم في قول ... في ... ذكره ثم
ان ... فان ...
ممكن ... الامكان ... ولم
وجوب الصفات ... العدم ...
... لا ... وان الامكان لا يلزم
... ذلك ... الوجوب ...
وجوب الوجود ووجوب العدم ... وجوب
وجود الممكنات ... الالهية ... او اراد
... الآتية لان ... الوجوب
... في وجوب
الصفات ...
الآخر ... في وجوب الوجود
لانا نقول المراد وجوب الصفات هو الوجوب اللاحق ...
... فهذا ...
الان ... الممكنات
لان الوجوب اللاحق في ... والحكم ...

الممكنات
بخلاف القوية فانه تارة يحصل الوجوب في العنوان لوجوب
وجه الفرض لكنه اولا ونعم لم يثبت من انا الفعلية في تحكم بها
انهم محمولات المستارة اما لا قرينة في نرضه مما ان الحملات
اللم كلمات وراما ما ذكره لمحطى من انها ا
سير ما لجزئية الحصر اليها او لا لو ا كانه فوقه ثم
الحكم قد يوضع نسبة مع فهو الرحيث ان مر الفقد آيه ونحوه كاه
حمل الاول وسره وانه يطلبه في الاول آخر عان لا
نقد رحمه الله القواد من بعض الاوقات وقد يقدم ذلك
مسلط الحكم الرسيا والحصر في تحقق الاول لا ان كل دي تحقيقه
ما دل انه لكل مركب دال وانه يبع ونم ان نسبته في
من كلام الحكم يطلب الصغرى من تبطل الحصر عند الحكم والاثبات ه
من تكلم ما ارم لبطلان الصغرى با ستاقه ثم ان الكبرى
بطل عند الحكما وانه فالجواب ان ليس ليبطلها مطلقا عدم
اراده الحصر فتدبر ثم ان الحصر الى حصر الاشد اد
في المركب بسبب حصر الما دل في المركب المذكور في الكبرى
ورسه الموجود في المعنى والحصر مركب
اذ الاخذ الاب من الاتحاد وانه لا يحقق اذا وقع الاب
في الحد دين الاضافة لم يكن منها الا ما قبله كما رسيله وجه
العدم الزمانه نحو التقدم الاضافة باعتبار عدم ملاحظه
انتها به لنها بعده من الحوادث الآجل انه الا شرط ان

ايرث

سبب التقدم وانما هو
عدم ملاحظة هو

ارث حدها او حادث افادة ما قيل افاد ومالم يبره او تقبله
فلزم ان لا يكون النسبة الوجب الحكم مطلقا عن الحكم بعده وان لم
يرد الحكم به والا فانه في الحكم محمول وكذا بعض ما وجدوا ان هو
من وجود الآخر او اكثر نسبة انه كثر بعض نحو وجود الفرق كالحكم
وجود التقدم الآن والآن الثاني في التراخي فيكون النسبة في
الحصر الحساد وان ذكر انه تحقق شيء مع تحقق الفعل وفي
صدق كل من الموضوع في كل فرد مع الآخر لا بد ان كل من الصدق في
في وقت احد ولان لمه بعده وان حكموا الى في كل الشيء
والمستقة فتدبر عارضه ان بيان تحصل اسما وانه لا يرد
الى حدها او حالا فانها ثم لو كان الصادق لما هو
ممكنه من او لا جاء وقع في نفس الفرض وان لما او لا معا تعارض
ومن موضوع لازم لم يكونا ثابت فلا يمكن الاتفاقات الا نفسه
كان في انضمام الحكم لبعضه وان لم يقع او لا ثبت فلذا اذا
كان عدم وجود نحو نفس التقدم لما سبق ان لا يرد فرضه تقدم الوجود
فيما ورد الا ما لا كان لم يجمع ذلك فيما ولم الاشكال في انها فانظر
لكان الحسن رجوعه الى السابق لما كان في الكلام في وجه
ان زيد والاسقف من الاقليم ان محمد زكى شيء متحقق الا نفسه
لا فرد الحصر في الاستلزام وجود وكل منها لعدم الافراد لا الشرط
فكلامه فلذا لم يتحقق ان لم يمتنع كان شيء على ان وجوده
هو العلم المحقق والعرض من انه ما كان وعلى كل حال كل ما ان

كما ان ارادة المتكلم تسكون نوع اي لا امكان
او مع تعدد قوعها   وبهذا التقدير لا يخفى ان اشاره
الى ان الشيء لا يعرف سابق فيمنع ان الحادث مسبوق بالعدم على صحته
ونفي التقدم بالذات بالذات سبحانه فيقول الغرض ان التكلم
المانع لا يرجب ان يكون الشيء ما يتناول الاحتمال امكان زمان ولا
قوله وكونه علة التعدد لتحقق الثاني غير مرتبة ولكنه يقيس كل ما
كلها على السند المنع بل جواب سؤال كان لا يجوز ان يقال
يدل على استحالة ان الحادث دعوى ذكر فمنع تمام السند
آن ما ما يجب منع اقتضاء ويقول انما والثاني يعاني الحكم
من التفتيش بما وجود ذلك ان يرد السند الاول
الاول لا يتعين ان يكون شرا او امر موجود آخر وعدم الافتقار
الوجود ولا وجوب تقيد واجب عنه والحكم عاد محكوم
على العلم الاول فلا يكون الصادر الاول صادرا او ادّ وكذا
لا يتعين ان يجمع شيء ليس بوجه الا انه مستند للاول الا انه
التقدير وانما ثم يتحقق ذلك فتأمل   فهذا المعنى الحكم
المذكور   ثم حيث بيني المعنى ان ما الاختلاف الا الكون
وان اورده الصادر فهذا ما ضعف وكون الادا الا للغير الذي فيه
الشارات مبني توجيه موم ما كان وهذا المعنى هو الذي
في التقدم فانه صرح في ان الحق مانع فهو الاختلاف وهذا المعنى
في التقدم الرتبة وهو الوجوب في التقدم الرتبة هو الزمان

والنقيض

والنقيض   في الاحتمال ما شاء كل ذلك   ثم تقول ذلك على
هذا الاعتبار راجعا الى المسامحة الى الوجود وكان هذا الاعتبار
سببا في انما ليس الزمان واما الزمان في الاعتبار
والمراد اي ما هذا الكلام ان فقط التقدم يقول هو الذي زمان
ما الزمان ثم حينئذ ما البعض منه ما احد كان التقدم
ان يكون هو المعنى الاصطلاحي والمتبادر باعتبار كلها ان غير الحيني
بينهما مقول عليها بالتشكيك فقد يرى المسند انه المتوهم
على الاول والاسناد ما هو جنس الاحتمال في ما سوى شيء فهو
فهو من الاول وجوب المعنى ليس هو حيث انه
من انت كذا فقد وجه انه هو كون وجوب مع والاول
به كما كان الشيء ووجوده ذلك الا ان ليس منه مرتبة
او من حيث الثاني ما يسبق ان الغرض فيه تكلفنا فهذا ان   تأمل
فلما قوم الاول المتقدم وجوب الوجود والمعنى ليس الا الاول
من ذاته اي متحولات الماضي هو من اوجه ثالث وهذا
نظر ولو من وجوب احدهما والاخر وجود ذلك الا
ليس منه ولكنه انما يكون الغرض الحق في الاول وجوب
الوجود والمعنى ليس اي الحق في وجوده فقدر   متقدم على
الكل خراق   فهو التقدم للعلة عرف ما ترتبه المتقدم
بالطبع اي وفي المتقدم للعلة المعنى الذي اعتبار بحصول التقدم
وهو ملاك التقدم هو الوجود ما علا رجوعه
فان العلة لا يمكن على المعلول كما ان العلة لا يمكن على المعلول باعتبار

الوجود وهذا الرأي لا شك عنه باعتبار الوجوب سابق في
الزمان وكالاشك عنه باعتبار الوجوب في الزمان التشفيه كذلك
لا شك عنه باعتبار الوجود ولهذا فهو يحصل التقدم بالعلية
باعتبار الوجوب بحسب الوجود والحكم وكذلك الى في التقدم
بالطبع وهذا ظاهر جدا ولا يخفى ان الحكم بذلك فالقائل
المحاكمات او البعيد انه قد وجب بسلم المعنى كذا افيد
وان كان لا يوجد احدهما الا وقد وجد الآخر
هذا اولى في ان المعتبر في التقدم بالعلية هو ان علل المستقل المؤثر
بالشيء المستلزم لوجود المعلول لا انه يعتبر في اطلاقه كما هو راي
صاحب المحاكمات كذا افيد في الوجه المذكور
وهو الذي لا يرجح بالكمال في الوجود وملكون في معناه
العدد المشترك بينهما فان اللفظ يحمل اللفظ على المعنى المشترك
المعنوي منهما حرف الحقيقة في اللفظ ليس يتعدد الوضع
بل هو يقرر في الذات بيان ان قوله ذلك بعينه اوليس
اطلاق التقدم بالذات في التقدم بالعلية خاصة
اقول وهو كما ترى فان المتبادر من البعض المعتبرة من انه
لا يعتبر على انه لا تستعمل الاطلاق التقدم بالذات
في التقدم بالعلية لا اختصاصه به فلعله اراد الحكم والاطلاق
اسم الكل على البعض بالشهرة فهو صحيح الذكر في
التقدم بالعلية والطبع بالمعنى المشهور في الثاني المشهور

الى المعنى المشهور

اى المعنى المشهور بعد الالهام كلام في كلام الشيخ لا الا الى
سابق كلام الشيخ ولا الى سابق بقوله وان كان بعض التقسيم
بالطبع في التقدم بالعلية في الحقيقة اى الحكم فالقول
في محصول كل الحاصل وهو كما ترى خلاف الظاهر فالفساد في بيانه
لا اطلاق وكذا اراده كلمة الحقيقي في الشيخ الاطلاق بالعلية التي ذكر
خلاف الظاهر هذا ان وجهان وهو كما ترى وعند هذا انه محوكر
فان قيل كيف يصح هو ان كلام الشيخ اطلاق اسم في التقدم
العدد المشترك قلت ذلك تعديد حمل التقدم بالذات ثم ان في
التقدم بالعلية كما هو في ان من قول فان الظاهر حمل على المعنى الآخر
المعنوي منهما فان حمل اللفظ انه حمل العقل [illegible] الى اللفظ
قلت بل اللفظ هو ما حمل عليه فان الاشتراك اللفظي منهما
الوضع خلاف الظاهر الاطلاق وبعض والصحة بعد فهم كما ترى
في الحقيقة الاولى انما يعتبر في العلية في انه شرح نسبها
فيه مع الاسنادين [illegible] على السرات [illegible]
وتوهم فان الالهام كلام [illegible] الحكم كما [illegible]
هذا الكل [illegible] وكما عرف ان
هذا ولهذا [illegible] ثابت في
بالمعنى المشهور [illegible] الشيخ [illegible]
كما هو [illegible] في كلام الشيخ حيث قال
الشيخ [illegible] ان في الحكم للموقوف

[illegible] فرق بين [illegible] و [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] [illegible]
[illegible]
[illegible] العدم [illegible] التقدم [illegible]
[illegible] الا التقدم [illegible]
[illegible] التقدم [illegible]
[illegible]
[illegible] الجواب
[illegible]
[illegible] السؤال [illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible] التقدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] حيث التقدم [illegible] ما تقدم
[illegible] التقدم [illegible]
[illegible] الكلام
[illegible] قدس سره

قدس سره

قدس سره [illegible] ان يكون السبق الذي [illegible]
زمانيا لعدم [illegible] الحدوث [illegible] الاجتماع [illegible]
حيث السبق [illegible] هو المراد [illegible] الحدوث [illegible] العدم
[illegible] ان كل كلام [illegible] قدس سره [illegible] وان [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
[illegible]
الحدوث [illegible] الا التقدم [illegible] التقدم [illegible]
[illegible]
[illegible] الجواب [illegible] تقدم [illegible]
[illegible] السؤال [illegible]
[illegible] كلام [illegible] الذات [illegible]
المستوى [illegible] السيد [illegible] الحدوث [illegible]
مع العدم [illegible] الذات [illegible]
هذا الجواب [illegible] التقدم [illegible] الذات [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الذات [illegible]
بعض الحواشي [illegible] المذكورة [illegible]
[illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] قال [illegible]
قدس سره السؤال [illegible]

وبهم علمت انه كذا من الواسطة في الاثبات فان قلت
انه في الاثبات ايضا كذلك كما ذكره الشارح في [illegible]
الواسطة في الاثبات لا في الثبوت الا ان قلت [illegible]
الاول فهم [illegible] لانه [illegible] كما قرره [illegible]
[illegible] وان السؤال [illegible] انه كذا اما [illegible]
[illegible] وان السؤال [illegible] كان [illegible]
على السلم [illegible] كالسؤال الانه لم كان [illegible]
وكلام [illegible] ثم اورد ان كلمة [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الواسطة في الوصف لا
الثبوت لا الاثبات [illegible] السؤال على قدر
السلم على ابطال الواسطة لانه [illegible] التقدم
لا [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الا [illegible] الزمان [illegible]
حاصل الجواب ان اطلاق التقدم على [illegible]
لعلاقة [illegible] الشارح [illegible]
اشكال بعدم اطراد العلاقة [illegible] في المجاز [illegible]
[illegible] ان [illegible] لا [illegible] في مقام
التقسيم ان علاقة المجاز لا [illegible] في السببية [illegible]
اطلاق التقدم على [illegible] علاقة [illegible]
مع التقدم [illegible] وهو كما ترى

قوله لما كان الزمان

لما كان الزمان بعد [illegible] الخ اولا انه [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible] التقسيم
[illegible]
[illegible]
[illegible]
التقسيم [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible]
[illegible]
[illegible] التقسيم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

فمسند اليه او ارجعه المتكلم ... ان كلما احصر والسبق
ان ثبت الحقيقة ... افراده ان في نفي جنس تحقق المسند اليه
الحقيقة لكن لا انزيف فيه كالفرد انه ونحوه الامر الى
من قصر السبق فيه افراده ان حصر المعرفة فيه ان من في جنس آخر و
شبهنا القرآن ذكر افراده ان في عبارة بالحقيقة في ...
في قصر ودو حصر ان المسند اليه افراده ان دفع ...
ان في ... وجود ... مع تحقق ... افراده ...
... فنفي ... صحيح ... لاقتصار ... في ذكره ...
من ان ... الشيخ ... من ... عبد القاهر ...
او ذكر ... ان ... ولا ... المسند اليه
في جنس ... السبق ... المتكلم في ...
... ... كلام ...
في ... الاختصاص السبق ... افراده ان ... ان في ... الاول
... ان ... المسند اليه ... التقدم
ان ... فيما ... لا ... التقدم
وان ... افراده ان ... المسند اليه ...
... الحكم ...
... الاختصاص السبق ... افراده ...
كلام الشيخ ... الكلام ... الاختصار ... حيث لا
... على الاختصاص الذي ... الشيخ ...

... ان في ... لا ... ان ... قيل ان ثبت
... التقدم ... في ... التقدم
... افراده ان في ... المسند اليه ...
السبق ... ان ... لا ... الاختصاص ...
... المسند اليه ... السبق ... افراده ان ...
... افراده ان ... المسند اليه ...
... افراده ان ... ان ... المتكلم في المسند اليه
السبق ان ... افراده ان في ... والمسند اليه
... كون ... التقدم ان ... والمسند اليه ...
... ... الاختصاص ...
... السبق ... المسند اليه ...
المسند اليه لا ... السبق ...
في ... ...
على ... ...
... في ... الاختصاص ...
ان ... التقدم ...
في ... التقدم ...
... ان يكون ...
... ترتيب ...

ع الدليل مع انتفى وهو ان كون الشيء في الحد والطبع لان يجوز في
حد سائر الانواع فالسابق كون الشيء فيها اولى كما هو حاصل هو
اولى من الاخر فهذا هو جاز كونه اولى منه . اجيب كان زمانه لا
يحسن فيه وان يصح كونه اهنت منه اولى يرد اهل [illegible]
حصول الشيء في مورد ثانيه في الزمن الشيء في الحمل كل ما
حقيقي سعيد ... فان الخلاف انما هو في حصول الشيء من جهة
وما كان حصول الطبيعة في المورد وفا ... في الشيء ولي [illegible]
مورد ثم كل السابق حيوانا لمكان في مورد ثانيه الشيء ولا مرقبة
حصول الشيء المورد ثانيه تفاوت في صدق الشيء عليه الاكمل
وذلك الشيء ونحوه انه ونحوه من ... او في العلم وثبت
ذاتي ... كلاهما يحد الطبيعة في الشيء وكان منهم اولى منهما
عن ... في ... المتواطي والمشكك والمشترك حيث ... ذاكر
فيه ... حاله سكك حد ... وذلك انما الشيء في ... الشيء انه
ام ما ... الطبع على ان الكل الا ... قيا الوجود وقرة وتمامه
للشيء والازم الانقلاب حين وجود الشيء فالحاصل ان الطبيعة
نفسه الامر ... نحو ... وجود ... مرتبة وجود الطبيعة
الشيء ثابت مستمرا فيه واحد ... الوجود في الحد وهذا الاكمل
انيه ... او ... ذلك في ان ... بما هو كامل
كان ... هل ان في الانقسام الاشكال ... الشيء
من ... الاشكال انما هو ... المكان في الاول

والمكان

والمكان كما حيث الشيء ... او ارتد ... موجود في زمان
لذاته ... ولعله ... جنسه وهو ... الطبيعة ... الاشكال لان
الزمان ... في ... وهو ... بعضه الى
لاني الموجود حتى ... الا ان ... المكان
شرف ... في ... في هذا التقدم ... كان ... تقدم ... ذاتي
هو الزمان والمكان او ... ان ... في ... فرض ... ذاته
او ... الزمان والمكان كما ... فان ... الاقرب
فقط ... الموارد ... في الموارد ... بلا
ما ... الزمان والمكان ... الحارجي
ح ... المورد ... الزمان ... والمكان
... ولعله ... او ... عارض
كان ... الموارد ... هو
في ... التقدم ... الذي ... في
فقط ... التقدم ... او ... الى
او المكان ... في ... لا ... اعداد التقدم ... بحيث
وان كان ... لا ... ان السبب ... ماهية
وتعريف ... انه ... لا ... ولا ... ان
... على سبيل ... في ... الى
... او ... والا ... قال الا
... ان ... في ... ذلك ... الا

[illegible] ما قبل [illegible] آلة [illegible]
[illegible]
[illegible] ان [illegible] الا [illegible]
[illegible] معنى [illegible] المعنى الحقيقي اللغوي [illegible]
هو مجاز [illegible] عرف [illegible] فان لفظ [illegible] اطلاق الحديث
[illegible] اطلاق [illegible]
[illegible] حادثة [illegible] ان كون [illegible]
[illegible] ان الحكم [illegible]
[illegible] اصطلاحه [illegible]
معنى ان العقل [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] ان العقل [illegible]
[illegible]
[illegible] الحديث [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] ان [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] الحديث
[illegible]
[illegible] ان كون [illegible]
[illegible]

الجم

وقع الشبهة ان كون [illegible] حادثا [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] منها ان [illegible] الشارع الحديث [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] كلام الشيخ ومنها ان [illegible] الحكماء في [illegible]
الحديث [illegible]
[illegible] لكلام ومنها الاشاعرة [illegible]
كلام الحكماء [illegible] الاشعرية كلام الشارع [illegible]
[illegible]
[illegible] الاشارة [illegible]
وسمي الاشارة [illegible] كلام الشارع [illegible]
فانظر وكان اطلاق الحديث [illegible] الشيخ
[illegible] اطلاق الحديث والقديم [illegible]
[illegible] الحديث [illegible]
[illegible]
[illegible] حيث [illegible]
ان لا [illegible]
اقول [illegible] الشيخ في المباحث المشرقية [illegible] الحديث [illegible]
[illegible] قول الشيخ [illegible]
في [illegible] الا [illegible]

الشيخ المستدل على المقدمة الثانية بما مر من ذات العلم معلوم فيه انه
من وجوه تقديم هذه المقدمة نظر الشيخ ان هذا الحكم بديهي والشيخ
المستدل عليه ان [illegible] ما ذات مسلم انه [illegible] ما فرض مع
عكس ثم اورد عليه ما اورده قبلها ايراد على ما زاد ملا [illegible]
الحكماء وقت [illegible] ان يكون هذا الحكم بديهيا لم [illegible] كما لو
كان [illegible] على الشيء ولا يغيره الا بشرح [illegible] الشيخ
في كلام الحكماء انهم [illegible] ان الوجه هو الشيخ [illegible]
باسمه وتوجه عليه ان العلم ليس [illegible] ان يكون [illegible]
قال السيد السند قدس سره [illegible] اذ الشيخ [illegible]
ان يكون ليس [illegible] كما [illegible] لو اراد انه [illegible] الامر
الشيء [illegible] في بحث العلم [illegible]
[illegible] ما ذكره ان العلم [illegible] وان لم [illegible]
كان [illegible] الامر بسبب [illegible]
والوجود [illegible]
وان علم [illegible] الشيء المعلول [illegible] ذات [illegible]
وشيخ [illegible] في هذا المطلب [illegible] الفرق بين [illegible]
الشيخ ان الشيخ ادعى ان المعلول [illegible]
والاثبات [illegible] ادعى ان [illegible] وجود العلة وكذلك
فلا يمكن [illegible] وجود [illegible] الا العدم [illegible]
عدم المعلول [illegible] وجود العلة [illegible] وجود العلم ولا [illegible]

[illegible]

لان يكون العدم [illegible] المعلول [illegible] وجود
العلة كما [illegible] فان [illegible] كان
اللازم [illegible]
[illegible]

عدم العلة [illegible] وجوده ذات فان [illegible] عدمه [illegible]
[illegible] في الشيء في الامر المتقدم [illegible]
لان يكون له [illegible] الامر العدم اولى [illegible]
في [illegible] الامر العدم فان عدم العلة معلول [illegible] عدم العلة [illegible]
[illegible] الامر [illegible] عدم العلة [illegible] وجود [illegible]
[illegible] وجود [illegible]
[illegible] السبب [illegible]
الامر [illegible] ان [illegible] لا [illegible]
[illegible] السبب الاول [illegible] السبب [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الشيخ [illegible] قوله
الشيء [illegible]
الشيء [illegible] الشيخ [illegible] الامور المذكورة [illegible]
[illegible] في هذا البحث [illegible]
تقدم الامكان على الوجود [illegible] ما ذكره [illegible]
عدم ما [illegible] الذات [illegible]
ان يكون [illegible] ذات [illegible]
على [illegible]
[illegible]
[illegible] الامكان
لانه ان العدم [illegible] الامكان ليس [illegible] الا الامكان [illegible]

الا الاقتضاء والذي ذكره الشارح قدس سره الا ان ما ذكره
ثم اول [illegible] ان العلم ان [illegible] [illegible]
[illegible] الحدوث الذاتي
[illegible] قال الاستاد
[illegible] الحدوث الذاتي كان [illegible] المسبوق
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحدوث الذاتي المسبوقية [illegible]
مسبوقية العدم [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحدوث الذاتي [illegible]
كان [illegible]
[illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحدوث الذاتي [illegible]
[illegible]
[illegible]

ان لا يكون ما ذكره [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
في الدليل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] القدم والحدوث [illegible]

ان التقدم والحدوث انما وصف بهما الشيء بحسب وجوده في نفسه
فكيف اتصف بهما باعتبار اتصاف المعنى من حيث انه [illegible] وفيه بحث
بتجويز ان اصطلاح [illegible] الذي ذكره الشارح [illegible] لا
ان يريد [illegible] المعنى بحيث [illegible] بان [illegible] في نفسه
لا يجري [illegible] المتقدم [illegible] [illegible] الجزء
من [illegible] فالمتقدم [illegible] ذلك تقدير
الاحوال المستقلة [illegible] بحسب [illegible] الوجود [illegible]
ان [illegible] والعدم [illegible] الوجود الخارجي [illegible] كان
الوجود [illegible] كذا [illegible]
وجود [illegible] وجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
الوجود [illegible] والاولوية [illegible] الوجود
فتبصر و [illegible]
فان [illegible]
سواء كان [illegible] للوجود [illegible]
[illegible] ربما [illegible]
المبين الذي [illegible]
[illegible]
[illegible]

العلاقة

العلاقة هي الشرط والتصور [illegible] والبداهة
[illegible] فان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالوجوب [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الاتصاف بالوجود [illegible]
[illegible] بالوجود
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لا يستلزم تعقلها وان حمل شيئا الا يستلزم الذات والقائم بها فانه
آه كما هو مفروض ... حمل الاتحاد على انه فرد واسطة الوسط فهو
تكون ... حمل ... الشي ... لم ... والقائم بها فان قيل
شيئا لا الكلي ... المعروض ... ولا ... لكونه
... آه ... فان توسط الجعل
بين الشي ونفسه ولذا الشي ... ولا ... سكونه ...
ان ... آه ... لا ... الوجود ... الوجود
لا ... آه ولا يكون ... الوجود
... الذات بالوجود ... وجوده فان قيل
... الذات ... الذات ... الذات
... الاقتضاء و
... الاقتضاء ...
... القضايا ...
الذات ... لا يكون
... الاقتضاء ... لعدم ...
... هنا ... علمه
... الذات ...
... انه ...
... الذات بالوجود
... وجوده ... اوله

كان وجوده

كان وجوبه متوقفا على ... الجعل ... الواسطة
... الوجود آه ... الشي
هو ان الواجب ... الوجود ...
لكون ... في ... الوجود ...
... الوجود ذات
المذكور ... كانت النسخة ...
... الوجود ...
... الوجود ... الشي ...
لكون ... الوجود ...
كان ... الوجود ... الحكم
... موجود ... الخارج وجود في نفسه
... صاحب الكلمات
... الوجود ...
... الوجود ...
... في ...
... الشي ...
... الوجود ... فتأمل
... الذات ...
... الوجود ...
... الذات ...

مرة من علما ثابت آه بمعنى كالمتقدم فان الاولى ان فرض
كما فاده من تم الاشتراك عنه وانتفى لم كلي آخر ومتقدم
على الاول ما ذكر بين من ان كلي الشي في الوجود
فمنها انما او كل ما لا ان تورث فيه الذاتي انما في الحصا
الاداء لكلي صاحب كالكاتب مع انه واردات الوجه الماني
السابعة ولا شأنا فلا تقدم الاسم كما اشرنا انه انزمان
ثم ان ذلك على انه موجود على الخارج كتقول الجسم الملك
المتحفي فاما لا الذي الذكر يدل على اتحاد ذا الدليل
حتى وان الاولى كما هو عنه هذا القول الذي عنه شرط وجود
وجود اله الخارج وهذا خلاف انه الوجود حيث لا
يتصور كونه كذلك الذي وهذا الوجودي كالتحقق ذا
ما ثبت ذاتي وكان الوجه لان مصدر الاسم ونحوه
لا تكون الماهية موجودة والماهية لا يتحقق الوجود الا فان
ذلك الصفات ثابتة في الخارج على شرط الخارج
موجود فاما من الوجه مما قدمنا لانه لا تحقق
اذ كان قوله الوجود عين شي وهذا الوجود بالمعنى كما ذكر
قول الوجود شي وكا الوجود حتى يلزم اتصاف الماهية بالوجود في
كلا يلزم اتصاف ذاتية لا وجود له الا انه لو فرض الملازمة و
الفصول كما ذكر عن شي والوجود كالذي يكون الماهية
الثاني حيث لا تتصور ذاته في الخارج وهذا الجزء الخاص

على الجهد ين

على الجهد ين اقول انه اما يثبت معرفة مما ذكر الوجه
من جهة ان الجواب كما قال الابن والقسم الجواب كما قال الاولى المعنى
كلام الشارح وهو صحيح من بين الجهد لا جواب انه كما ذكره السيد
من وان انتفاء الاتصال في الاولى من صحيح هذا الجواب
كل منها فافهم اقول انه خبيث وهم ما فاده ان الشارح
يعني انه هو المتقدم الجهد على الماهية الموجود المتعين من تقدم الوجود
المتحقق على الوجود المعقول الى من تقدم الملك الوجود
ما قلنا المعقول الى ما في الصفات الوجود وكلام السيد السند
شرح اقول الجواب عن هذا ما شرحه على قول الشارح اقول ان
المجموع طالب من الامكان آخره من ان كل شي في الخارج
ذلك الشرط او الانتفاء او كونه موجودا او ما بحسب انه الاثبات
آه وهو او ما يجب الوجود وشرط انضمام الوجود اليه وانه
مجرد الوجود في الذهن والحق المشهور الاتصاف الدليل الوجه المذكور
من قول ذلك الموجودات الحقيقة في الذهن لا الاول ولا الثاني
بل الثاني ذلك انه قد ان حصل الى اه وهذا الشارح الخارجية
في الى وهو صحيح ترتب ذلك الى آخره من الاثبات واحدة في
صحيح ذكر من صحيح كلامه من هو المعنى ان الجزء الوجود
المحمول انه قد مضى ما في الوجه اه وكتب لان جهة
ليس مراده منه انه على الوجود الوجود المطلق كما حقق
السيد السند بل انه متحقق على الوجود المطلق كما في ذلك

فرد موجود فی ضمن وجود ما صدق علیه الامور الخارجیة من حیث
علاوة ... اطلاق الوجود علیه ... الموجود
دائما ... والبدیهة ... الذی
الامام ... الوجود ... المطلق لا ... والوجدان
... المطلق ...
المطلق ...
... المطلق الذی ... المقولات ...
... فی الخارج ... موجود
...
السید السند ... المطلق ...
... موجود وکان موجود ... المطلق ...
... موجود ...
...
... اقسام ...
... الموجود
والمعنی ... الموجود ...
... وجود ... فرد ... افراد فی الخارج ...
... ان ...
موجود ...
حیث ... الاشکال ... الموجود ...

موجود وانه فی الخارج ولا فی ... الاشکال ... الموجود ...
الذی ... افراده ...
لا فی الخارج ... فان مفهوم الموجود ... افراده
موجود فی الخارج ... افراد ...
... الاشکال ... الموجود
... افراد ... موجود ... الخارج
والا ... افراد ...
موجود ... فی الخارج ...
لیست موجودة فی الخارج ... مفهوم الموجود ...
...
المذکور ... المطلق ...
... المقولات ... المطلق ... المقولات
... المطلق ...
وانه ... مفهوم
... فی الخارج ...
...
... الشیء ...
... المقولات ... فی الخارج ...
... المقولات ... مطلق ... الشیء ... افراده فی الخارج
... الشیء ... المقولات

انه قصد السيد لا يجري وآخر ما يكفيه كون المفهوم متصورا ثانيا
او فرضا للاشياء في الخارج العقل فانه يفارقه بنفسه ادراكا
لكون فرد في الخارج والا فوجود فرد مرتبة اخرى من مراتب الفرض
فان المراد لا يمكن فرضه فكيف يتصور ثانيا ان تقرر ان مراد
ودفع الاشكال بعدم المنافاة المذكورة لا المقصود منه دفع الايراد
في الوجود وفي الموجود يعني الا كاف فرض مراتب له بلا مناقشة
تقررت له استحقت الايراد الا ان يحمل على الاول لا في دفع الاشكال
فان الاول منع بنفسه ان مفهوم الوجود المطلق عن عام كلي شيء
من الواجب لا ينحصر في الممكن مطلقا كما قرره السيد السند من ان قول
كلام الاستاد وفي هذا مشهد وكذا فانهم اشتر في هذا فرع كما رد
اصلا في هذه الاشارة واتم اي القول بكون الوجود المطلق عرضيا
للواجب ثم وجه دفع القول ان الواجب موجود وكذا موجودا في الخارج
فهذا الذي اي يقول الامر في حيث يمكن ان يخرج مصرحا
هذا المعنى وكلام السيد السند في الاشارة في المرتبة فرق المعرفة
والسيد السند في دفع الاشكال مسلك في ان المفهوم الاول
مشكلي الذي هو في الذهن العقل وليس في الاعيان كالنزاع الذي
ليس لشيء فرد موجود في الخارج قائم بافراد المشكك فان المشكك
صدق المشكك قائم بوجود الشيء في ذلك ان هذا الغرض لا ينافي كون وجود
افراده في الخارج بمعنى انتفاء سلسلة هو ان الافراد والمشكك
فرد كون هذا الكل ذاتيا في المطابقة لا الا الجميع انما هو قائما

والوجود المطلق

عدم قول المصنف بالنفي فانه يعني
كون هذه الامور معقولات ثانية منه

لانه ليس مرتبا للسيد والمشكك
لدفع مجرد الاشكال فان منه

الظاهر ان اوساط والتحقيق لصدق في غير هذه
الاشارة لدفع ظاهر الايراد واستعمال
صدق الاشارة بكون فان ذلك كاف
كون وجوه الوجود كافية
اما موضوع المنع بعدم
الاحتياج مطلقا
تفهم منه

والوجود المطلق عرضيا لذات الواجب وهو بعني فرد
فيكون موجودا وعرضا لموجود فان وجود الموضوع اقوى
في الخارج كما هو والا فما يدل على شيء كما تقدم وحكي
على ان صدق الوجود المطلق على الواجب لمفهوم صدق المطلق على افراد
في الخارج فرد الموجود والاوجه في الاعيان لا يمكن ان يقول
كان الامر بالشرط موجود ونقله في الخارج فهذا التحقيق كما يفهم من ساق
معنى هناك في الذهن وهذا صح الحكم بان مفهوم الكلي للفرد الموجودات
وان ليس في الاعيان الا ما هو والا لو فرض وجود وجود الحق ما
منع السابق والمقصود ان هذا انما هو هذا وتسليم ان الواجب
موجود المطلق وصدق الوجود في الخارج كما قال انه قائم بنفسه
ولو كان صدقه على كل فرد خارج فرد كلي ثابت بعينه فان
الواجب ثم موجود في نفسه ليس صدقه الا كوني وجود والا الموضوع
لكن يصدق كونه موجودا في كونه وجود اخص بغيره ما يصح وجوده
ما يعني في كل شيء فانه كما فرده ليس الا هو الوجود
لحصوله هنا في فرد وكذا تسليم الخ. اقول هذا انما يصح لو كان
مراده ما ذكره هنا الوجه لا انه كان المراد التقرير والاستدلال
على التقدم في مكان يبحث برهان التقدم والان خلاف فان التقدم
بالوجود الخارجي انما هو في الذهن لا في نفس والا لزم ان يكون
قبل وجود الواجب فافهم لا مرد في ذلك ليس كونه فانيا في
الشيء والا لا وجود له في الخارج فالظاهر ان الوجود الخارجي

من هو ارض في الموجود مشترك ... وكونه فارضا للموجود مشترك
من حيث هو هو من قول الشارح من حيث هي شائعة فالسعد وارد
عليه لا تنافي كون الموجود في خصوص الوجود الذهني والفرضية
المعقول الشيء في موجود الا للفرض الموجود في هو الحقيقة الموجود الذي
اولى الا ان هنا الكلام الشيء على سبيل الشأن ...

الوجود الذهني لكونه شيء وجود في خصوص الموجود الا ... اذ
ان الموجود الذي الا بحدود الفرضية كما قرره من وجه فرد او شيء
من حيث المشترك للسعد لا النتيجة ... ذهنا من الوجود يعود الينا
بمعنى كون الذهني كموجود هو الا انتفاء فارادة من كل قطعة ...
في الكلام ... ان الفرض عدم ... كما قرره الشيء او الفرضية
كما قرره ... وفرض شيء الاشتباه اوجب ... الذي
شيء الكلام الشيء ... في التقسيم الثالث الى كونه
شيء الموجود في خصوص الوجود الذهني فالوجود الذهني منه جزئي
... كما نسب الى الشيء و لا ... كما قرره ... الا ...
ح ان كون شيء الموجود في العقل شيء ما هو الوجود الخارجي و
محذور ... و ... فيه ساقط ... كما ... ودا
في الفرضية واثبات الاستلزام ... او ... الذي فرض ...
كون ان تنافى في الوجود الذهني او الوجود الذهني و الخارجي
هو الا ... المستلزم لكونه ... لما ... الشيء هو الشيء
ولا ... من ذلك الا ... في المرتبة الوجود الذي هو موصوف

الصفات

الا اتصاف في الاتصاف الموصوف في الصحيح فانه ...
الى ... الا ... حتى ... الا ... الا ...
تقسيم ... الموصوف عن الوصف ... وجود
عنه في مرتبة كما ان الشيء في ... وجود ... الى
موجود ... الى ... الذهني الموصوف ... الى ... او
... الا ... الذهني ... الا ... في ...
و ... لا ... الوجود الخارجي او ... الوجود
في الوجود في مرتبة من مراتب الوجود الخارجي ... وجود
في ... العقلي الذي هو مرتبة من مراتب ... الا ...
وجوب ... الموصوف ... الى ... الموجود
... الا ... و ... لا ... الا ...
الموصوف ... ذلك الوجود ... الوصف الا ... ...
و ... الا اتصاف الا ... كما هو ... الى ... و
اذ ... الا ... الا ... كما ... فالا
... الموجود الموصوف على ...
و ... لازم في ... الاتصاف و ... في ... و ...
... الفرض ... من ... في ... على ...
في ... الا ... اذ ... الا ... في كل مرتبة
مراتب ... الا ... الا ... الا ...
الفرض ... لا ... ذلك ... الا ان ... و

في مرتبة الوجود وكان هناك شيء هو الامر كانت على الامر الوجود
وهو مستتبع له متقدم عليه كتقدم العلة على المعلول وان اريد
بها الجزء فان مرتبة الوجود ولا علاقة بينهما الا الحكاية كما ترى
فرع وجود كالاتصاف بل سابقة على سائر الاقسام من لوازم و
عوارض وصفات وبها لا امر بعده الا الاتصاف بالمعنى الاخر
هنا وان في مرتبة مرتبة عند اصحاب الاتصاف مع ان الوجود
الخارجي حيث هي الانضمام من الانضمام وهو الانتزاع عندكم
بحسب الوجود اي باعتبار هذه الملاحظة وقد يكون بحسب آخر
من الوجود اي مع قطع النظر عن هذه الملاحظة
ثم ان الحكم الوجود من انه الموضوع بحسب نفس الشيء ونفسه و
قد عرفت ان معنى الشيء التقيد لا التقييد ولا ريب ان الشيء
الصفات العينية كالعدم والحيثية ما هو موضوعها وهو الوجود الاول
فيما ورد وجب قطعه فان وصف الوجود في
نفسه فقد مع الحدود اشكال ما معتد به لكن لا بد من ان الحكم
سرانه واحد والحكم عرضي نفس والا لزم كون الماهية موجودة
اي في العقل وقد سبق منا كلام في ذلك في المعنى المذكور
بحيث نرى ليس لك نظر الى اتصاف الماهية بالوجود بحسب نفس الامر
ثابت ليس اقول ولو كان اتصافها به بحسب نفس الامر فانه لا يقتضي
وقد تقدم الكلام منه مفصلا في بحث صفات ما هو مستدرك
المعنى بقوله فان المراد اثبات في الخارج اقول قد تقدم في

وهنا ونحوها

ان وجد ذهنا وان خارجا كان صحيح ما اوردنا
اولى به فيه كالصحيح ثابتا كله الآخر فيه
ولا كلام فيما ذكره اقول والفرض هذا المقدار لا يحصر اللوازم
في الاقسام بل يكون اقسام ازيد الاقسام بعض الماهية الوجود
الثلث اولى في شيء منها بشرط انه الذي ذكره وهو ان
يكون الماهية موجودة في نفس الامر فيقسم الوجود في نفس الامر
كما مر في الحاشية المذكورة بعينه وليس كذلك فان هذا خلف
البحث الثالث الذي اورده هناك تقدم بحث ان الحقائق
شيء ما يحكم بالوجود وان وجب ان يقال الاتصاف
من الوجود ولزم ان يكون بحسب الامر فالاتصاف بالوجود
في نفس الامر والاستلزام على نفس الامر انما يكون
بين الماهية والوجود قد سبق منا كلام في ذلك حسبما نشير
الكلام ببعض ما كان البحث الاول من المحشي الذي اورده
في كتابه وهو تقريره او كان الاتصاف فيها بحسب نفس الامر
في الخارج في ما سبق على السور الذي هو الكلام وهو ان الحكم بحسب نفس الامر
كما دل على الوجود لا لما سبق ان توهم انه يكون مقارنا له
مسند انه ثابت الاتصاف وان تنوع الاول ليس في كل
هذا وحاصل كلام الشارح هو ان في الوجود وهو ما يتبع وجوده
الا ان وان كان بعد ذلك اولى من الموجود لا خارجي
ان الحصر بحسب الا ذلك ينتج ان لا كلام فيه الا بحسب الاثر فيه

كما هو رأي الجمهور ولا التغاير فيه كما هو المشهور [illegible] وكلام الشارح
بين وجوه [illegible] ومن المشهور ان ما [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] ولك الحمد وصرح به [illegible] كشف برهان التطبيق [illegible]
وقد ذكر في [illegible] في اثر الماهية المقصودة بوجه ان
الشيء لم يثبت اولا حيث قال ليس ثم امر عن الوجود
والماهيات بل ان كلها تنتزع عن الماهيات حيث لا تتميز
الذات كما هو في [illegible] الماهيات كلاف الوجود [illegible]
من حيث هو امر آخر [illegible] [illegible] ماهية [illegible]
ثم ان [illegible] هنا ان الاشراقية والقوم [illegible]
الاستلزام والقوم [illegible] الاستلزام [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] اذ الوجود ان شرطان [illegible] لكن يلزم ان لا يكون
الاتصاف بالوجود في معنى الانتزاع [illegible] الامر [illegible]
فضلا عن ان يكون من المعقولات الثانية [illegible] ثم ان يكون
الاتصاف بالوجود [illegible]
الثالثة كما اشار [illegible] المصدر [illegible]
من ولا يحصل من ذلك الا [illegible] القول بان الوجود الذي هو
طرف للاتصاف به [illegible] ان يكون [illegible] ذلك الوجود
محمولا [illegible] التفريع [illegible] الاعتبار [illegible]
ما سبق [illegible] في الاطلاق [illegible] حيث [illegible]
[illegible] الوجود وطرف الاتصاف به اول [illegible] لا

اولا

اولا [illegible] هذا الاتصاف [illegible] ان المجرد [illegible] شأنه
المقصود [illegible] اجتماعها في مرتبة واحدة [illegible] ذلك في الحكم
في مرتبة وجود [illegible] ان تقصت [illegible] الا
تناقض ولذلك [illegible] الاتصاف [illegible] ليس [illegible] حيث
قيام الوجود [illegible] من حيث [illegible] التمام ان [illegible] الاطلاق
من ان [illegible] بمرتبة [illegible] ذلك العارض
ولا [illegible] الاطلاق [illegible] ولا الاتصاف
ما [illegible] الاتصاف بالوجود الخارجي [illegible]
ان كلامه [illegible] هذا المقام لا يخفى [illegible] فتدبر لا ان هذا
المحمول من الوجود [illegible] مرتبة التجرد ولا الاطلاق فلو اعتبر
المعدوم ثم الكلام [illegible] وجود الموصوف في الاتصاف
في [illegible] ان الموصوف في طرف الاتصاف [illegible]
فلا [illegible] بهذا [illegible] ما سبق [illegible]
ما [illegible] آنفا فان هذا [illegible] لا تقدم [illegible]
فانه من حيث [illegible] الاطلاق [illegible] من حيث [illegible]
الاتصاف [illegible] فتدبر فان طرف الاتصاف
وهو الوجود [illegible]
[illegible] فان الوجود في [illegible]
فان طرف الاتصاف به [illegible] الوجود في معنى الامر [illegible]
[illegible] التجرد [illegible] لا يخفى [illegible]

[illegible]

ثم ان [illegible] الوجود
[illegible]

اوثر

معروف بحقيقته اي بحقيقة الشيء وان كان بوجه من الوجوه فليس [illegible]
علامة بحيث انه ثابت في نفسه لا في الذهن ولا في الوجود الخارجي
ان هذا الامر المعلوم امر ثابت في نفسه قطعاً وهذا الوجه [illegible]
على ما يكفيه [illegible] ان هذا [illegible]
لكن الكتاب ان المراد به ما هو اعم من الشيء انه [illegible]
بانه انما لزم لو كان المقسم المطلق للوجود في الذهن [illegible]
الموجود في الذهن لا يشترط فيه الوجود وهي الاصل [illegible]
المقسم المذكور في ذاته الموجود الذهني [illegible]
او كان في هذا اختلاف [illegible] وكذا [illegible] هذا الكلام
حق وايضا لكن لا يتعقل تصور النفس جميع الاشياء اولا لان المراد
ان يكون المقسم نفسه الموجود في الذهن وهذا الموجود [illegible]
على انه موجود في الذهن [illegible] تصور النفس جميع الاشياء [illegible]
يحكي المذكور [illegible] الاشياء انما يكون هذا النوع [illegible] كان
في هذا الحكم [illegible] قال و
الاظهر [illegible] والاظهر ان يحمل الاقسام [illegible]
لا يخفى ان تحصيل هذا التقسيم اولا [illegible] المتعلق [illegible] ان يتصور
جميع الاشياء وانما يلزم اذا كان هذا التقسيم امرا استقرائيا
في نفس العقل او كان [illegible] العقل وهذا انما هو في تقسيم الموجود
في الذهن الى الثابت في الذهن وغير الثابت فيه [illegible]
المحمول المطلق لا في تقسيم الموجود [illegible] رحمه الله [illegible]

ايضا

ايضا لانه [illegible] انقسام المقسم الشيء الى الموجود في الخارج [illegible]
فينقسم الموجود [illegible] والا لاشتبه [illegible]
تصور [illegible] في الذهن وغيره [illegible] لكن [illegible]
التقسيم [illegible] قد رجح [illegible] في الذهن
اي بحسب المقام [illegible] وقع الاشكال [illegible]
لكن [illegible] موجود [illegible]
[illegible] والمراد [illegible] وكان [illegible]
المذكور [illegible]
[illegible] المفهوم
[illegible] وجب مطابقته [illegible] الحكم
الامر الموجود في الخارج [illegible] مطابقته
للخارج [illegible] الحكم [illegible] الموجود في الخارج [illegible]
[illegible] موجود [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الخارج او في الذهن [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] الذهن [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الموجود الذهني [illegible]
[illegible] ان الامكان [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible]
[illegible] للذهن او للخارج [illegible]
الكلام [illegible] التقسيم [illegible]

[illegible] تتمة الكلام [illegible]

[illegible] ايضا [illegible] كان [illegible]

وتنبيه كذلك قوله وعلى هذا المصداق المذكور الدال على التقدم
وتنبيه قوله ولا يلي له قوله لان وقوله فيما ذكر تم كما اشير هذا ما
مع تعينها رواية وراء وما في التحقيق المحمول الاستعداد وما
بعد العلم كما لا يخارج او المذكر به الموضع الاول وكذا
العلم كما لا يخارجه والحصة الموضع الثاني فليس فيها كذلك
كلاف مراد الشارح فان المذكور في هذا كما اعتبر الخارج ولا
دلتهم الاخر مساواة المذكور والحصة فهو مذكور بعضه منها متعلق
فهو اكثر وما قال فهو ابعد مع انه هذا الموضع جهة
من الموضوع وكانه اراد بحيث ونسبه الى المحمولات كانت كذا
قبل ان عرفنا ان له ما قيد وعلى هذا الى ما وجهنا به ارده
ومما اشار اليه بقوله اي في هذا اوسط لا نذرا ما ينفع
ابو الذي ذكرها لان موضوع الحصة الا ان يرد قيد الخارج
او قيد الذهن فقط او قيد كليهما ويحتمل ان الحصر فهو فرده
على ان الشي كما في خارجها لا يتحقق الحكم الذي هو فيه كما في الموضوع
الاول منه فيشمل الحصة الا من الذهن كما في الحمل الاول ايضا
ايضا ان كان به منه ويكون المعنى ان مصداق الحمل
هو الخارج وتنبيه النتيجة التدافع الذي مر ان كان مر ووجهنا سقيم
المحصورة يتم مراده اورده اخر مرتقوله قال المحشى في الموضوع
الشارح هو كون التناقض على ان كلامه ليس في ان قوله يصدق على الحمل
المتنزل والاستقصار وامر توجه اليه بهذا الخ

المقدمة

والمقدمة كما اشار اليه ان الايراد الثاني كما رد في الترجيح
والثاني لانه اذ ليس وما فرق في العادة ما يدل على الشئ في
العرف المعادل والتقسيم الثاني يكون منحصرا في لفظ يدل على الحصر
المحصورة كما ان العموم صحة الحمل وان باب من ذلك اللفظ
فلان سياق كلامه في الكلام المصحح ورد عليه انه لو اراد الموضع
امر بنفس الامر الذي وقع فيه المرتبة الخ وهو انه يقتضيه
الا انه ما يمكن حكم به الا ان التحقق الامر الحقيقي نفس هذا انما يتحقق
كما ذكره الشارح ان يرد ان تقرير التقسيم الثاني وكذلك كل الذي ذكره او
ليس ان الحكم يتضمنه الذي في ذلك حتى كان كل شئ فهو فيه او
ما يحصل في الخارج لا منه اذا التقسيم الاصطلاح التفسير لا اشار اليه
من حمله وكذلك لا يشيروا مع انه والتقسيم الحصة لا ينحصر
التفسير من حيث قال ان اقول وان كان كما ذكره الحرف
بعد ان الحصر فهو ان يكن الحكم ما لا تعدد في نفس الامر الا
اقول مر تصحيح هذا الحكم اه ان الحصر افراده في الخارج فيه شيء
في القسم الثاني او في الذهنيات فيصح ذلك في الاول وفي الثاني
شرحها في جميع الفروع فيه الذي قدمنا انما صح التفسير كما
من عدها وليس من الحكم اه هذا اشار اليه لا ينحصر الخ
ورده وتصحيح المقدمة وهو منع في الشرائط كما سيأتي اشرناه
ان يكون الظرف من موجود فيه يصح كما مر
الشارح من موضوع ومقدم كنفس الحكم ما لا يتعدد وعدم اصل الكلام

وانت بالاقسام فتدبر جيدا   فانا نقول بعض موجودا او
حكم على الموجودات الخارجية شيئا كما ذكرنا فقد   صار المطابق
الخبرية بمطلق سواد كان هو ثابتا موجودا خارجيا او
اعتباريا او نحو ذلك سوادا كانت موجبة او سالبة
وانما يستقيم ان في الخارج اذ قيل زيد قائم كما صرح به السيد
الاصول البحث على انهم ان اتفقوا ان المراد اشارة موجودا
الحكم بالامور الخارجية على الامور النفسية هو الحكم الايجابي في
حيث صرح به وذلك فمقتضى هو صدقه وان والذي يستعمل
خارج حيث صرح الشارح هو الحكم السلبي فقط   والوجه
الموجود والحالة من بين الوجهين ان يقال   لكن لا نتوقف
انه في البحث شغال فان الامور الخارجية يلزم منه
الامور النفسية فيها ايضا   ولو صرح الحكم السلبي نصدق
اللزوم منه ونقول فان النسبة في الامور الخارجية علم بالايجاب
وذلك لان في الخارجية الى ان يرد الحكم بموجوده
عن الحكم موجود في الخارج فان الحكم الذي هو موجود بوجه
موجودا يحكم بسلب شي في الخارج او نحو ذلك وعدم صدقه
مطابقا في نفس الامر او نحو ذلك كما في تحقق وجوب التعاقب
كليا فيها اذ لكان الموضوع موجودا ولحمل الاعتبار
لتحقق كما مع وجود الموضوع في الخارج كما موجود خارجي بحكم
حكما وهنا فلا يكون هو مطابقا الخارج لا لاتصاف اللزوم في

وسع لا في بحث ذلك انه موقوف على كلام الشارح في
وهو في سحو انه كلام وهو وذلك لانه قد يتضمن الحكم بالايجاب
دخول السوالب كما في قوله والا فلا يلزم ان يطابق نسبتها مع
الخارج فتدبره كما هو الشارح في هذا الشرح وهو عليه اعتبار زيد قائم
حيثما في الوجود ذاته نظر   لكان الوجه الاول حيث يتبع
تحقق وجود الحقيقة وكان لزوم وعدم تقدم الموجود التابع
بل مع صحة موادها لتحقق الحقائق من اللزوم بالذات والحقيقة ولان
ذلك من الموجودات التي يرتبط بالاعتبار ونحو ذلك من ظاهر الكلام
الشرح وكان المراد الآلة في هذا الشرح لانه من ان الاول بل
يلزم وجود الحقيقة فانه لا يتحقق الموجود وان يتحقق
الامورات الخارجية كان في الاقتضاء الاول والسلب ان
كلا منهما مع وجود الموضوع في الخارج وجوب كان الحقيقة والخارج
اذ لا يحصل الحكم الذهني او الحقيقي الموجود الخارجي في الشرح
ورد عليه ان يكون نسبة خارجية اعتبارية لكل موجب الا ان الاول
والجواب بوجوده لا في الاول وبعد اشرنا الى ان الاول فيه ذكر
وعدم الاتحاد وما تقرر بوجوده وغيره وفيها ما ذكره في وجه
او مما نوى ذلك مما في الخارج وهو لا يكون في الخارج
مع ان منه وجود الموضوع بصور كما في الحكم السلبي خارجيا ودينيا
ذهنيا انه وقد سبق انه ان وجود الموضوع في نفس الحكم السلبي
بالحقيقي وان نقض الايجاب بوجوده ايضا كما في شرح المقاصد

وبه دل

لا يوجد كما لا ان ... وبعض المقسم الشيء [illegible] عدم الوقوف [illegible]
كالمرئية مورد [illegible] فرق بين المسمى لا شتراكه في الذهن [illegible]
وجود العوض [illegible] خارجه [illegible] لا يكون او اراد ان
صدق [illegible] الا كان مرتبة [illegible] المقسم بحسب [illegible] ان الكلم [illegible]
هو الاسلام لا التوقف وفي الاثبات هو الوقف [illegible]
وذلك لان الاحتراز ثابت كما [illegible] شرف وشأن [illegible]
عنه مع ما قبله وما هو [illegible] لكن [illegible] هو [illegible]
توجيه منه ان المراد بنفس الامر هو الخارج [illegible] الذهن [illegible]
ووجه [illegible] الوقوف [illegible] لكن شرط عدم الاحتمال [illegible]
ومنها ان المراد بها الموضوع وفي المعنى [illegible] كونه [illegible]
والشرع وما لا [illegible] ومنها ان المراد [illegible] الذهن
او اعتبار ان [illegible] في نفسه [illegible] بمعنى [illegible]
كلي [illegible] في نفس الامر [illegible] او اعتبار ان [illegible]
[illegible] موجود ان [illegible] العقل [illegible] او [illegible]
ان [illegible] ما ذكر هنا [illegible] نفس الامر [illegible] فاسمي هو [illegible]
العقل الفعال [illegible] هو حال [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] ما لا الموضوع [illegible] السيد السند [illegible]
[illegible] وهو المسائل [illegible] الخارج او الذهن [illegible]
[illegible] لا وجود [illegible] قول [illegible] لا [illegible] ان [illegible]
السبعة لا [illegible] الكتاب [illegible] الكلي [illegible]

ما في نفس الامر كالشيء الموجود في الذهن [illegible] لا خارج
[illegible] الا موجود [illegible] او في الذهن [illegible]
الذكر اي [illegible] واحد حتى [illegible]
[illegible] كان اي الشيء الموجود في الذهن في [illegible]
[illegible] وهو كونه [illegible] وهو [illegible]
لا يكون في الذهن من حيث هو في الذهن لا لازم ان لا [illegible]
مطلقا فان [illegible] لا تستلزم [illegible] المطلق [illegible]
وذلك لان [illegible] الخارج [illegible] الذهن مطلقا او
لا [illegible] مع الاشكال [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] فيه [illegible]
[illegible] الخارج لا [illegible] في [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] الخارج [illegible]
الذهن [illegible] لا [illegible]
نفس الامر [illegible] ان [illegible]
[illegible] الذهن مطلقا لا الذهن [illegible]
[illegible] هو الخارج [illegible]
ونفس الامر [illegible] مع [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] الذهن مطلقا لا [illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] نفس الامر [illegible] مع [illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] الذهن مطلقا

فراد هم بالخارج نفس الامر فهذا امر آخر لعبارتهم فافهم
ان افراد الخارج الخارج عن ظرف الملاحظة وان كان فيه
الذهن كون بالتقسيم في كتب المنطق [illegible] وهو ان
الافراد الخارج الخارج عن شعور المدرك اذ ان كان في شعوره
[illegible] الا استعداد فالاوسط ان في شيء [illegible]
في امكان اتمام الجواب لا ان [illegible] اذ لا [illegible]
[illegible] فان [illegible] لا [illegible] منقضا [illegible]
ان يكون [illegible] لان [illegible] كان [illegible]
ان [illegible] مع الكواذب [illegible] ان [illegible]
الكواذب [illegible] في [illegible]
لا يكون [illegible] الجواب [illegible] ان في [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible] لا يستلزم التقسيم [illegible]
ان حصول العلم يستلزم حصول [illegible]
في [illegible] الجواب [illegible] و[illegible]
[illegible] وان كان [illegible]
[illegible] ان [illegible] وان [illegible] لم
[illegible] مستقلا [illegible] الجواب [illegible] الكلام
مع [illegible] اذ [illegible] لم [illegible] في الاخرة
[illegible] السند [illegible] مستقلا [illegible] ان [illegible]
[illegible] لا يستلزم الادراك [illegible] اذ [illegible]

الادراك

الادراك كما [illegible] وان لا يستلزم [illegible]
ولا يلزم [illegible] العقل [illegible] ان يكون مستقلا [illegible]
[illegible] كلامه [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] مع [illegible] والتقسيم مع الكواذب [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] الثانية [illegible]
ان هذا الكلام [illegible] الاحتمال [illegible]
وهذا الكلام [illegible] لا [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] موجود [illegible]
[illegible] موجود [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] السؤال ان كان [illegible]
سند لانه [illegible] الجواب وكذا [illegible]
مع الكواذب [illegible] ان كان [illegible] سندا مستقلا [illegible]
و[illegible] ان [illegible] الملاحظة [illegible]
اذ [illegible] في ان [illegible] هذا الكلام [illegible]
و[illegible] المعلومات [illegible] ان [illegible] كان
[illegible] المعلوم [illegible] اذا كان [illegible]
[illegible] كانت [illegible]
كذا [illegible] النسبة [illegible] اول [illegible] اذ [illegible]
[illegible] العقل [illegible] المعلوم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] التصور [illegible] في [illegible]

ايضا شائع فان الله سبحانه مثلا موجود في الذهن صورة
وكونها علما بمعنى كونها مرتسما في العلم بجزئي كونها مشتبه بما في نفس الامر
انهم ارادوا انه من الحصولات لا اوتار فلا كان فيه حافظ
الصور المحسوسة الجزئية والمعاني الجزئية المدركة من المحسوسات حفظ
الصور لكن لا حفظ الادراك حفظا ايضا ولا ثانيا فلان كلامهم
في معاني النسبة الذهنية وانها من المعلوم وقوله لما تارة
انه الواضح وقال النسبة انه قال المرتسم في المحمول وقالوا
تارة النسبة التي يعينها الضرورة او البرهان واخرى انه
النسبة التي لون الخارج او الذهني ظرفا لثبوت لا لوجوده و
لكون النسبة الموجودة لا تقصر من الخارج فلا خفاء في ان الحقيقة
كل من الجهات فلذا اي قولهم هو ما في العقل الفعال انه عبارة
عن النسبة التي هو ما لا علم الا هو مع ان الافادة ولا شم فيه
هو اوجب او الجمع في ان نقول في نفس الامر هو التي الذي تصدق
بداية في العقل الفعال لا نقض به او التي الكاذب في الصدق فيه
تصورية مرتسمة ايضا نقضت في الصدق الكاذب لا في التصديق
بالكواذب وحفظ التي الكاذب لا يستلزم حصر به الجهة ولا
هذا انه فلا قوله وذلك يستلزم تصورها على محل التنزل والا
صدق الحفظ لا يستلزم الادراك بل لا ما سيره ولهذا اثبتوا له
لكل قوة علمية جزءا مع صدور الرسم في العقل الفعال حيث
هو فيه وحفظه فيه في نفس الامر ولا ثابت في تصوره

بل هذا او هي امر هو اولا الكتاب عرفه المحاز اقول عليه الجواز
هو ان يراد بالعقل الامر من حيث الحقيقة وصفا بالمجاز ونظمه
ان يراد به الامر من حيث الحقيقة وما اراده كلا المعنيين في الصورة
فانما هو الجمع بين معنى المشترك لا تعميم المجاز وما اشار اليه انوار
خفي حتى قالوا انه يمتنع الجمع والجواز العموم ما ادى الى ذلك صحيح
في كتب الاصول وهذا الكشف سمعته ما ذكره الواقف
الا ان مثل هذا يفهم من ما عرفت الا ان الحكم هنا يتعين من السياق
الحق ميل انتم المبادي الذي بين ان ورث الصدق وانما هو
الحق كما اشرنا اليه من انه تعميم المجاز انه يكون
ما وضع له اسم ومن الكلام هو ان نفس الامر هو العقل الفعال
اقول يجوز ان لا يكون ذكر خصوص العقل الفعال لعموم مشتمل
فان الظاهر ان المراد بكلامه في هذا الحقيقة سواء اليه علم آخر منه
اخذ واطلع فيه كونه الواقع بمعنى الامر الحق ولو بعينه
ذلك ما نقل عن ارسطو من ان علم المبادي هو الحق الى الحق
انه الواقع وما تقدم في كلام الشيخ ايضا من ان الامر فيها
مطابقة الحق ويراد به علم الموجودات لان المقصود
ان العقل منفرد وهذا التسليم الا ان السياق بل هذا لا اشكال لا و
هو ان هذا الحكم ان كان كاذبا فلا عبرة به وهو الحق فيه
نظر فلا بد ان يكون صادقا يبتنى على ترتيب عليه حيث ومع ذلك
ما نفس ثابت في الخارج ثابتا في الخارج الحق في ذهنه

في الشق الاول انه يصح في المقام جزاء ما خلاف الواقع لظهور ان
هذا الحكم مما يصدق عليه الامر انه حذف منه شي اللسان وعلى اي
انه في الظهور هذا الوضع والامكان لطائفه حيث ان ذكر
كل من المعارض هو ... الا انه من الخارج انها ليست ثابته في الخارج
حيث وهم صحيح من هذا انتبه على ان هذا الوضع ليس من
مناط الشبهه هو ... في الخارج ... واما من الامر
انه منه ان كون الشي ثابتا في الخارج ... في الخارج انتزاع او في
هذا الكلام فان محل الشبهه ليس كون الشي ثابتا في الخارج ثابتا في
حقيقه ولا كون انه لا يتصور اجتماع الشرف والاتصاف في الخارج حقيقه
ولو في الظاهر فضلا اقول لكن ان يقول المعارض ان
مقصوده انه لو كان ذلك في المقام انه ... للمعارض
اثبات في الذهن ... اثبات ... وكان هذا الاجلاء الحكم
ذكر وتقرير حيث لا يتصور ... انما يتصور الشي في الحكم على الخارج
او ذلك حيث لا يتصور ... على ان ذكر ... في الذهن
فيه من انه ليس من حاجه ... المتصور فان ... الافراد ... انه
حقيقه ولهذا الصحيح انهم ... في الخارج ... على الخارج
المطلق ... اوما ... بعد ... على عباره
واحده ... لان ... في العباره ... الصحيح
من لزوم اللازم ... يحتمله ... ثم ... الخارج الامر في
اللازم ... في العباره ان ... لزوم ... في الخارج

في الخارج ... كونها ... في الخارج ... ما ... في الخارج
واحد ... كان ... في الخارج ... لكونها
على ... اما ... الا
... في الخارج ... وجود الافراد في الذهن
وان كان ... في الخارج ... لا ... الامر ... الخارج
الامر ... الحصولات ... الافراد ... الخارج
وان ... كونها ... لا ... في الخارج وجود ... الافراد في الخارج
لا ... ذات ... ثابت ... هذا ... في الخارج
ولا ... هذا الكلام ... ما ... في الخارج
وهو ... او لا ... هذا ... في الخارج ... على
... ان ... في الحكم الكلي ... محل ... ذلك
... المقصود ... في الخارج ... الذهن على الخارج
... في الذهن ... الكلام الاولى ان يقال ان
... ان ... في الخارج ... الخارج
... الى ... على ... الخارج
الشرط ... الاصول ... الخارج
عليه الامران ... الذهن والخارج ... الخارج
هذا ... كان ... بل التحقيق انه
... وان ... الخارج ... الخارج
انه ... في الخارج ... في الخارج

في الخارج

ذكرنا ظهر وجه التردد من انواع الكثرة والوهم اما التوقيع
التجنيد صدر [illegible] لا يكف الشيء فقط كما تراه الى من ذكلم
الماهو من كسبه المجهول اى الشيء ثم عرف مقصوده
وهذا الشيء من الادراك كون الاذهان فيها من الادراك و
العلم مناف للاجماع بالهوية الحقيقى [illegible] وشهد [illegible] الصادق
في حصا التمام [illegible] النهد
حتى يتعلق [illegible] وهذا الصحيح [illegible] السند السندى من ان
الاذهان ان [illegible] وانما ادراك [illegible] واحد
معنى واحد لا [illegible] وذلك [illegible] العلم
كان انه [illegible] او لا [illegible] الذى ذاتا
او اعتبارا وكثير [illegible] واحد ذاتا واعتبارا [illegible] الوحدة
لا يمنع [illegible] الثانى [illegible] لا
قيد الكثرة [illegible] فان واحد [illegible] ذلك
كما ذاتا واعتبارا [illegible] الصورة
الواحدة الحاضرة [illegible] الصورة [illegible]
السيد السند [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] فان الانتفات [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] العام [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الانتفات [illegible] صورة حاضرة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الاجمال [illegible]

الاتنب

الا تنب [illegible] اما [illegible] او [illegible]
[illegible] فى [illegible] ومحولا [illegible]
بل فى الادراك [illegible] فى الالتفات [illegible] فان
[illegible] الكلام [illegible] وفى الادراك فى [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] الالتفات و
[illegible] الادراك [illegible]
لان [illegible] الادراك [illegible] الاحتمال الاول [illegible]
من امر واحد فى [illegible] واحد [illegible] الاحتمال [illegible]
[illegible] الاحتمال [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
الاول [illegible]
اللفظ والمفهوم [illegible] الاول [illegible]
[illegible]
[illegible] وذلك [illegible]
[illegible] السيد السندى [illegible] الوجود الرابع
[illegible] الموضوع المحمول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] السيد [illegible]
الموضوع [illegible] الوجود الرابطى والعدم [illegible]
[illegible] السيد السندى [illegible] واما [illegible]

سابقا من عدم المقتضي [illegible] لكل محمولها الوجود ولما ان [illegible]
الانفكاك [illegible] في غير ذلك صرح المحاسبة [illegible] على حمل
معلوم على ما اشار اليه ما سبق في كلام السيد من ان ما الزموه كما
الكلام [illegible] والمتأخرين [illegible] او السنة [illegible]
النقل الصريح [illegible] في [illegible] الحواشي [illegible]
كونه مدركا بهذا الادراك على عنوان كونه مدركا بادراك [illegible]
اخر [illegible] الادراك [illegible] الظاهر يكفي في الحمل
في [illegible] الاعتبارات [illegible] الحمل [illegible]
ان المكر [illegible] التشبيه [illegible] الا الوحدة المتكثرة
واذا بحثت [illegible] كان [illegible] السنة و
كون كل شيء [illegible] صورة [illegible] الكثرة ومنه
كثرة الوحدة [illegible] السيد السند من ان [illegible] جزءا منه
البحث الذي [illegible] النفس [illegible]
ما [illegible] فقط [illegible] وهو الذي في نسخة [illegible]
فان تحقق الحكم [illegible] النسبة [illegible] الحكم
وقد ذكر السيد الجلبي [illegible] بالاصل [illegible]
الرابع [illegible] فان الاعدام [illegible]
[illegible] حيث لا [illegible]
الظاهر [illegible] فان [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] السيد السند [illegible]

وكذا

وكذا [illegible] في صدق [illegible] وتحقيقه انك [illegible]
[illegible] حواشي السيد السند [illegible]
الطبيعي [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] المصنف [illegible] المحمول [illegible]
ما [illegible] الذات [illegible] على [illegible]
المعنى في الذات [illegible] الذات والمعنى في الذات [illegible]
والثاني [illegible] السيد السند من ان [illegible]
انه [illegible] المشهور [illegible] الموضوع [illegible]
وان المحمول المفهوم [illegible] الذات [illegible]
كما [illegible] اختصاص [illegible] الذات [illegible]
وان [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الا ان [illegible]
[illegible]
ان [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المقدمة من تقسيم الشيء الى كذا وكذا بعد كان العرض موجودا وكان ايجاد
الشيء وانا [illegible] الى المقدمة وانه [illegible]
ثم انها [illegible] الا [illegible] الوجود والوجه الكثير [illegible]
[illegible] الا انه احق بهذا المقام [illegible]
فان قلت شيئا موجودا في العرض [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible] من حيث انها
[illegible] من حيث الذات [illegible] العرض
[illegible] الصور [illegible] لا من
حيث انه [illegible] العرض
[illegible] انها موجودة بالعرض [illegible] الشيء في [illegible] الوجود
[illegible] بالذات [illegible] العرض [illegible]
[illegible] الى الوجود
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] بالذات [illegible]
[illegible] موجودا [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الذات [illegible] انما يكون
[illegible] موجودا [illegible]
بالذات [illegible] موجودا [illegible]
عبارة [illegible] الذات [illegible]
بالعرض [illegible]

انضمامه

الاولى [illegible] العرض والوجود [illegible] بالذات
[illegible] بالعرض [illegible]
العرض [illegible]
[illegible] المقام [illegible]
في الشرح [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] موضوع ومحمول [illegible]
[illegible] واما [illegible] موضوع
[illegible] موضوع [illegible] محمول [illegible]
[illegible] الذات [illegible] موضوع [illegible]
[illegible] محمول [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] العرض ان كان شيء [illegible]
هو الموضوع [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] موجودة بالعرض [illegible]
[illegible]
بالذات [illegible] العرض [illegible] الشيء [illegible] المحمول
العرض [illegible]

فقد اجتمع الامر واشار مع عزو الى لان الاول ومنها ان الوجود
بالعام وجزئيته من الوجود الاول وفهم استشعر الى التي
ان قول لزوم كون السابق متحدا مع الموصوف في الذات الى كون منه
ثم صح ان الذي احدها هو عين الاخر مع ما نسبه من الوجود ان
في حمل الواحد في الواجبات بمعنى الاول وفي الموصوفات
بمعنى الاتصاف لا لامه به كيف هو واحد لا الممتنع عن [illegible]
الواحد وغير مما يلي ولهذا وان كان بمعنى [illegible]
[illegible] وهو كون الحمل [illegible] السوال من فرض
في ذاتي فقيل ان معنى الحمل بمعنى الاول وهو انما المعنى الثاني
الموصوف بعضها الذات الا ان شمر اليه وهو الاول
في الوجود في الذات سواء كان في الذات او الممتنع
الى الذات او الموجود والمحمول الذي هو الاقسام الى
[illegible] كما في الموصوفات فيها الفرد كمعنى الحمل هو الى
معنى [illegible] الى القول [illegible] او الى بعض [illegible]
من الى [illegible] معقول [illegible] في [illegible]
ثم الى [illegible] قول السيد السند [illegible]
[illegible] الاول و[illegible] في الواجبات والوجود
كما في الذات [illegible] في الوجود في الذات كما في
حمل الموصوفات وما كان متحدا معه في الوجود دون الذات
كان مع الموصوف [illegible] الوجود او [illegible]

الاتصاف [illegible]

غير

غير معقول هنا ان الوجود [illegible] الموجودات
[illegible] الموصوفات عند الاساس من انه متحد
مع الموصوف في الذات والوجود كما في الواجبات
[illegible] الاول كما [illegible] في الواجبات كما هو
الذات مع الحمل في الموصوفات [illegible] الموصوف [illegible]
كان السيد السند [illegible] المعنى في الفرق [illegible]
الذات والاتحاد في الذات اذ لو كان الوجود
اي [illegible] في الوجود [illegible] الى
[illegible] الكثرة [illegible] الوحدة [illegible] الكثرة
[illegible] الذي [illegible] قال [illegible]
وذلك [illegible] في الاسم [illegible] السواد
الاسم الاول [illegible] الموصوف [illegible] في [illegible]
الاخرين [illegible] مطلق الاتحاد في الوجود
اي في [illegible] المعارف المشهورة [illegible]
من ذلك [illegible] مطلق الاتحاد [illegible] المتعارف
المشهور [illegible] والاتحاد [illegible] مطلق الاتحاد
[illegible] الاخص وهو المتعارف المشهور [illegible]
الا ان يكون احدهما [illegible] المحمول [illegible] موضوع
[illegible] الاتحاد في الذات كما في [illegible]
[illegible] على [illegible] الاشكال [illegible]

القول بان لا اتحاد مع الاثنينية للذات مع الموضوعات
بالعرض بمعنى ان الحمل اتحاد والاثنينية مع الاثنين في الذات
والاتحاد والاثنينية مع الاثنين في الموضوع فهاهنا ثلاث مذاهب
وهذا الاثنان في وجود مطلقا لهذه الامور بعينه
مع الاربعة في الوجود مطلق الذي هو بعينه اي جملتها مع
الاربعة وان تغايرت في الوجود والذات ولهذا
كانت صفات متغايرة والحاصل ان كون الشيء معهودا محمولا
فرع وجوده في الذهن للذات لا بالعرض ولهذا كان
المعتبر في الحمل في الوجه هو الوجود وهذا هو الحق الذي
فالمغايرة في المفهوم مع الاتحاد في الوجود والذي
اذا كان حصول احدهما للذات عين حصول الآخر او حصوله
اول والفرق بان المفهوم هو الوجود في الذهن بعينه
وان كان انما هو الوجود وهذا الذات او الموضوع فمن
آخره كان يصح في حكم الاشتراك في الذات في البعض
الذهن فصل [illegible] يستوي بينهما في الموضوع والمحمول
وهذا في حمل الشيء على نفسه بشرط اختلاف المغايرة الملحوظ
لا في الملاحظة فقط كالدوري [illegible] كالانسان
والاجمال والتفصيل كما في قولنا كل انسان حيوان ناطق او
زيد الحكم كان في زيد [illegible] بعينه
يحكى الاختلاف كون الكل ملحوظا [illegible]

اذ العكس

اذ العكس اي في الصورة الثالثة لدى الموضوع ذهنه
مع ان الخط والمحمول في ملحوظا بمرة والمقصود ان من شهاد
الخط في احدهما او كلاهما كحصول النوع الاحصار في كل الموضوع
يعني ان الاتحاد وهما في ذهن الحكم لا في خارج الذهن
لا بد ان يكون الاتحاد حاصلا في الخارج وليس بضروري فضرورة بان يكون
الموضوع بمعنى وجود الموضوع في الخارج [illegible] السواد شيئا موجودا
في الخارج لا يستلزم ان السواد موجود في الخارج كما ان حمل الوجود
الخارجي صفة [illegible] ضروري لكون [illegible] موصوف [illegible] حمل الوجود
[illegible] في الخارج [illegible] ضروري [illegible]
فانه قد لا يكون ضروريا اذا اريد ان حمل الشيء على نفسه
قد لا يكون ضروريا وقد يكون ضروريا ولا ضرورة في البعض
[illegible] ليس ضروريا كذا افيد وهو المقسم
الثالث الذي اراده قدس سره وقول الشيخ [illegible]
[illegible] مع [illegible] شهرة [illegible] على ان [illegible] ان تقول [illegible]
[illegible] الراسخ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

نحو استدراك والاولى ان يصرح بالاستدلال ولكن من الاعادة
ان المراد من الجواب الاول منع قوله من الدعوى والاعم
في السند ان معناه الجواب اولا بحمل على الارادة فعلى
اذا اثبات الموجبة الشرطية لا على ارادة على تقدير النقيض
يستلزم وجود المعدوم في وجود الانتزاع ونحو ذلك جوابه
جواب منع بطلان اللازم لانه مع الملازمة لا يصل من ثبوت
الوجود له في نفس الامر من عدم وجوده على ان ذلك
في الاعتبار الذي كما هو السيد السند قدس سره تحقيقه
لا يقال فيه الفرق الظاهر انتزاع الوجود ومن الشيء
وانتزاع الوجود للذات لا انتزاع في صدق الموجود
على الشيء وصدق الايجاب ايضا فرع وجود الموضوع
فان منع الفرع فتدبر لما هو قدس سره
مع ثبوته في نفسه ونحو ذلك مع ثبوته في نفسه ومن الظاهر
فكيف يصح قول المعلل في اثبات الوجود له
من الجواب منع استلزام الاستلزام لانه لا يصح لزوم التسلسل
قال قدس سره في الحاشية حيث لم يعرف الثبوت والاثبات
والاثبات لا يستلزم الثبوت ونفس الصورة ثبوت حتى قولنا
انتهى قال في الكلام في صدق الاثبات وهو
يستلزم والتامل فيه وهو السيد السند قدس سره الشريف مستندا
بان الاثبات حكم باتحاد الموجود مع الشيء هو

لا يلزم

وهو لا يستلزم ثبوت مبدا الاشتقاق في نفس الامر لان العقل
من عنده ويتصوره وليبحث عنه كما في مثال الواقع
من النسبة اي الايجاب والنفي في نحو الطعام طعام
الايجاب وفرع وجود الموضوع ثم ان كون الموضوع موجودا
الايجاب يستلزم وجودا له في الخارج وعدم وجود الموضوع
اي نفس الامر وقد من سره كما نبهناك عليه انا
وان السند يرد عليه ونحو انه ثبوت الوجود
له قال الشيخ في السمات وجود الاعراض
في انفسها هو وجودها في موضوعاتها ظاهر كلام
السمات ان للعرض وجودا واحدا اذا قيس الى الموضوع
كان وجوده في نفسه واذا قيس الى الموضوع كان
وجود الموضوع له ونحو ذلك وهو المذهب الحق
قدس سره ان الفرق بين الوجود في نفسه وبين الوجود
الرابطي بالملاحظة لا بالذات كما في نحو الموجود
لا كان مكان ... اي ... الواقع
حيث يكون الاعراض اي الوجود في الحكم بوجود
العرض للموضوع من ان الحكم يكون موجودا له
فرع وجوده في نفسه الذي هو عين وجوده له
بخلاف الوجود فانه يستغني عن الوجود في كونه موجودا
اي له اول فالمراد الموجود في قوله قدس سره

ما قال الشيخ في التعليقات

حتى يكون موجوده وحتى يكون موجودا هو الموجود
لغيره لا الموجود في نفسه فان الوجود من الاعتبارات
العقلية علما انه يمكن ان يكون موجودا في نفسه فتامل
وكن على بصيرة فيما نبهناك في الاعتبار الاتيه
يعني ان الموجود وجود داخل الوجود من المحمولات
العقلية كالعدم قوله وغيره من الاعراض اي وجوده
في موضوعه هو وجوده وكذلك الصور والاصل ان الفرق
في سائر الاعراض عين وجود الصورة كما نبه على ذلك
علامة [illegible] المواد في الحاشية القديمة قوله ولما
حقق [illegible] المصنف [illegible] في الحاشية انه يجب
والمتقدم عليه في الاتصاف بالوجود وغير وجود
الموصوف لا فرع له كما اشتهر منهم ان الاتصاف
ليس فرعا لوجود الصفة ولا لوجود الموصوف
انتهى وهذا خلاف ما قرره السيد السند قدس سره
في الشرح فتدبر هذا والمقصود من هذا النقل
واحوجه تصريح الشيخ بكون الاتصاف بالوجود من
وجود الموصوف يرتفع وهم الفرعية فتدبر
فالوجود الذي هو الجسم هو الاني في نفسه
من قبيل حاجة اه اي ضم وجود اليه اه فان
الاعراض لا يكون فيها ضم والجسم ان لا يكون

لا يكفي في كون الجسم ابيض مجرد ذات البياض و
الجسم بل لا بد من ضم الوجود الى البياض ليثبت
الوجود [illegible] يكفي في كون الشيء موجودا وجود ذاته
المنضم اليه البياض [illegible] ضم وجود الى
هذا الوجود [illegible] وبهذا اندفع ما افيد اذا
تحقق ان وجود البياض في نفسه موجود في
الجسم فكان يكفي في تحقق الابيض وجود البياض و
او البياض [illegible] في الجسم فكيف يقال لا بد ان
لا يكفي فيه البياض والجسم فالجواب انه
موجود لا بمعنى انه موجود في نفسه بل بمعنى ان الوجود و
علمه بمعنى ان الوجود حصته انه موجود وان الحقيقة
الوجود ام موجود بل حصته انه اي الشيء موجود
فالفرق ان الوجود هو الموجود [illegible] ان موجود في نفسه لا
موجود [illegible] الوجود [illegible] كلام [illegible] بحث شافية فلا حاجة
من السابقة الوجود هذا ما عندي في حل هذا المقام
[illegible] افاده [illegible] الاطلاع فان قلت الاولى
بعد وجوده [illegible] الاتصاف بل بمعنى ان الاتصاف
فرع وجود الصفة [illegible] الوجود في الاتصاف فرع وجود الموصوف
[illegible] وجود [illegible] السبب [illegible] ان [illegible]
[illegible] وجود الموصوف [illegible] في [illegible] الوجود

على التشخص والوجود بل ذات الشخص بالعرض فانه موجود تأمل ان
معنى قولنا تقوم بالعرض انه لو كان الموجود السواد الشخصي موجودا
بما آخر فانه الشخص الا انه العرض ليس موجودا فاحفظ ولطلاق
الا السواد وهو يكون الجائز لا كم وما قاله السيد السند من ان هذا
الكلام اشاره الى اقسام الموجود العرض لا [illegible]
الشخص [illegible] الموجود [illegible]
الخارج [illegible] السواد كالاسم والبصيرة والكلام
[illegible] كانت موجودة بوجود [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] بالعرض [illegible]
انه انما [illegible] موجود في الخارج [illegible]
موجود [illegible] فالتزام وجود [illegible]
[illegible]
ذات الانسان والالة [illegible]
[illegible] الذات الموجودة [illegible]
الموجود [illegible]
لا بالعرض والكلام في الموجود بالعرض [illegible]
[illegible] السواد [illegible]
لا [illegible] والعلم ان الشيخ [illegible]
الى الموجود [illegible]

فقوله [illegible] لان الذات [illegible]
بالعرض اى [illegible] السند [illegible]
وهو الاول [illegible] والمتحرك بالعرض ان [illegible]
كان [illegible]
ومن [illegible] المتحرك بالعرض [illegible]
[illegible]
الاشاره والمتحرك [illegible] المتحرك بالعرض اى [illegible]
[illegible] المتحرك بالعرض [illegible]
كان [illegible] المتحرك بالعرض [illegible]
[illegible] المتحرك بالعرض [illegible]
[illegible] المتحرك بالعرض [illegible]
[illegible]
[illegible] بالعرض كان [illegible]
بل [illegible] الجسم [illegible]
او [illegible]
فصدق [illegible] المتحرك بالعرض [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] بالعرض [illegible]
الاتصاف بالعرض [illegible]
[illegible]

در وسط [illegible]
[illegible]
[illegible] ۱۲۵ [illegible]
[illegible]

وبعد الثاني انه كلي لا اول له [illegible] حدوثه آه .

كانه في العبارات السابقة حتى لا [illegible] ففي وجود

ومالا [illegible] في العبارات السابقة [illegible]

[illegible] العبارات [illegible]

الموجودات [illegible]

او [illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

[illegible]

[illegible] الموجود [illegible] المطلق

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فالموجود [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] الوجود

[illegible]

اقول الموجود الموجودي [illegible] الموجود [illegible]

الموجود [illegible]

[illegible] وجود [illegible] اقول [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] وجود [illegible]

ان [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الانسان [illegible]

[illegible] الانسان [illegible] وجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] اقول [illegible]

على المتصف بالصورة بذات الشيخ فيها الا ان فالصورة قال ان
معنى قوله تتوحد بالصورة اذ الكل بالوجود ... هو
بما اكوفه الصورة فى الالشه الوجودى ... الاحكام
الاسود وهو تكون الجوهر لا الجسم ... الامر
الكلية اشاره الى اقسام الموجود فى الموجودى الاخرى
الصور وقوله الوجود ... بالنسبة
الخارجية اما كون ... الكالاصيره والكلى
هل كانت موجودة بوجود افراده ... ودوالكلى
انتهى الجزء وقد صرح الشيخ فى الشفاء بان ... الموجود
... الموجود ... بالسنة
الى انما ... موجودة فى الاعيان الا
موجودة ... فالقول وجود الكلى
مع ... كما ... الا ... الوجود
ودون الانسان والا ... معنى لا تكون ... ذات
... الذات الموجودة ... ان
الموجود ... الموجود
لا ... الكلى فى الوجود الموضوع ... الكل
... السواد ... افراده ...
لا ... والقدم ان الشيخ ... الا الشى ... الفقه
الى الموجودة ... الشى الثانية الموجود المطلق الكلية

قوله ان اول ... الذات ...
بالموضوع اى الشيخ والمجاز ... الى ان
وهو ان الاول ... والموجود بالوجود ان ...
كان الشى ... حقيقه ... ان
ومن ... على ذلك الموجود الى ...
مع ... الى الاول ...
الاشاره والصورة ... الى الموجود بالموضوع اى
مع الموجود ... الاشاره ...
كالشى ... الاشاره الى الموجود بالموضوع
مع الموجود الاشاره فى ...
فى ... الاول ... الموجود ...
... الامر ... او ...
وموضوع ... كان ان ... الموضوع وكان ...
بل ... موجود فى ... الجسم ...
او ... الموجود ... اى الكل
فهو ... الموجود ... كان ... الجسم ...
... الجسم ... الجسم ... ان ...
اى ... والموضوع ... كان
الا ... الموضوع ... الشيخ ...
... الموضوع ... المطلق الموجود ... ان كان

در ... حرف ... در
جمعه ... الف ... از
... ۱۲۵۷

ان ما قرره من ان الاتصاف بالعرض وهو امر زائد على الاتصاف
ما كان الشيء عارضا للجسم المحدود وان لم يقيد او لم يكن مع وجود
[illegible] ما تقدم من ان ذاك ان الشيخ صرح في جواب [illegible] بان الوقت
من اجزاء الجسم [illegible] بالعرض خلاف المحقق [illegible]
[illegible] فنقول هنا ان الوقت من الجسم المحدود [illegible]
العرض وانتفاء المتحرك بالعرض [illegible] فلا يكون [illegible]
خلاف المحقق والاحسن ان يحمل [illegible] لا [illegible]
[illegible] السبب [illegible] وهو انتفاء المتحرك بالعرض [illegible]
[illegible] لان [illegible] اذ لا [illegible] ان [illegible]
ان الاتصاف بالعرض [illegible] الصفة الرابع
[illegible] القضية [illegible] في [illegible] الانقسام [illegible]
ما [illegible] بعض الاجسام فلم لا يكون الجسم متحركا بالعرض
اقول لانها حركة بالعرض [illegible] ثم كانت
الجسم [illegible] انما حركة بالعرض [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] ان [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] اراده [illegible] فقد اخطأ [illegible] ان المحرك
[illegible] قال السيد السند [illegible]
[illegible] اقول تمام كلام الشيخ [illegible] التقدم
[illegible] اطلاق [illegible] المتحرك
اطلاق [illegible] السواد [illegible] الصفة

الاول وهو [illegible] في الحركة [illegible]
[illegible] اقول [illegible] ان الجسم [illegible]
وهو [illegible] في الحركة [illegible]
[illegible] ثم اقول
اطلاق [illegible] والربع [illegible]
[illegible] ان [illegible] لا اول [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] في [illegible] وان كانت [illegible]
[illegible] وان كانت [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] وان كان [illegible]
المتحرك [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] وان [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] وان [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] لان ان [illegible] يكون [illegible]
[illegible] المحقق [illegible]
وان كان [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] في [illegible]
الكلام في [illegible] الجسم [illegible]
ان كان [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الجسم المحدود [illegible]
[illegible]

انه اى موالسلب   اختلف به الاعراب اى التركيب
والاسناد واوحكم انى النسبى ما كان السيح اشائناته علاقة التركيب
ولا ريب مرادا به ان توهم وجوب العقول النفس
فى تحقق الانصاف ايضا بل كل الانضاف الفارق
قضيه وهو انقطاع الارث   القدس وذكر ما
الكلام المسؤل اولا   وان ارادوا ان الجمهور اجاب السؤال
كان لا يقول مراد الشيخ لو لاه السوى بين السلطان اكون
ان الجمهور لا يعترفون بالموجب ، على القضايا السلبية
عنه هم فى ذلك ابو نصر الفارابى بمسئلة والاولى الطبيعى
لا ذكره فاجاب ، ان الجمهور لا يعقل الاسود الفرس النفس عن الشىء
كالفرق بين الشىء ومرتبه انه كان ان عند الجمهور
بجميع بمعنى الاول مطلقا وحقيق القول به اشانه ، بيع التحقيق
الشهور لكنه   عن الجمهور وغيرهم   ولا حركة المعنى الموجود به يعطف
على محمول موصوف واقعه بنفس محمول فى ذهن الاسم
الكلى الباقى حتى كان يدل على ان الفرق بين ذلك مع الانفعال
، الموجب فى بعض الصور بعكس السلبية وقد لا نا بدله خاشئ
حركة المعنى الموجود فى كل سلب الصور موجود فيه كلا
حركة المعنى الموجود ، فعلما له ، ومنها وبيد الكلام اراد
على الشيخ ان ما قاله عن حركة المعنى الموجود الموجب على كونه
التحقيق على ان الموصوف لا فعلا بل على الكون ان الشيخ

دعائم الوجود

وثانيها انه جواب فى ان اراد ان المعنى الموجود مع حقيقتها
بحيث ان الموجود لا يستلزم لكونه من الكل بل ذلك كون ، على ما تقدم
الفلسفة والبدن على كون واحد لا تنافى ذلك تعدد
ومن صاحب التحقيق انه موجود فى كلام الشيخ فيقع التحقيق انه
بان الاطلاق الموجود على الوجود بالمعنى ليس حقيقيا كالمعنى وكل
من المحقق بمعنى الانصاف فلذلك الاطلاق الوجود القول والنفى
ان جواب الشيخ على مذهب الشيخ والسلم آن الاطلاق
مجاز فى كل سير الاول انتفاء كالاخير تشبيه على الباب ، مستوعبا
وبه الجمهور الكلام اراد اى جواب الشيخ هذه العوارض حوادث
التسلسل السلبية عند جواب الشيخ منشأ بعد ذلك انه لا
لازم الموجود الوجود ، موجب الحالات المنسوبة للنفى الفرق
وذلك ان الانسان وقال المعنى ليس موجود ان نفسه موجود ذهنية
الانسان موجود ذهنيات اى ارادوا حيث انه موجود
فى عدمه على المعنى موجود والموجب الا انه ما حيث انه وجود
فى ذهن ما هو الكلام منه بين على انصاف الكلام ، على الشيخ
الحيثية مما لا ينبغى على كون الانصاف الموجب مطلقا ، ثابتا ، ومنهم
كمحقق ما ذكره الموجود الموجب كنفسه   والنافى فيما
حال الانفعال السلب الشخص حيث هو حال النفوس على ان
الوجود ، والحكمة فيه الموصوف بالصفات الثبوتية احتمال انتزاع الاوصاف و
من فى ذهن الموجب بمعنى هذا الكتاب الاقسام والاشتراكى والتحقيق

ظاهر ما [illegible] ذكر ايضا [illegible] احتمال آخر وهو ان الجسم كما [illegible]
ليس في [illegible] مخصصا ولا واحد ا[illegible] اكثر [illegible] وذكر [illegible]
[illegible] والثاني [illegible] و[illegible] اولى [illegible] الاول [illegible]
مذهب الاشراقيين بل هو خلاف [illegible] الى السنة [illegible]
فما سمي على الشيخ [illegible] الا كان او [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الاعادة [illegible] او ان [illegible] بل [illegible]
او [illegible] الصورة [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الالزام [illegible] فان [illegible] الصور [illegible]
شي منها في [illegible] في الصورة [illegible]
ذلك [illegible] ام لا فان [illegible] كما قال انما هو في [illegible]
وهذا المستغني [illegible] كما ذكر [illegible] الا [illegible]
اورده الشارح [illegible] فلان [illegible] المستغرق [illegible] دليل [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible] الاعادة [illegible]
وذكر [illegible] في دليل المتقدم [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] فلان [illegible] والجنس [illegible] ولكن [illegible]
[illegible] الحدوث والموضوع [illegible] كان [illegible]
الشيخ [illegible] وهو ان [illegible] واحد [illegible]
[illegible] الالزام [illegible] القديم [illegible]
لا [illegible] فلان [illegible] لان [illegible] الاول [illegible] الموجود
[illegible] وجود [illegible] في [illegible] وجود

ادم

ب

ب [illegible] الا [illegible] امكان وجوده [illegible]
[illegible] سوى الله [illegible] وكان [illegible] الزوج
[illegible] والكلام على السنة [illegible] الا [illegible]
[illegible] ان [illegible] الصورة الا [illegible]
[illegible] كل وجه [illegible] السنة فانه [illegible]
[illegible] في [illegible] بان [illegible]
اما ان لا يكون [illegible] او [illegible]
او [illegible] فيها [illegible]
او [illegible] المعدوم وهو [illegible] امكان [illegible]
وهو [illegible] فان قيل انما [illegible]
[illegible] وجوابه [illegible] ان
[illegible] لا [illegible] بل [illegible]
مذهب من [illegible] وهو [illegible]
[illegible] على [illegible] لان [illegible] ان [illegible]
[illegible] على [illegible] لكن ان [illegible] الاعادة [illegible]
[illegible] الشاهد ولا واحد منها [illegible]
لا يكون [illegible] ولا واحد منها [illegible]
ان يكون الاول [illegible] الا [illegible]
[illegible] وان كان [illegible]
[illegible] الموجود والمعدوم اقول [illegible] الموجود [illegible]

السابق والموجود في ازمان اللاحق وهو المسمى المعادة في صورة
كمثل المعدوم فان الكلام في اعادة المعدوم المعاد ونفي ما
ولا العنصر الموجود في المعدوم فيها وروي فان المنسوم
موجودا واحدا كون الموضوع عين المعدوم فان قيل
جواب اذا كان وذلك جائز لو او وحدة
وبطلان وجهين قوله شاء الا امتناع ثبوت المعدوم كما مر
موجودا وذلك حال الا من عمر التمام من حرض ان
انما انا نقص شيء واحد خبر كان بل بعينه
المعرف به الموجود في ازمان الاول والموجود في الاول
كما قررنا وقد ران اشارة جهة الوحدة حال المعدوم لا كلام
مطلقا مجوز محتملها حال الاعادة الحكم مع الذات الموجود
لا ثبات ذلك واتضح ذلك اول المسئلة ومن النزاع
بل محصول ان المعدوم لحصول الكلام في الاستدلال
الذات حال العدم امتنع اعادة المعدوم
كلام مع ملحوظ حال العدم بان الموجود في الثاني ازمانهم
عين الموجود في ازمان الاول انما اشارة جهة الوحدة
لا يتميز المقرر ولا العدم او يستقبل
اشارة الى الشيء الا المعدوم ولا
ذو الاعتراف حيث الاستدلال
وهو كذا حال العدم عدم صدق الحكم عليه

بعينه العود

بعينه العود وتقدير فلا على موضوع الوجود في
شيء واحدا اول كلام حذف المعدوم فان
موضوع الوجود في الجارة ان يقول
مع كل المعدوم شيء واحدا امتناع كون
والعدم بالفعل فان لو لم
تعيين العود انه لا صدق في فاختص الصدق
ومنع بان الموجود في الذي هو
الحد ان ما كان خص على الكل وجه الوحدة حال العدم
بل هو اول المسئلة كما مر الفرع ان
في نفس الوجود والذي ان الموجود في الذي
موجب المعدوم في الخارج وفي الوقت
المعدوم انما هو فرق لا ان بين
من كل الفصل عوارض لا مدخل لها في حصول
فكيف شئت في النية اول ثالث المسئلة
انما لب المسئلة كون الوجود كانت
الموجود في الذي من عند او وجوب في
الاول مستندا او وجد في الزمان
المشابهة في الخارج لا يخفي القدرة
وعدم لزوم التزجيح بلا مرجح عن انا
لم لا يكفي هذا القدر في جهة الوحدة شيء واحد هو

نفس الذات المعدومة من جميع الجهات والاعتبارات
لا يستلزم عدم الشيء بالكلية لان الذات المعدومة والجهات و
الاعتبارات كانت من جملة ما هو موضوع للسلب فلو سلب
ليس ذاته لا يكون خارجا من كون الشيء باعتبارات كلها مسلوبة
بالعدم آخر فهذا الجواب انما يتم على مذهب الحكماء والذات
قائمة ومن هنا يتبين ... وقد ظهر انه يستلزم تخلل
العدم بين الشيء ونفسه سقوط قولهم انه لم يجوز الحكم بجواز
عود شخصه فان ذلك لا يدفع المحذور فتدبر فان قيل
لزوم ... اقول هذا السؤال انما يتوجه لو كانت الذات
محفوظة في مرتبة العدم ولا يصح ذلك الا بالكلية فلا
يلزم تقدمها على نفسها بينهما فلا يلزم تقدم المتقدم
على ان المتقدم على المتقدم متقدم فالحق
اختلاف الوجود ... ان لو اختلف الوجود لاختلفت
الذات على النحو ... واحد لكن الوجود واحد
او نقول لكان الذات يستلزم اتحاد الوجود لكن الاول
واقع فكذا الثاني وهو كلام على السند لانه يستلزم بطلان المنع
بل يقتضي المحذور فانه يلزم تخلل العدم بين الذات
ونفسه وبين الوجود ونفسه او نقول الوجود والشخص
هو الشخص فرضا ولا وجه بعدها وانما الحكم بتعدد لا
ان ... بمعنى البقاء ثم على تعدد جواز

اي جواز

اي جواز اختلاف الوجود وجواز الاعادة والمقصود اثبات
المعدوم ... آخر ... ان ... ما هو
لا ... الاعادة المستلزمة جواز اعادة الوجود ... و
يلزم تخلل العدم بين الوجود ونفسه ويمكن ان يحرر بانه
لو جاز ان يحدث هو الوجود في الوقت الاول ثانيا
كان معادا من كان معادا لانه ... جواز اعادة
المعدوم بعينه لجواز الاعادة في الوقت ... فان القول به
الموجود في الوقت الثاني ... فالحكم ... بانه
مطلقا ... ويستدل ... وكان ...
كل من ... الذات واحدا بعينه ...
... المحذور بعينه فتدبر ثم ... المعدوم ...
... على دليل آخر ... وكان المعاد بعينه ...
... والذات المثبتة ... الوجود
... واحد ... ما ... ان ...
... الحكم ... معاد ... بانه ...
... هو ... الاعادة ...
وذلك ... اقول ... لا ...
... الاول ... ان ...
... الوجود في الوقت الاول ... الا الموجود في الوقت
الاول ... مبتدأ ... انه معاد ... انه ...

المتعاقبين فى حد ذاتها لقول المحققين انما هو الموجود فى الوقت كما هو
متعلق بزمان الموجود الاول فان الموجود فى زمان المراد الثانى منه
مرادنا هنا وكما هو صحيح فى كلام الشيخ كما هو فى كلام الشيخ والمتكلمين
حيث حكم بامتناع الاعادة وحيث ان الحكم فى الزمان الاول اشتمل على
اعادة جميع العوارض فى الخارج فقد ليس من كل شئ ثبت فى المقام
وهو المنع الذى هنا ليس منه المعاد ان لا ثم العوارض
المشخصة لان المعدوم مع تعين المغايرة بين الوقت المبتدا ولهذا
والعوارض من جهة احتمال عدم الاول فى المنشأ بعينها بالذات
فيلزم كونها فى زمان فيلزم ان يكون لها زمان فان ولا يخفى ان
التقدم بالذات انما يتصور فى صورة المغايرة بالهوية العوارض
المشخصة لان العوارض المشخصة يتعين فى كلام المعلل هو الامتياز
العوارض المشخصة لان المشخصة دائما يعين بها الموجود الثانى
على ما يتصور بالذات وليس انه من وجود المعدوم لو اقيم
فى كلام المعلل المعاد بحصول المغايرة فى التقدم واتى فى
نفى وجود يتصور بها المنع والشيء فى حد ذاته واعاد بعد انه
او قبل بالذات من جهة احتمال التقدم الذاتى والتعين الزمانى
زمان من حيث هو للكلام المستدل وان الاقرب يصح هنا
منه قول بما عرفت من الفرق بينهما كما ان هذا الترتيب
لا يصح الا بتقرير الشيء وان كان ليس لان ذات الزمان لا
من وجود وقيل لعدم ان المبتدا لا يغاير المعاد وهو يتحقق الا

ثم ثم فى العبارة انما هو الخ فيستفاد منه انه فى الوقت الثانى
الاول مع الصور الاول لا يمتنع فكيف يصح الاعادة
الشيء ولا يلزم من الاول الا على وجه الا انه يمتنع من الاعادة الاول
الاول مثال لا يدل على ذلك فليتأمل والا لم يكن اعادة
بعينه اذ لو كان الاول هو الثاني من الوقت فى المشخصات
اذ لو فرض اعادة المعدوم بعينه لكان ما فرضنا اعادة خلف
ويصح ذلك حتى يكون اشتماله الا انه يلزم ان لا يكون الاعادة
وهو كذلك ان وقع الوقت المبتدا فى زمان سابق والمعاد
فى زمان لاحق لزم على تقدير اعادة المعدوم بعينه وفيه
نعم اللازم ان لم يكن ما فى الخارج من الوقت من المشخصات ذلك
وان كان ما هو له ودليل آخر على بطلان الاعادة حيث يلزم
امرا ممتنعا لا يرد آخر وهو لزوم تخلف الواقع عن الواقع
ومع الوجه الى خلاف كلام المعلل كيف على التقدير اذ
ثبت بعد ذلك دليل آخر وهو انه احتج فى العقبة والتبعية
له ان آخر لا يمتنع كون العقبة والتبعية ذاتيين لا كان العقبة
والتبعية بالذات او لعدم احتلاف فيهما بالهوية لا بالعوارض المشخصة
على اختلاف بعوارض الا انه او انه ثبت فى كلام المعلل
اشارة الى ان ذلك المنافاة وانه لم يثبت فذلك ان ثبت
لا لان المعلل كما ثبت وجه الاشارة لا يمتنع ثبوت المنافاة
بينها وعلى منع ان التخلف المتخلف سهو فان ثبوت المنافاة

لا يتوقف على تلك المقدمة هو ان اعادة المعدوم يستلزم اعادة
وقته بعينه ثم اعادة وقته يستلزم اعادة وقت وكذا الوقت
بناء على ان الوقت من المشخصات [illegible] الثانية [illegible]
كون الوقت المبتدأ [illegible] سابقا والمعاد في وقت
لاحق فلا تعاد وقد يرجح ان الاول من جهة كون
الثانية [illegible] الاول [illegible] كون الوقت من المشخصات
دون [illegible] ارتباط [illegible] والاخر [illegible] ذكر انه لا
ارتباط [illegible] فاذا كان [illegible] من المشخصات [illegible]
وكذا انه [illegible] بين كون الوقت من المشخصات وكون
المبتدأ [illegible] سابق والمعاد في [illegible] لاحق [illegible] فقد كان
الشق الاول المختار [illegible] الاول [illegible] الوقت
من المشخصات [illegible] يمتنع [illegible] والمعدوم [illegible]
عكس [illegible] ترتيب [illegible] لان الاعادة يستلزم [illegible]
فينبغي ان يعرف [illegible] الكلام [illegible]
الاول اي الوقوع المذكور [illegible]
[illegible] الثانية اي كون الوقت من المشخصات [illegible]
لبطلان [illegible] تقدير الاعادة [illegible] المذكور [illegible]
اي [illegible] الثانية على تقدير الاعادة [illegible]
فكذلك البطلان [illegible] الثانية [illegible]
الثانية هو الاعادة [illegible] اي بطلان الاعادة هو [illegible]

اي [illegible] اعادة المعدوم [illegible] اعادة [illegible] اشارة
الى ان [illegible] الشيخ [illegible] المعاد
[illegible] السبب [illegible]
[illegible] ذات المتقدم [illegible] المتقدم
[illegible] ذاتيا اي
عارضا [illegible] اولا [illegible]
[illegible] المتقدم والمعاد [illegible]
بل [illegible] بواحد [illegible] ولا وجود [illegible]
لا [illegible] المغايرة [illegible]
[illegible] المبتدأ والمعاد [illegible]
[illegible]
[illegible] المتقدم [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
و [illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] والشخص [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible]
[illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible]

قوله عبارة المتقدم [illegible] قول [illegible] ان قول [illegible]
[illegible] عدم [illegible]
[illegible] المسند
الى [illegible] المرسل [illegible]
[illegible]
هو [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] من [illegible] الاستدلال [illegible]
وان [illegible] في [illegible] الاستدلال فقال ان
الاستدلال [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible]
[illegible]
[illegible] (في الهامش: [illegible])
[illegible] الاسناد [illegible]
لانا [illegible]
المذكور [illegible]
هذا المعنى [illegible] وان كان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible]

ذو

[illegible] ما [illegible] الا [illegible]
[illegible]
[illegible] كان [illegible] ان
المسند [illegible]
في [illegible] المسند [illegible]
[illegible]
[illegible] المسند [illegible]
[illegible] المسند [illegible]
والمسند [illegible] الاسناد [illegible] المسند [illegible]
ما ذكره [illegible] لقد [illegible] الاول [illegible]
المتقدم [illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible]
والاسناد [illegible] الاسناد [illegible]
هذا [illegible] حيث [illegible]
الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
ان [illegible]

يدل الوجود على اتحادهما او في حلقة [illegible] الى الشيء كما افضناه فيما
تقدم هو انه اذا كانت الذات علة تامة لها من [illegible]
ان في ان الوجود في الوقت الثاني عين الوجود في الوقت الاول
اما اذا الوقت ثانيا من الوقتين ولم يحده كما هو لم يصح
الحكم لان كونه عين الوجود في الوقت الاول ليس اولى من كونه
موجودا مستانفا لانا لو فرضنا موجودا مستانفا ما [illegible]
مع الهوية والتشخص كان نسبته الى الوجود في الوقت الاول نسبة
المعاد الى [illegible] في [illegible] السابقات انما هو التصور
لنفس الوجود [illegible] لانه فرد من اللازم حتى لو كان محالا لا
ان يكون [illegible] عنه اما وعند [illegible] صدر البحث [illegible]
واما [illegible] ان الحكم بكون الوجود في الوقت الثاني
عين الوجود في الوقت الاول لا [illegible] ما لم يصح [illegible] الاول
[illegible] الثاني [illegible] التشخص [illegible]
المفرق [illegible] [illegible]
واما اذا [illegible] الاول [illegible] ثم [illegible] حكم [illegible]
[illegible] الاول [illegible] التشخص [illegible]
وصورتها [illegible] حكم العدم وهو [illegible] في صورة [illegible]
[illegible] في الوقتين [illegible]
الى الصورة [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]

[illegible] التشخص اي [illegible] او [illegible] لانه في المكان
الوجود [illegible] او [illegible] الا [illegible]
لكن [illegible] لا [illegible] الذات حال العدم
[illegible] الا [illegible] الى العوارض [illegible] انه اي لا
[illegible] و [illegible] العوارض [illegible] انه كما لا [illegible]
[illegible] والتشخص [illegible] معا او كما [illegible]
واما [illegible] مع [illegible] عن [illegible]
[illegible] معا او الا [illegible] ثم كون التشخص
مع العوارض [illegible] كان [illegible]
التشخص [illegible] والمعادة لكنه كان [illegible] العدم
الشرح [illegible] الاستاد [illegible]
[illegible] اقول [illegible] قول الشارح
[illegible] العوارض [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الا انه [illegible] اعتقاد [illegible]
انا [illegible] ان [illegible] كان [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجه كما [illegible]
[illegible] الاستاد [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] وكيف [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] الحكم [illegible]

لكنه ان هذا الخطاء المشهور فان ما ذكره مردود والحكم

الحكم لا مرانه محمله بعرف المجول الشخص حيث قرر عليه الوجود

من اهمه حيث ان ما علمنا هذا انه ان من هذا ان ما

ذكر والعلم ما بين امتناع الوجود وان ما في كلام الشيخ

الهيئة في كلام العلم لا زمها لكنه هو غير شرط السند ثم ان مراد

ما اتصاف الوجود والمعاد والوجود ونحو في كلام الشيخ معنى

ذلك كلام العلم لا زمها لكنه غير شرط السند ثم ان مراد ما

مع اتصاف الوجود والمعاد والوجود المطلق بعدها ان تتمه كما

من الحكم كون كذا على ما مر عن ملتفت بدعوى تما

الوجود هو ذاته واثبات نحو اله ان منها الصغرى وقت الكلام

منه ما نقل هذا الفاضل من صاحب المواقف فان الاولى

تمام كلامه لاسيما قوله لان الاشياء والمواقف في المحل اشرا كما

في هذه الامور المستنده لما تقرر ان انه زعم ان الامتناع حسب الوجوب

والامكان والامتناع مستند الى ذوات الموجودات وتقرر

كون الوجود في الزمان لا يقتضي الامكان والوجود الثاني

الثاني مقتضيا للامتناع ولهذا الامر فان الاختلاف لا فراده

في ذلك المقتضى غير جائز وانه لو جاز ذلك لكان كون وجود

الى وقت فانه واجبا وفي اخر ممتنعا ثم الشيخ الا ما هو

ذلك كلام المواقف ما طالب بان الامتناع امر ذاتي لا يلزم

من كلامه هذا ايجاد كون الممتنع لعدم الاتصاف مؤخر وغير

محضه

مر محضه لعدم الاتصاف موخر واخر وقد مر ان امتناع ما

ان الشبهة لعرف الاتصاف على الوجود والماهية

او ما منشأ ان ذلك الماهية ممكنة نظرا الى وجود او وقت

آخر سوى ان الماهية هذا الاتصاف الزمني الموضوع كلام الشيخ

الاول او في المجول الاول لكنه الشيخ الا ما هو كل كلام

واجبا نظرا الى وجوده فيه فان ممتنعا نظرا الى وجوده فيه وان

آخر وتقرره في الامور المستند الى اتصاف الامتناع الاول وعدم كونه

ممتنعا الذي قرر الشيخ لا غير فقدر ونظر عدم امتناع

في المعرف الاقتضاء بين الوجود والماهية بل انه ان قول من العمور

كان ذلك وهي ان قوله اتم منه كلام صاحب المواقف مستلزم

على هذا التوجيه لا يتوقف الوجود والوجود اصرف ذاته كالشيء

اه. هذا ابطال سند انه ان صرح كلا او لا و لا اول محض لكنه

ان الوجود المستند والامتناع متوافقان في الماهية الاشياء

الممكنة في الممكنات اشتراكها في اقتضاء الذات الوجوب

لا انه يحكم بكون اصل الوجود ممتنعا نظرا الى الذات وكذا

ممكنا نظرا الى ماهيته لان الامتناع يجتمع كون الدليل وجوبه

ذكره ولا يقوم دليل من ان يكون الشيء الواحد ممكنا او ممتنعا

فان قرره وان الموجود ليس هو الوجود بل الممكن مقتضيه

والامتناع حيث مر ان كونه ممكنا نظرا الى ذاته وجوب الاشياء

ممتنعة نظرا الى وجود الاشياء فيه شرح طرق كلمة احتيا

عن كلام الانبياء كما زعمه الشارح اولا لكن يتجه ان وجوده اولا غير
الجزء الثاني افاده سيما تحقيقه فيتجه ان هذا مما لا يلزم الا اذا كان
المساواة المذكورة اذ كان بعضها مقدورات لكن تحقق المساواة في
شيء يكونه ذلك لجواز ان يحمل المساواة على التفسير ولا يصح ذلك
لكن بعد انتفائهما انتفى بحيث انتفائها الا انه كاف له
الجامع المشتركين ولهذا اطلقنا مستحق مراتب الكلام على ايراد
سواء الاقدام نحو في ذاته اما في وجوده فهو امر يمكن وجوبه
ولا يستلزم المذكور في النقيض الشيء والا لاستحال العلم
او وجوده الشاري يكون ممكنا بمعنى المقابل لما يقدر به
ان كل ممكن فهو في ذاته محتاج الى غيره ليرجح احد جانبيه
فكان موجودا في ذلك الوقت دائما
قال الشارح [illegible] لزم الشيء الاخير [illegible] لجواز ان يكون
الحادث موجودا في ذلك الوقت دائما اقول [illegible]
الفرق بين صدق المطلقة [illegible] فان اللازم [illegible]
والمستلزم [illegible] العدم كالمعتبر [illegible] اما اتصاف
الممكن [illegible] الوجود [illegible] [illegible]
[illegible] ان لا [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
ان [illegible] الوجود [illegible]

ما كان

فما كان علمه كما انه علمه [illegible] كيف يعلم والشارح [illegible]
[illegible] ان اراد الشيء [illegible]
وان اراد [illegible] [illegible] كلام
الشارح [illegible] وهو كما ترى [illegible]
علمه بالذات [illegible] [illegible] ان
[illegible] بالوجود [illegible] [illegible]
[illegible] لا يستلزم جواز الافادة [illegible] وان كان
معنى الا [illegible] اولى [illegible] وجود
الرجحان [illegible] ان الاحتمال الراجح [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] [illegible]
وكلام [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الوجود [illegible]
كلام [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] الامكان [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] الاعتبار وان كان [illegible]

فان انظر ان جهة المتقدم مى كنه السم من حيث هى قد لها
وال ... ونشح وكذ ... معنى لما دون الاسم السند
انما ... منع او لا قوة الشم ... لكن لا اللزوم لانه جاز
انفكاكه عن ان الكاك لكن اللزوم على اصل المتلازمين مستند انما
... وكان ... الانفكاك ... وجوده وجه
... فان ... انه لا يستلزم وجوده ... منها ولا
الاستلزام المتقدم ... واقف ...
قوله ... الانفكاك اللزوم لا يكون اللازم ...
يكون ... كان ... اللازم ... اللزوم ... ان
صدق الشئ لا يستلزم ... وانه ...
فلو ان منع انا ... لا يستلزم ... فيه اصلا اقول ولا
ان هذا المنع ... اصل الدليل ... قول الشارح
لا وارد جواز الانفكاك اللازم عن الملزوم لا ... فظهر ان المنع فقد
... فيه ولا ... الوجه ... جواز
الانفكاك قول انا ... جواز انفكاك اللازم عن الملزوم
لا جواز انفكاك الملزوم عن احد المتلازمين كما هو الظاهر اول
... ان لم يكن ... انما نظر ... ليه لو
لم يكن لازما ... الكلام الشارح ...
هذا المنع ... السواد والسطح لا ...
... ان ... ادراكه ...

المحتار

... اقول الحق ان ... منع ...
ان ... اللزوم ... المتلازمين ...
... بحسب ...
... الا ...
... ان لا يكون ... الملزوم ...
لا يكون ... اللازم ...
... وكذلك ...
... المعرفات ...
... الا ...
... ان وجود ... الا ...
... الملزوم ...
... الى ... بهذا ...
... المعرفات ... تلك الامور ...
... ان ... الاستدلال ...
... اللازم ...
يكون ... ان ... اللازم ...
... الاستدلال
... تلك المعرفات موجودة ... الامر ...
... اول ... ان الوجود ... الوجود
... الوجود ... ان ...

بنه فكانه من فهم انه لكن بعض مفهوم الاكاب ثم والاربع من الوجود
وان كان مجازا فحكمه بعض انواع الشرع فخ آلة وجه شيئن الامر كلذ
صحيح الا مراتب من انه وجود منه حقيقته كما ورد به آخره فالوجود
من هو الانسان و من غيره و يقول ان القسم منها من الاكاب
لسه لكن في مورد وجود والموضوع به هذا الوجه و من ان القسم منها
انه الاكاب بعينه لكن في مورد هذا المعنى الموضوع الوجود ومن حيث
الكلام منه وجود الموجودات صحيحة بعض الامر انه معنى المدرك
بصورة جامعة لسه فيضع مبدأ القياس تحليل الشك سببه وجود و منع
من منع حيث تعرف الا ان الجواب الاول المذكور فيكون ذلك التي
بعد ان كون تلك الموجودات بسبب وجودها امر من تلك لا دليل عليه
فهذه الجواب وانه نظر من حادث مسلم لكن الا مراتب فيه اي المنافشة
في السبب فهذه العلم الا جامعه فثم قدم ثم وجه صورته يتخلخ
من شرح والنفس فارس بعدد و اعاده بعض الامر جاهلي منع الكل
وح كون تكلم الا مصدر ذكرى منها و بنيه التعرف وما يعني ان
من الجواب المذكور منها ان حيث والاول منها ان الوجود المعنى
بعد صدق الوجود والحد تقصي الحد في المعنى لا كلام الا دليل
اثبات وجه التصحيح الوجود في هذا الفرد وجوه ما علم من ان في السند
او ما الفرد من حيث الا مراتب صدور بصير و هو اكان الا كلام
بعضه الوجود انما من لما يثبت له هذه خصوص المحمول و منها
ما هذا خصوص اليه و لسه و لكن هذا جواب بعض العين في الفرد

لازم منه موجود ان كان محمولا من منافيه انتج انه كما يصح في
الا شكال المنهج ايضا منه الامور المشروطة المكررة ومنها كالمسلوب
والمعدول و دون كالعدم في الجواب بالبسيط المرادي الجهة
تحقيق المنهج من سنده وسائل في وجوب الموضوعات ثم الحمل
في بعض الموارد لكن ظرفي الاجمال ومن بعضها ذلك الا مر
فان وجه انه سببه انما موجود وجه ملاحظة المعقول مطلقا حيث
هي موجود في العقل الفعال كما ثبت في نفس الامر ومن حيث هي
موجود في مدرك آخر غير سببه و الاتحاد اذا وجودها من حيث
الفرد او البرهان كما ثبت في الموجودات سنده ومنها
بعض الثبوت الا لسببه فيما يثبت و انه ان المعنى في قوله
اقول لا يخفى عليه هذا المعنى كلام العقل اذ كلي منه ان في وجوه
الامكان يحيث المعقول لا يعني كالمراتب كلها منه و اعتبار مطلقا
لما في العقل بوجود لا حاجة والذهن كالاتصاف كما في العقل الذي
انه لا اتصاف في العقل حصر الوجود الاعتباري والا ثبت الاتصاف
لانه ثابت فقط كما انه سابقا الا انه هذه الجمع كونه تقرر الامر كالموجود
وكذا العدم وحدها بها ثم اقول انه في الحق حيث و
لو حادث شبهه و ورود الاتصاف الحكم الامكان تبعه و تحقيقه
على الحكم الامكان لم يصح فذلك ان صح وجود الطريق ايضا
وجود الامكان ووجه ربط المطلق هذه و في الجواب
وفيه انه صدور ومن الاعتبار وصحة بالنسبة و غير صحة الكلام انشاء

لا يخفى ما فيه واما ما قاله السيد السند من انه لا يتحقق ... حمل الموضوع
من الاتصاف لا يساوق المعنى الاول مع عدم مساعدة اللغة
ماده ولا يخفى هذا اشهر منهم الى ان في الاوقات
ملازم ... انما هو لا بملاحظة الذات ... فاده
السيد السند من ان الحمل غير مشهور ... منهم ... الكلية
واما الشيخ فنقضه ملاحظة حيث ان الا ... حمل ... على
الاطلاق ... ان ما ذكره انما يدل على ان الحكم ... الى
الدال على الاولوية الذاتية ... كما حمل ... الحكم
اول ... ان هذا الدليل ... اما صدق ... تصور
من صدق والاطلاق بصدق ... فاذا ان
فضم بل ... وجود الثبات هذا الحكم على الصدق
يكون الحكم ... الفرض وانه ... الوجود ... الذات او
بانه ... اما ان ... الثبوت ... الثبات ولا ...
مثبت لا ... اذا ... الواقع ... ان النقيض ...
هذا الحكم ... لا ... على ... ان ...
المطالب ... هذا البيان ... فان
السيد السند من ... الحكم ... ان الحكم اذا
انه ... وكان هذا الحكم ... على ...
بل ... ان ... ان ما ... الاولى ...
ان الحكم ... لا يكون ... ولا ... الحكم

بالتمام

بان صحيح ضروري وان لم يكن ... التعليق ... فروعا
اول ... على العنوان ... ساوي الى العنوان في الفرد و
والا ... في ... الافراد حيث ...
شرح ... عدم الحكم والتحقيق ان ... كون ... الكلية
فرد ... الى ... واما ... ساوي ... الكلية
لا ... الامكان ... لا ... ان ...
ان ... على ... لا ... الجنس ... ان الصدق
بحمل الكلي ... في ... ان ...
... ساوي ... ان ... هذا الصدق
... حيث ... حيث ...
... ان ... الحكم ... الافراد
بار ... الثبات ... طرف الموضوع
اي في ... حيث ... الافراد حيث ...
اي لا بشرط الوجود قال السيد السند ...
... اطراف ... الكتاب ان ...
اما ان يكون شرط وجود الاثر ... ولا ان ...
شرط عدم ... الشخص ... العلم ...
ذكره ... ان ... حال الوجود ...
الاثر ... الحصر ... الاسم ...
... الحصر ... ان ...

هو الحكم منعقد بالاذعان كمن خواب ... به او لانكرنا ان الحكم ثبوت
معه كصل من دون الاطلاع ... اسبابه اما اقول فيمن هو ادراك او امر
ليس فيه تردد   والجواب بالمعارضة كالاول والوجه عندي ان
شيء ثابت وهو ادراك كان السابق الانسان الموجود وما شاء التوثر
الحكم ان الانسان الموجود في ... انسان ... كان انما السابق
في مرتبة ... ذلك ما شاء الفاعل ... ان ... الحكم
بان الانسان الموجود وانه ... فاعل ... تنفع الشيء ... الذي
فانه ... ذلك المرتبة ... ذلك الامر ... كالاول
... بطلان ... ثم ... انه الوجه اثبات
فان لا ... ان ... لا ... ان الانسان الموجود بان
عند عدم الموثر في الانسان ... ان ... الموثر في الاثبات
والوجود ... معنى الوجود ... الشيء ...
اقول والله ... ان ... الموثر ... ان ...
... هو سبب الشيء ...   لما كان ... الشيء ...
المقدم ... كلام ... حيث ... الانسان ... كان
... المقدم ... ان ... سبب الانسان
... سلب الانسان ... الاول ... الكلام ... السعي
... العلم ... الانسان ... السلب
والسلب ... وصدق السلب ... الوضع ... ا
مع ... البحث   ... بطلان ... لا ...

في بعض النسخ وكان ... التغير   وفيه ما ... والوجه
... بطلان اللازم ... التي ... الموجود
... ما ... الاول ... الوجود ...
الا ... وهي ... الثاني ... الظلمات في الخارج
... الوجود ... الوجود ... الا ...
... اثره ... الوجود ... بانها موجودة ...
الوجود ... الفاعل ... الاتصاف
الوجود ... الاتصاف ... الاتصاف
الاثر ... الاتصاف ... الوجود ... الاتصاف
الاتصاف ...   وفيه ... الاتصاف ... الى
الوجود ... الاتصاف ... الاتصاف ...
الصحيح   ... الوجود ... الا ...
الاتصاف ... الوجود ... الاثر ...
... صدور الاثر ...   والتعقل ... الشيء ...
... بقول الشيخ ... الشيء ... موجود
... الكلام ... الا ...
... موجود ... العقل ...
الحكم ... الشيء ...
... الاثر ... الشيء ...
... ان ... فتامل

وفي هذا التشبيه جعل الوجود في مسافة ... جعل الاثر [illegible]
[illegible] ذات ... صفات حتى يكون [illegible] الاثر [illegible]
[illegible] جعل الاثر شيئا و[illegible] الكلام [illegible] اللوازم
[illegible] الشيخ [illegible] الشي [illegible]
الشي موجودا ما ثم [illegible] ثم [illegible]
وهو الامر [illegible] وهو الامر [illegible]
[illegible] الاثر [illegible] الاثر [illegible]
[illegible] هذا التشبيه [illegible] لم [illegible]
[illegible] الماهيات [illegible] الوجود
الذهني موجودا [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] المطلق اي الشي [illegible]
والاول [illegible]
لانه الشي نفسه ولانه الشي الآخر [illegible] الاول [illegible]
في [illegible] الاثر [illegible] ذات [illegible]
[illegible] القسم الاول مطلقا [illegible]
[illegible] الاثر [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الجعل المركب [illegible]
[illegible] الجعل البسيط [illegible]

ما سبق

ما سبق [illegible] مذهب الاشراقيين [illegible]
[illegible] ذكر [illegible]
[illegible] قال [illegible] ولو نفى [illegible]
اي جعل الشمس شمسا [illegible] الشي [illegible]
اي جعل الشمس [illegible] الشي [illegible]
وهو جعل [illegible] الشي [illegible] الوجود [illegible]
كلام الشيخ [illegible] الاشراقيين ولكنه [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] كلام الشيخ [illegible]
[illegible] موجودا [illegible]
[illegible] مذهب الاشراقيين [illegible]
هو [illegible]
[illegible] قال ان [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible]
[illegible] كما قال [illegible] الماهيات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]

تمام [illegible]

الاثر اثر

ذلك لما اراد وجود الشيء ان لم توجد الوجود وجب بالشيء الى
فان قلت لما كان الماهية والوجود امرا واحدا او هو اثر الفاعل
فما وجه الحكم ان في السواد موجود مع ان [illegible] الا الصحيح ان في السواد
قلت ذلك لما ان سواد الشيء [illegible] بما هو سواد وهو
نحو من الوجود نسبة السواد الى الجسم ان نسبة السواد والوجود الى الجسم
سواد ونحو من الوجود نسبة السواد الى الجسم كما هو [illegible]
الى ان [illegible] والحكم بالاثر او [illegible] موجود والصحيح ان في
بعض الوجود وسواد الجسم والصحيح ان في موجود [illegible] الكلام
[illegible] كما ذكره هو [illegible] ان [illegible]
كونه هو [illegible] ثم انما [illegible]
هو [illegible] المؤثرة الحكم اشتد وذلك [illegible]
[illegible] الحاصل جواب ما [illegible]
في الجواب المؤثر [illegible] الحكم بالتحقيق لان [illegible] الشيء الاول
كيف وهو امر [illegible] فانه [illegible] حادث ما دام [illegible]
وذلك في الوجود [illegible] جواب الشيخ والجواب
الحكم [illegible] الى [illegible]
مع [illegible] وكذا الجواب [illegible]
اقول ان [illegible] فان الوجود والزمان [illegible]
الوجود [illegible] الاول [illegible]
[illegible] جواب الشيخ [illegible] وان كان [illegible]

والشيء

والشيء وجوده انما كان الشيء الاول قال الشيخ في [illegible]
لكان التحصيل امرا واحدا امرين واحدا بعض نسبتي الزمان
الاول وبعض آخر في الزمان الثاني كما السواد المتحصل [illegible]
[illegible] وذلك الحكم الاول [illegible] الفاعل في [illegible] والوجود [illegible]
الاول والسواد وذلك الى الزمان [illegible] لا [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الكلام [illegible]
وهو [illegible] فان السواد [illegible] كالسواد الوجود [illegible]
[illegible] والا [illegible] كالسواد [illegible]
كالسواد [illegible] وكون [illegible] حادث [illegible]
[illegible] السواد [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الحادث [illegible] الزمان [illegible]
وكان [illegible] الحادث لا [illegible]
المعنى هو [illegible] ان المؤثر [illegible] الحادث [illegible]
وكما [illegible] المؤثر [illegible] الحادث [illegible] الكلام
[illegible] الشيء [illegible] الاول [illegible]
ان كان [illegible] الى الجواب الاول وان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
هو [illegible] كان حادث [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] والشيء [illegible]
[illegible] فان [illegible] الحكم [illegible]

يحتاج المؤثر موجوده معه وما ذكره الشارح انما يفيد ان الحكم
حال البقاء يحتاج الى علة موجودة لا كونها موجودة معها ملك
الحالة كلام المرتب الى ان تعقوا بغير فوائد فيه اثبات
فانه يجوز ان سبب احتياج الحكم الى مؤثر موجود معه حال الحدوث
وبعدها وهي طرفي الوجود والعدم فلوانه فاذا ثبت ذلك يحتاج
حال البقاء وانه فرضية وجوده استمداد وفرض انه يحتاج
الى المؤثر الذي يفيده الوجود ومعه فحكم لا يعقل كون المؤثر
في وجوده الا ابتداء اي مع وجوده حال حدوثه لكن المؤثر
في وجوده بما بعده والفرق بين الا ان وجود كل منهما مع الحكم فيهما
الحكم لا يستتبع له وجود فيه بعد ذلك يعمله وفاعله حال
كما هو في ابتداء فلا يفعل في ان المؤثر يقتضي على جرانا
فاعله ان اثار فيوجد لا كاتب امر آخر الا في وجود المؤثر
دلالة فلا يتصور كون المؤثر مستقلا حال البقاء فيه ففي ذلك
الاثر معدوما فيه والاول في التحقيقات على مؤثره البقاء لانه اي
البقاء والاستمرار يحكم عليه بالا من حيث كما ستعتني لكن ان
استدلوا بما يقتضي مهما مع الشبهة الثانية هو ان المؤثر
سواء كان حال الحدوث او حال البقاء انما يعطي الوجود
بسبب فيه او حال فيه كما يسوغ الدم الا استمرار وانا نرى في
بيني الوجود لا يتصور بدونه الا مع كون المؤثر موجودا
معه الامر لان كلامه المطول ان وجود المعلم

المطول بجانبه الكلام انه بحسب مع نقضه وتعليل بقاء العلة
القدم وجود مسابقة في الزمن لكان ما نحن فيه الاقسام و
المتقدم كون العلة وعدمها المعلول بعده بحصر العلة الا المعلوم من
من التقدم ما كان عبارة عن وجود المعلول حرمة
ان في كلام تكلف عن وجود المعلول لكنه لم يتقدم بعد ابتداء
بل هو كون وجوده مستغنيا عن وقت الاثار فيه نقضه
الاول لا مطلقا قوله السابقة من ان الاثار مع الاثر
الاولى ان وجود المعلول المعلول وجوده لا صدوره عنها ودد
فانه خرج الا عن انقسام المطلوب مع ان الخبر الا كان ودية
القصد ورابع فيه ثم لا كون المعلول حال البقاء
معللا بعلة كانت موجودة معه وذلك لم يكن الى الفاعلات
العلة المباشرة اتيا وحال عدمها او حال وجودها
وبعد اصح منه من باب اعتقاد كون الاتفاق الاثار
حال وجود ا فلا يكون مستغنيا الاول المستقل المؤثر
على فرد الاعم او ان يراد المتبر والاولى ان المتقدم
الاول ليطلب منه حقيقة ان دائم يعمه المسمى المعلق
الاتفاق المعلول المباشر حال وجوده او حال وجود
المعلول او حال عدمه والاول مع كونه خلاف المفروض
تستلزم المطلوب وهو تحارب العلة مع التباين والثاني مسلم
احتياج المستغني وعن هذا المعلول بعد ان لا قوام المعلق

والموجودات   فتأمل في حال وجود العلم اه

اقول الكلام ها هنا في اثر القديم بناء على القول [illegible] كان
انتفاء العلم ما اثره ... حال وجود ...
بناء على انه لا يمكن ان [illegible] العلم بعد وجوده [illegible]
مرجحا [illegible] الحلول [illegible] ثم اقول [illegible]
[illegible] الاحتياج [illegible]
[illegible] فيه [illegible] كانت مؤثرة [illegible]
فيما لا [illegible]
اقول [illegible] الموجب [illegible] الى [illegible]
لو كانت [illegible] الا [illegible]
على [illegible] عدم [illegible] وجود [illegible]
[illegible] المؤثر [illegible]
[illegible] والاعداد [illegible] العدم [illegible]
[illegible] والايجاب   [illegible]
[illegible] كونه واجبا [illegible] الشبهة [illegible]
ولا [illegible] الارادة
فان [illegible] المؤثر الموجب [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] مرجحا اذ لا قدم [illegible]
[illegible] التغير [illegible]
[illegible] الا ان [illegible] استقلال [illegible]

بيان

بيان [illegible] المؤثر [illegible] المذكور [illegible]
لا [illegible] المذكور [illegible] ان [illegible]
[illegible] واستحالة   لا [illegible]
[illegible] الا ان [illegible]
[illegible] الوجه ان قول [illegible] الاثبات [illegible]
[illegible]
[illegible] بان [illegible]
لا [illegible] عدم [illegible] الحوادث [illegible]
الا ان [illegible] والتسلسل لا [illegible]
لا [illegible]   [illegible] ان [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] القديم [illegible] ان [illegible]
[illegible] متقدم [illegible]
[illegible] الخامس [illegible] عدم [illegible]
[illegible] الترتيب [illegible]
[illegible] عدم [illegible]
[illegible] واعلم ان [illegible]
[illegible] القديم [illegible]
[illegible] الا [illegible] وارد على [illegible]

[illegible]

الان يراد انه تتميم [illegible]

[illegible] ذلك انه او [illegible]

[illegible] في البصرة [illegible]

في صورة [illegible] البصرية [illegible]

[illegible] الحق

[illegible] الاول ان

في احدى الصورتين [illegible]

[illegible] او احد او

[illegible] الاول

[illegible] اجزاء [illegible]

في [illegible] الارتباط [illegible]

والا [illegible] المرتبة [illegible]

الافراد المرتبة [illegible] الاول

[illegible] الافراد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] في الاتصاف [illegible]

[illegible] وان كانت [illegible] الامر [illegible]

الامور [illegible]

بالرفع

بالرفع ولان [illegible] فيراث [illegible]

ما ذكره [illegible]

[illegible]

[illegible] الاعتبار

[illegible] الامر [illegible]

كان الاتصاف [illegible] في [illegible] الوقوف

[illegible] المرتبة [illegible] ان [illegible]

سببا [illegible] الاول [illegible]

والا [illegible] الاتصاف الاول [illegible] التقدم

[illegible] التقدم

[illegible] فاذا كان السبب [illegible] الاول

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاتصاف [illegible]

[illegible]

[illegible] التقدم

[illegible] الافراد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سواء كانت الآثار او المدرك آلتها على ما هي ای الآحاد
الا انه كالة السند السندي ومع قدر اصلح الالتفات
اليه [illegible] مع غير بسواء كانت موجودة او لا
ان [illegible] اذ آخر ما ثبت [illegible]
كما رآها فيدرك فان كانت [illegible]
[illegible] والاولى ان [illegible]
ثم ان كان [illegible] الآلة [illegible]
[illegible] ودعوها الادراك
ثم انها [illegible] المستعمل [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
ولا [illegible] بل التقدم [illegible] الوسط [illegible]
[illegible] الابواء [illegible]
في [illegible] او [illegible] الوسط [illegible] الاتصال
فانه [illegible] المسند [illegible] العبارة اطلاقا
لان الملزوم مع اللازم وقد يعبر عن ذلك بالسبق
[illegible] الاستعداد [illegible] السبق [illegible]
[illegible] السبق [illegible]
[illegible] الكشاف او [illegible]
[illegible]
[illegible]

الاستداد وان [illegible] كتقدم الصوت [illegible]
كما [illegible] فان كون التقدم [illegible]
[illegible] ان
[illegible] فان التقدم [illegible]
[illegible] كون التقدم [illegible]
في [illegible] اذ كان [illegible]
[illegible]
[illegible] في التقدم [illegible] ان
[illegible] ان زيد [illegible]
[illegible] عمرو [illegible]
[illegible] فانه [illegible] الاستداد
[illegible]
[illegible] ولا [illegible] ان التقدم
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

يترتب عليه مبادرة الشيء حتى لو ثبت انه موقوف على ثبات كل
الامكان موجود في الخارج او مع الاتصاف بالاضافة التي يقتضي الاضافة
بها شيئا او صورة في الخارج وكلاهما ممنوع لا ثبت ذلك
الحق ان يقال انه وان صحت الاضافة منه نحو كون الشيء حتى حضورا
لها ارادة قول ما ذكره من ان الامكان لا يثبت الصور
بصحيح قرر الحكم والنفاذ المعتبرة بعد قيامها على التفصيل
ولا يخفى انه على ما ذكره من ان الحادث يرجع الى الامكان
الاتفاق الى ان الوجود انما يفيد صحة الامكان لا الاستعداد الى
ما يقابله فيحتمل انه الوجود الا ان وجود الامكان
الذاتية وفي الكلام ولا ثبات الحاد السوية للحضور
انما الوجود صحة وجوده انما يثبت كون الاستعداد
امره والاتحاد والامر حتى لو ارادة مع انه يسلم ان كل
حادث مسبوق بالمادة وهذه المقدمة تفتقر الى اثباتها
وتقرير ما قرره من ان الامكان كونه ثابتا في الخارج
بل الامكان عندهم من المقولات التي يدرك العقل انه لا وجود
ومنهم الاستاد ان لا صحة المقولات فيها الا في العقل وعلى
ذلك يتحقق ان الوجوب من الامور التي لا يتصف بها الا صفات
وجود الموصوف في الخارج وان الشيء انما يصدق
حقيقة بعض الصفات الاضافية الاتفاق مما لا يثبت للامر
وكونه وجها لعدم وجود الموصوف في الخارج ولا يكون الحاجب

والوجود الخارجي من هذا القبيل فان هذا الاشتراك كالمعاني
المعقولات انما هو من احكام الاشكال هذا البسيط وكونه
اشتراك المعنى والمقسم السالف والمشترك فتدبر
ان قيل حتى حدث شيء بعد ان كان ممكنا كان مسبوقا بمادة
الشيء والاستعداد الى المادة وان ان يسلم الى
المكان فيكون المعتبر هو الاستعداد الجامع لشرائط وجوده
بعد المعدوم كونها ممكنا عن القدرة التي في المادة
مستوفيا لجميع البيان بل حال المتغيرات
او ان حال الاستعداد ومقتضى الشيء الذي لا يتحقق الا بعد
هو الشيء الدوري كما ان المقيد حال الاستعداد
فتدبر بل ان تصير محلا بعد ما كان الاستعداد
والاتحاد وكان بعد الاسباب من الاستعداد والحادث
لا يسبق بوجود بعد اشتراك التمكين الا ان عن
صح بعد وجود في انواع المادة وما يتوقف على الامر
الذي هو حادث وكما اخبر الا ان ذلك المادة
ثم يجمع تلك الصفات التي ترتبت على ما يرجع الى
ولا يمكن ان يكون وجه مسبوق بالحادث الذي يجمع المقدمات
ثبت لانه يعلم ان الترجيح بلا مرجح وهو لا يكون
ان يتحقق الجميع الا بعد مقدمات الاخر وكذلك

المعتبر في الارادة المشهور بين ارباب ... الحادث

واعلم انه لا حاجة لهم الى ذلك اذ غرضهم ... ان ... حدوث

من القدم ... انما ... بشرط حادث ... بعض ...

الامر وكذا ... التي ... الحوادث ... ذلك ...

في الشروط المتعاقبة كالحركات ... العلة المتكون

... التعلق ... التعلق للارادة القديمة ... حدوث

لا محالة ... بل لهم ان ... ذلك ...

... ان ... الحوادث ... تعلق الارادة ...

وجود الممكن ... الازل ... ازلا ...

الذات ... شرط حادث ...

... الشيخ ... حيث يقول

لا ... الارادة والقدرة ... وجوده اي وجود العالم

... وذلك ... التعلق القدم ... وقت ...

... اي ... حادث ... في وقت ... الحدوث

وذلك الوقت الذي هو حادث ...

... ان ... وقوع الحادث في وقت ...

... وذلك ... التعلق الازلي بوجوده

في وقت ... ان يكون ... وجوده ... الابد ...

في الازل ... الموصول ...

... ذكر ...

... وذلك ... ان ... ارتكاب ... وجوده الازلي ...

ليس كذلك ... ارتكاب ... وجوده ...

... ان ... الاعلام ...

ان ... الامر ... ان ... ولا ...

ازمان ... وكان ... الارادة ... الازلي ...

... الازلي ... التام ... الحوادث ...

الذات تعلق الارادة ... وجوب ...

... التعلق الارادة ...

في ... اللازم ... لا يكون ... العدم ...

... الممكن ... ان ... التعلق الازلي ...

... وكذا ...

... التعلق ... في الشروط والتعلقات ...

وهو ... اي ... البحث ...

الا ان الاستاد ... العدم لا يكون ...

للحادث ... والعلم ان ...

... الاستاد ...

... الحادث ...

كلام ... الاعلى ... وذلك الحادث

... القدم ... وذلك العدم ... الحادث المذكور

الا فرق بينه انه قد يكون جزئيا اقول كانه ش ورد ان اللطائف المرجوة
في الخارج نحو الحمل انتخابا صبحا حاجزة بذ واتحاسر ان يحكم بش
عند الباري تعالى والعقول مكنونة معلومة بالعلم الحضوري
واما حمل قدح على مجرد التحقيق فبعيد جدا والظاهر ان المقصد
لم يقصد هذا التخصيص اقول لعل الظاهر انه قصد التخصيص
حيث فسره بالمتوارد في جوانب وجوه وهو لا يكون الا كلتا
كما تقرر في موضعه من ان المتواطي في جوانب حيث ونوع الشيء والجنس
والحد فينبغي ان يريد بالمعقول معنى يخص المتواطي بجوانب
ما هو وان اراد ان الظاهر ان المقصد لم يقصد لولوج لطفي
عالما على الامر المعقول بيان يختص الحقيقة بالكلي بل مجرد
الفرق بينها ومن العجب فيه انه لم يحمل كلام المقصد
على هذا واما ارادوا بيان الواقع الا ان يكون مقصوده ش
مجرد التحقيق حال للايراد وسؤال والا وسط الاختصار
اقول مع هنيه على ان هو الشان بحسبه على وجه وجوه الا
بحسبه فلا ضيره في المناقشة كما لا ورائح بركب عموم الاعتبار
اي التنبيه بالمثال هذا ومن التواتر وجواب بعض الجهلاء
بان هذا المحمول الا على البعض المدعي وغيره ش ليوضح عبره
مع على زيادة الوحدة المقامية لتلك الكثرة الالتفات
ان تقول انما ارادت تلك الوحدة فانها منافية لتلك الكثرة
فالكلام في هذا المقام وهو اشارة على تخصيص منافيين كالا

المتوارد م

فكمها

بحيثية ان الصدر او الحقيقة وجود المقاصد عارض لو بعد
ومنشأ فيه بان نفي الكثرة في الحيثية بش هو الامر
ان ذلك بالنسبة للكل [illegible] في جعل هذا الدليل جوابه ش
[illegible] الاشكال انه [illegible] عن النسان [illegible]
[illegible] الاشكال لا يرفع بهذا التقرير كما هو المقصد فيمن
تفيده العوارض اقول وكانه على سبيل التنزل والا فلا
ولا يمنع في هذا الدليل لا يابا عن هذا التقرير كما ان
[illegible] والا اصدق على ما [illegible] من حيث انه [illegible]
[illegible] اخذ في التوجيه حر حمل الصدق على الحقيقة
بحسب الجزئية القطعي او بالنظر الى نفس الماهية [illegible]
[illegible] ولا يجري الدليل في اللوازم الجهة فانها
فيكشف العوارض مسلوبة عنها في الواقع من جهة
الحيثية من حيث الاطلاق وفي مرتبة ولو كانت ثابتة له
في مرتبة التقيد بها لا يجب نفس الامر مطلقا اذ
يجب جميع مراتبه فان هذه الحيثية العارضة مراتب نفس الامر
فهذه ش واما عند التقييد فالامر ومن الحيثية وهو
[illegible] الفرق الذي من وجه الحقيقة والاطلاق الماهية كيف
كيف وتقييد الماهية بالعوارض ليس يحصل الا انضمام
العوارض اليها المطلقة الفردية في الواقع وكيف
يصدق هذه [illegible] على جميع العوارض على الماهية

المطلق ... من حيث الوجود والعدم فلا يكون ... موجودا
... [illegible] لانه يكون ... سبب الوجود ... المطلق
... [illegible] الا ... ولا ... والا لا يكون ... المطلق
... [illegible] ... من حيث ... الا ... [illegible]
... ان يكون ... حيث الوجود ... من مرتبة ...
كان الى ... [illegible] ...
... الواقع مع ان ثبوت الوجود له في ... بعد
مرتبة الامكان ولعدم ... ثبوت ...
... ثبوت ... كان السبب ... على السبب
من ... حيثية لان السبب ... النسبة ...
الحيثية بعد السبب ... الحيثية ...
... السبب ... على السبب
... الحيثية التي ... النسبة ...
... السبب ... [illegible] ... المقام
ان ... الكلام في السؤال على ... النسبة
... والا ... الجواب ... الشيء ...
بل الواجب ... العقلي ... وقد ... في ...
... على ... ان ... من حيث ...
... الموضوع ... فانا
... انه ... ناطق ... ناطق

فهو كان

فهو كان فرض حيثية ... حيوان ناطقا لزم ان يكون ... ناطق
ولو كان فرض حيثية ... حيوان ليس بناطق لزم ان لا يكون ...
... ناطق لان الشيء ... من حيث هو ...
... كما قول ... اما ...
الحيثية ... حال ... السبب وان ... الى الجواب
ليس ... حال العدم ...
... السبب ... لان عدم ...
... الموضوع ... السؤال ...
بالسبب ... ان التفريع في قول الشيخ ...
فان كان ... من حيث ...
الحيثية ... انما ... اذا كان ... من ...
والسبب ... والسبب ...
... ذلك فاحفظ ... الوجه الذي ...
... اذ لا ... وان ...
اذ كان ... ان السبب ... حيث ...
... الجواب ... السبب ... الجواب ...
السبب ... السبب ... حال السبب ...
انه ... الموضوع ...
... السبب ...
... والظاهر ... [illegible] ...

لعلى ... [illegible]

وهو لا يبعد ان تبقى الحق نفي الوجوب واراد وجوب البلغ
كلمة لم تبق الطلب المفرد ويراد مبالغة التي على لولا لكن
وكان لطلاق للتعقيب وهو تبقى الاستمرار ويراد استمرار النفي
ان كونه لم تبق لو لطلب لكن نفيه تم الامر ومعنى لو لو
فان كان طرفا المقدم موجبين فعدا ان كلاهما كان لا
زائدة واقول كان هذا اشارة الى ان طرفي المشكوك كان
موجبين بمعنى لا منفيا ولكن بل ماخوذين منها
ثم يلزم ان لكن ان يليهما تمه العبارة تم مع قدم لطرفه
مع التوجيه ولا يبعد الصور ان يراد نفي الوجوب الاخير بنا
اشارة الى ان تقدم الحيثية يحمل السابق الثاني احتمالا ان يرجحا
غاية الامر ان لا تطابق اللفظ والمعنى لان الموجب منفيا
الذي هو لازم طلب ان يقتضي وجود الموضوع
منفيا اي الحصر لا موضوع كان موصوفا بهذا الكون
الاكثر الذي هو لازم للسالب في اللفظ بمكان كان ان اللفظ
تنبيه على هذا التنبيه وليس اذا كان موصوفا به
كان مرتبة هو اي هذا الوصف الملحوظ انه لا يلزم
موصوفية الانسان مثلا بالكثرة حال سلب الوحدة
عنه ان يتحقق انه مرتبة مع انسان الكثرة والالحاق الكثرة
مرتبة الانسان او في اثبتها على الا ان الحيثية مع الموجب باب
الا لكن اذا احتمل الموضوع هو الانسان من حيث

الثانية اي مجال لا انا ماخوذ من
من حيث المقصود بل الانسان من حيث الوحدة
بانها المنافي ... كلي واحد

وثم يلزم ان كتاب

ثم يلزم ان كتاب هذا اشارة الى ان هذا السؤال الخ
الرد لا يستحق الجواب وان الجواب فيه شرح يراد الشرح
على ما في وضع السؤال حيث توهم ان السائل الحق
في الشرح كما هو طور الشارح حيث ... المدرسين
معدا ان يراد لم يلزم ان كتاب هذا الشرح ... يستحق
ومنه لم يلزم ان يكتب بها المعنى ... ما يستحق
الجواب مطلقا فلا يحب ان ... اي الا ان تحتاج الى
لان هذا مع على الاولى لم يعد اشرنا الى شرح ذلك فلا
اي البتة ورشد الا الكتاب المعدود ثم انظر بعد
ان ... هذه المسئلة للموضوع كما ... واعلم ان الكلام
المصنف هنا ... ان يراد تقدم السلب
حال الحكم ولا شك ان لزوم ... بعد كون ...
للسبب كما هو معنى السؤال والجواب لكن ... لو نظر
محمد على السعد ... ان هذه الصفة في ...
بعد كون لا كتاب المعدود ... في السيد
ثم الاوجب ان لا يستقر الصفة المذكورة في السلب
الا ان ... على المراد قال ... اولا
ولا الا ان يراد فهو صحيح بان احتمال خلاف المصنف
لعدم اشتمال نفي الصفة الجواب لا ... خلافه وهذا
نظرا ان الا ... الاستاد ... في السادة ...

حاصل الزل لو كان الواحد وهو ان بعدم قضية تسبير كونه
جزءا للموضوع نحو كونه الست له وهو عرف فساده وجزء
مستلزم لثالث منع ان لو لزم كون الشئ جزءا للموضوع حال التقسيم
لم عاده الامر الثالث وحيث نعم المراد مصرح كلام الوجه
المرتب ثم اعلم بعدم السلب في المحل الاول
لكلام الشيخ واحد وفي المحل الاخر وجه اصحها ما فائدة
في الاولى اولى وهو عدم الفرق بينهما في المنطق اذ
حيث عدم الفرق بين ربط السلب وسلب الربط ان
الاول ايجاب في الشيخ سلب وحال السلب التشبيه من كون
المراد منه الفرق ان السلب اذا كان منه حيثية
كانت منه من ايجاد حيثية الموضوع وان كانت قبلها
كانت من اجزاء المحمول في الاول لكن سالبة كلية وفي
الشيخ سلبا من جهة خاصة والاول كان ذلك حتى الشيخ
اولى منه فوط فان اجزاء في هذا الاعتبار في السؤال كيف
ولعل هنا والاعتراض على كون المراد السلب الكلي حتى
كان بعدم ارادة على هذا الاراده في الاشياء من
السلب وثبوت السلب فالجواب انا لانجد بعدم حيثية
خصوصية من السلب على حاله حيثية السلب فهذا ما وهو
انا ما ذكر كلام الشيخ هنا من كونه كغيره الفرق بين الصورتين لان
والسلب لا بالسلب الكلي والسلب من حيثية وقد سبق

نعم ان آخر ان قضية على ومن السلب اثبات ...
الموضوع في الذات العليا واه الذي يعقل ذكر الوجود
الذهني وهو عرف حاله هناك كيف يعني لا
نفس سلطنة كالمقدمة عزوه وما على ان التساوي
لا يلزم منه من كل منها في اي مرتبة يعني الآخر فيها الا
ربما ان الثاني والمستقل مستلزم ذات ويتحد بعد هذا
على ذات واحدة من حيثية واحدة هل يرد هذا
في المعرفة عند اثبات ربطها وذكره بحث اذ وجود ذلك
حيث ذات الكثرة العلم في تعدد الشئ آخر والذي هو الوجود
اراده اثبات وجوده على وجه العلم اثباته هذا
كالامر يتكلف سبق منه لان ثمن هذا السؤال آخر
هذا السؤال ما تردد انما يكون لطلب التصور لا لطلب التعريف
والتقسيم الطبيعي ان يكون هذا المطلب بعد وضع ثبوت صدقه
بالتصديق كان السؤال فيها ونظره ان السؤال الذي
ذكره يعني ان يكون بعد التقسيم ما هو لسبب فالذي هل الاكثر
ما علم اشتماله لم يسمى الجواب فهو اه ما علم ربما عرفت
السيد السند من ما لا نعم ان هذا السؤال لطلب التعريف بعد
وضع ثبوت احد الامرين وانما يكون ذلك لو كان السؤال
لم والامر كما هو المنع وان الخلاف بسقوطه فان ما ادعاه
مستنده السؤال لطلب التعريف لوضع ثبوت احد الامرين لشئ

بوجه هو القدرة ومثل لهم سر لا لولا ازه فهو اولا الترجيح
لكلام الشيخ لكن اللائق في الجواب في السوال الى السمى الجواب
بما صار اليه الشيخ وان السمى اجراء شيئا لما اه وبالنسبة
وان اجيب اقول في السمى الجواب خلاف النظم الطبيعي
كامر لانه ليس هو الظاهر ان ظاهر كان فى كان ادبه
الامر   ولا شك ان الاتيان اعم الى
المفهوم ذى ملاحظة العقد في ان المطلق اعم مما في السنة
وان الحكم بعد ادبه الصفة لسنة النظر من ما بين انيار
محرر والعموم بحث المفهوم علا تقرير العرق من وجه اخر
ما منع اراد السيد وان صدق المقسم هو اللهبة الا لهم
من مطلب الهبة لا شرط والهبة شرط شى والهبة شرط
لا و لا رتب كثيرة والمعونات احسن من هو الهبة
لكن نسبه الى سنة العقد لا المطلق عامه الامر ان المقسم
صدق ان المعدوم المقسم لا ول رشيد واخ في البحرين و
في حيل وذلك نعيما شرح سنة عند الشيخ علته معدوم البيع ما
صدق في علته   نظاهره اى لا نكمه ما في الحرف
حسنه انما هو الدرك والجهد ووجوده مطلق اى لم يعد ولم
يرد مما هو المعا ورد وافتاء ما الحرف انما
هو الدرك والجهد   ثم يحمل ان يكون المراد بعدم
اشتراط عدم اقترانه ما مر اخرا لا عدم دخول ما هو مثبت

ان هو خل فرد ولا اصل الا يحتج الهبة البعض والهبة المجردة
ما لم يصح الاول لا يبح ان القسم هو المجردة لا يصح الشيخ في
منى لم يرد بحث والله اعلم ان المراد المجرد الموجود
عدم دخول لا الا اطلاق المجرد عن عدم المعاوضة والبرق في وقتها
بما فعله في ثم   مدرج الشيخ ان القسم جزء الهبة
ان ادعى كلام الهبة بعد حدوث لا يصح الشيخ ما ذكر ثم
نفى دخول الهبة شرط لا في انها يصح كما بين كلام الشيخ
ثم الموجود يح وجه صح ففى الا اراد ان يجعل المجردة وقوله
منها اى او في قوله ولا لا عند الا في الا او ما ان في المقسم
واما السيد السند فلا تم ان منها السلامة وقال ان فيه
الاعتبارات المعتبرة سر احد سيره في افراد الهبة وفرقا
وليس من المجردة عدم العوض ولا عدم الدخول بل زيادة
جميع ما عارضها كالمسح بالمس ومن الشرع على الشيخ فالهبة شرط
لا من الهبة الا مجردة وضرر انحل فى كل ما عارضها زائد
عليها لا منها ولا داخل فيها قال الهبة بشرط الشي لا وجود
له في الخارج او كلت توجد في الخارج يحمل بعض ما يجاوز
في الذهن من المعارض الى المجردة عن زائد عليه في الخارج فما سبقنا)
كلام الهبة ولا تحكم الشيخ بحمل الهبة شرط شى والموجود في الخارج
منسدة منه بحمل على انه موجود ضمن لم يستدم على وجود
الذهن التفصيل ولا عيب بعينه ثم اولى الظاهر اختاره

[illegible]

م هو مرهنا ابو الحسن
رفع الله عنه الله عصل اشراق ؟

ان هو

الى السبب من حيث انه متقوم لا اجزاء المحمول الشاملة في مادة يستدل
على ان الماهية الموجودة غير موجودة في الخارج ان كل ما يوجد فيه
يكون بعينه ما لا ريب فيه انه من غير ارادة كالناطق والآتي
المعارض … ان في الخارج … في افرادها
وهو صحيح في نفسه … الا ان قال الدخول في
عبارة الشيخ عدم الفرق لكن لا يجب عليه في الشيخ فان الكلام
في … الماهية لا … الماهية بشرط
كون الماهية فيها عدم الدخول   فان الحكم على المادة
اي بشرط لا   وهو … الا انه اي الانسان
الموجود … لان … يلزم على اللازم
والصورة … اي الصورة النوعية   … الانقسام
في معنى الشيخ المواد … المجموع والكل المؤكد
لا … والسمع …   وان يكون ما بعده ذلك
اي … بعده ذلك كان ناطق   وهو … اي لا
مادة باعتبار اي بشرط لا   وحقيقتها …
لا بشرط   اما لكل مادة … كان الان
و… في الخارج من البدن وهو الحيوان الجنس وهو الناطق
لا … هو … باعتبار اذ الصدق و
… في الوجود … اي وهو
… ولا … البسيط اي …

المحمول … اي الفصل البسيط … في الموجود
فيه   واما البسيط فلا جزء مركب عقلا
متقوم … الوجود العقلي اي التفصيل …
انما … والا … المركب العقلي …
في وجود اجزائه التفصيلية … وجود الماهية
باعتبار انها مادة اي الماهية بشرط لا   بل …
في نفسه في المواد … الطبائع
مع تحقيق المقام … الكلام   … المادة
العقلية … فانه … حمل …
انتهى … انه لا يمكن … الكلام
… المادة وجود … الشيخ
… ذكره صاحب … حيث … بعد …
… الصورة العقلية … بشرط لا …
المادة … بشرط شيء وهو النوع وتارة لا
بشرط وهو الجنس … الحيوان الماخوذ
بشرط لا … الانسان … الوجود
… العقل فقط واما …
… فان المواد العقلية ماخوذة … الخارجية
كما ان ماخذ الحيوان … البدن والناطق من النفس الناطقة
… الحيوان والناطق … باعتبار

المادة متعددة بان الانسان بحسب العقل كله مبدا لهما
متعدد بان الانسان بحسب الخارج هذا الاذكان لها
مبادي خارجية واما اذا لم يكن هنا تقدم لها الا
في العقل انتهى ويعلم منه امكان التوفيق
بان يقال الموجود في الخارج عند الشيخ هو المادة
الخارجية التي توخذ منها المادة العقلية والتي
لا يوجد الا في الاذهان عند المتقدم هو المادة
العقلية فيها فان فلا تغاير بينهما بالنفي
التي يجعل المصنف اياه احد الاقسام على سبيل
المتضمن فلعود الا شاه العبارة كذا فيه
لم يكن هذا الاعتبار مادة بل كان جانبا قد مر
في كلام الشيخ ان في الحقيقة فيما ذاته مركبة
النظر ان هذا الاشكال لا يندفع بحمل النظر
تفسير هو بعينه مستقيم بحسب الاعتبار العقلي
اي اذا اعتبره العقل الافراد حج المعلوم ان
لست المادة العقلية لا يكفي ماخوذة شرطا لا
فالمادة العقلية غير المادة الخارجية
ممكنة يكفي وجود احدهما وعدم الاخر في
الخارج واي اذ ان المادة العقلية حيث
انها ماخوذة متعقلة لا توجد في الخارج بخا وابدا

صورة الحوادث في محل موضوع وهذا الذي هو المادة
في الشبهات الكل [illegible] بكل حادث يكون مادة وجه
في مشابهة باعتبار وكل اخرين عرض مادة ومعنى [illegible]
لكل فرد محل [illegible] مادة عقلية اعتبارا لكن ليس
كل مادة عقلية مادة خارجية ما لم يعلم الا ان المراد
ههنا هو من الانواع المتنوعة [illegible] ان في الحق
المادة العقلية هي ان المادة الخارجية [illegible] من
الاعراض في الماهيات البسيطة في الخارج المركبة
في العقل [illegible] وفيما اشار [illegible] البسيط [illegible]
في الملكوت من [illegible] الاعراض فان المصنف جزء
المتقوم الجزء [illegible] المادة موجود في الخارج
المادة حيث النسبة الى الاعراض وليست مادة خارجية
النسبة [illegible] موضوعات الاعراض مادة خارجية
للاعراض في [illegible] الا ان المراد [illegible] كل حادث
مسبوق بالمادة [illegible] تتوقف عليه النقض
انه قد [illegible] النسبة الى الاعراض وقوله [illegible] ومنعه
الاثبات [illegible] النقض [illegible] واعلم ان كلام المحقق
[illegible] ان كل مادة خارجية مادة عقلية او
ثم [illegible] وجود المادة [illegible] كان [illegible]
[illegible] لكلام الشيخ [illegible] لا [illegible] النظر

والى هو المقصود بتحقيق الكلام [illegible] فان قلت
[illegible] جواب [illegible] منع وجود [illegible]
[illegible] بان المرتبة انما توجد في الخارج
[illegible]
ان القائم [illegible] التجرد [illegible] في الخارج
[illegible] فيه وانت تعلم انه [illegible]
كون هذا الانقسام في الخارج [illegible]
المادة والصورة الجسمية والنوعية كلها موجودة
بوجود واحد [illegible] الانقسام [illegible]
في العقل [illegible] موجود [illegible] للنفس [illegible]
[illegible] على قاعدة مغايرة النفس والبدن في
الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
على المعنى الثاني [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] وجود
[illegible] المجردة [illegible] وجود
المجردة [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

وبعد تمهيد [illegible]
الكلام [illegible] من مخالفة كلام [illegible] الا
[illegible] وهو موجود [illegible]
[illegible] شيء [illegible]
[illegible] كلام [illegible]
في ذلك على الناظر [illegible]
اذا [illegible] مجردة [illegible] الالتفات
[illegible] ذكر المادة [illegible]
[illegible] كلام [illegible] كلام الشيخ [illegible]
المطلق [illegible] فانه [illegible]
[illegible] كلام [illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible] على التعميم [illegible] وذلك
[illegible] الموصولة [illegible] الاستغراق [illegible]
[illegible] الحذف معنى النفي [illegible]
في سياق النفي واما ان [illegible] على الاطلاق [illegible]
المحذوف [illegible] الحذف [illegible] النوع [illegible]
الى الشخص فانه بشرط [illegible] الشخص [illegible]
بشرط النوع واحد وقد اشار [illegible]
فانه النوع اذا [illegible] بشرط [illegible]
[illegible]

جزء من قبيل بعض الشرح بعد الابهام ما المقصود
بيان الفرق بين تحت الماهية بشرط شيء وبينها في الجواهر
فان الماهية بشرط العارض معناها انها هو الجنس
بشرط العقل معناه ان العقل ما يجوز فيه ومن جملته
ان يتنوع منه نوع نفسه فان الجنس ان امر مبهم في نفسه يحتمل
لا صور كثيرة واقل الشرط انه طرح عن الافراد اي يوجد الا مجرد
بخلاف الاول فانه امر محصل في نفسه معلوم فاذا
قيل بشرط الضاحك كان بمعنى الانضمام لا نوع الابهام
وهم يجري في جزء ذلك انه فيه ومنه اي ما يتعين
العبارة من لا تعارة انه منه وان لا يكون آخر
من حيث المتغير الابهام اي من حيث الابهام جنس وعن
حيث المتغير نوع ومتحد مع الفصل فالجنس والفصل متحدان
ذاتا ووجودا ومتغايران باعتبار النقص والابهام
واعلم ان نفي التغاير بين الجنس والفصل في الوجود
مطلقا مما ذهب اليه الاشراقيون من نفي التغاير
بين المادة والصورة في الوجود والخارج كيف والمادة
والصورة اتحادهما عين الجنس والفصل الذات عنده كما
قرره من قرره صاحب المحاكمات بعض المتعلم
على ان من يرى العلاقة بين المادة والصورة الحادثة بلا
ارتباطية والعرض الجسم المتعلق فيكون مجموعهما

اي المقدار المبهم وفي نسخة حتى ان الخ
احد المقدارين اي كان من محفوظ الشرح والجسم
بعد ان يتحقق عليه ارتباط ويكون الشيء وذلك يقتضي
ان يعين المقدار هو انه شيء يخلف المادة ونوع يحدد
الشيء اي يحمل المادة ما قال فيه واحد يكون يحمل
ويخرج في بعد واحد يكون خطا او اكثر مما يكون
سطحا او جسما من جهة امر محصل باعتبار
وغير محصل باعتبار آخر فيكون فيها شيء الى زوال
قلت اراد بذلك ان النوع امر حاصل ان
الجنس امر مبهم في حد نفسه والنوع محصل في حد نفسه وان
كان غير محصل في عوارضه في العبادة اختصارها —
صاحب المحاكمات بان الابهام عبارة عن احتمال المطابقة
والتحصيل عن الانطباق على تمام حقيقة مخ فالابهام
في النوع احصل بل هو منطبق على تمام حقيقة كل جزئي يجاز
مر ذلك اصطلاح مستمر ويركب ذلك التخصيص كذا
نهاية الاحوال الحاصل ان التفرقة بين المحصل وعدمه
الكلام فقط وان كان التفرقة من سببهما خفيا لكن
لسنا بصدده بين فائدة في حد الفصل
ما لا يوجب النوع هو التحصيل بل جاز النوع ايضا ان افراده
زوعل ما زعم الشيخ من اختصاص الاصطلاح باجزاء

المهية وقد سبق الاشارة اليه ووافقه في
ذلك السيد السند اقول كلام الشارح لا يدل
على انحصار نحو الاعتبار في الاخير احتمل ان قال
عنده الى المقابلة وكلام الاستاد ايضا
وكما سبق لا يابى عن الحمل على الاخير ايضا وفي
سوق كلامه ما يجعلهما والاول اولى لاشعاره بالفرق
والحمل المذكور ههنا وانما المراد الاتصاف
والانضمام وانت تعرف المقصود مع ما يتوهم
من انه لا يمكن حمل كلام الشارح على الاصطلاح الثاني
حيث بنى الكلام على حذف جميع الاعتبارات وبعض
الثانية اشمل من ذلك وحاصل الدفع ان كلامه محمول
على التمثيل لا الحصر هذا وانما يرد على تقرير البحث
انما يرد ان لو استدل القائل على المجردة مع العوارض
مطلقا عنه ولكن هذا القائل لم يصرح بذلك فلو ان
يستند بدليل آخر لا يرد عليه ذلك بان يقول كل موجود
خارجي موصوف في الخارج بامر ما خارجي اقول فان
كل موجود خارجي متصف بصفة لكون الاتصاف بها
في الخارج ثم اذ قد تحقق صفات موجودة في الوجود
والوجوب مما يكون الاتصاف بها في الذهن والصفات
موجود موصوف بها في الخارج لا تقتضيه الوجود الخارجي

بما يكو

[illegible]

بما يكون مبدءا للآثار ومظهرا للاحكام من الخارجية تحقق
عدم خلو الموجود الخارجي عن العوارض الخارجية لانا نقول
العوارض ما لا يكون الخارجية ما يقتضي تحققه في موصوفه
الخارج او ما يكون الخارج ظرفا لنفسها كالوجود الخارجي
او لوجودها كالسواد ونحوه منهما لا يقتضي ان يكون الاتصاف
في الخارج البتة وبالجملة لا يتم هذا الاستدلال على نفي المجردة عن
العوارض الخارجية في الخارج بعد اختيار الشق الاول الا
ان يراد بالعوارض الخارجية ما يكون الاتصاف بها في
الخارج ثم لو اختير في الجواب الشق الثاني لكان الظاهر ان يقال
وهو ان المراد بالعوارض الخارجية ما يقتضي وجود الموصوف
في الخارج او ما يكون الخارج ظرفا لنفسها او لوجودها فح
يظهر ان المجردة عن العوارض الخارجية بوجه في الذهن وان
الخارج كان جوابا آخر لكن جوابنا سوى ما فاده حيث
سوا كان في الوصف اعتبار بالحمل كون الاتصاف به
في الخارج كالعمى فيه بحث اذ ليس النزاع في خصوص
ان ما ذكره الشارح في التعريف من ان الحكم على المجردة يستدعي
تصورها انما يدل على وجه ما في الذهن مع ان
النزاع في وجوده ما صدق هذا المفهوم وعلى كلام المورد
وهذا انما على ما حققه ووافقه السيد قدس سره فلذلك
عن الشرح [illegible] ان الحكم [illegible] في الذات الحقيقية

[illegible]

[illegible]

هو الطبيعة لكن الحكم قد يسري منها الى الافراد وان
المعدوم والممتنع في العلم تارة بالوجه هو الوجه خلافا لجمهور
المتأخرين ولهذا اورد [illegible] نقضا بان الحكم عنده على الافراد
فالفرد الغير موجود في الذهن اجاب اولا بمنع هذا
الاصل وثانيا بانه بعد ان سلم وجوده ثانيا بان النزاع
ليس في وجود الفرد مطلقا بل في وجوده من حيث التجرد
ووجود الفرد حال الحكم عليه بعنوان التجرد ليس من حيث
التجرد بل من حيث انه يوصف التجرد وانما وجوده لا
من حيث التجرد وعليه محل النزاع فان وجوده لا [illegible]
تلك الحيثية يعني وجود المخلوط وسياقه حيث
يقول وتخصيص المقام [illegible] يمكن ان يقال المراد
جواب باختيار شق ثالث وهو ان المراد المجرد في طرف
الوجود لانه يخص الامور لا في اعتبار العقل والمجرد
بهذا المعنى لا يوجد في الخارج ضرورة ان كل موجود
خارجي فهو متصف في الخارج بعنوان الوجود [illegible]
تلك المقدمة [illegible] الموجود والخارجي
مبدأ لاثر خارجي [illegible] ان يكون في الخارج طرفا للاتصاف
بنوع كما هو لو اريد بالمجرد في طرف الوجود ما لا يكون
متصفا بالعوارض التي يكون تركيب هذا [illegible]
الوجود بمعنى ان [illegible] تلك العوارض في وجود المخلوط [illegible]

في هذا الظرف وان لم يكن الاتصاف بها في هذا
الظرف ثم الجواب مبني على ترجيح [illegible] تلك المقدمة
فتأمل فيها [illegible] فلا يكون موجودا [illegible] متصفا
[illegible] مع انها يتصف بها وان لم يكن الاتصاف
موجودة كما [illegible] ما ذكره بعض [illegible] المجردات
قوله الماهية المجردة موجودة في الذهن [illegible] ان المجرد
بحسب الفرض موجود في هذه النفس الفرد المحكوم عليه
موجود لا ان [illegible] التجرد مطلقا ان يوجد في العقل
غير موجود في نفس الامر وهذا جواب عن الاعتراض بعيد
[illegible] جواب [illegible] الدعوى فان الدعوى
كانت اولا ان المجرد بحسب التصور [illegible] نفس الامر فالجواب
ان يكون [illegible] فيه بعيد في الجواب الاول المذكور
قوله لان ذلك الاقتران [illegible] وان كان انما [illegible]
[illegible] فان [illegible] جانب المعنى [illegible]
[illegible] الاول [illegible] المعنى والابهام ان
المراد ان المجرد بحسب الفرض لا يوجد الا في الذهن [illegible]
[illegible] ابهام اختصاصها بالذهن [illegible] في الخارج [illegible] المختار
ان المراد المجرد بحسب نفس الامر لا يوجد الا في الذهن
الفرض فهذا هو الاحتمال الثالث من المحتملات الثلث المذكورة
في تخصيص المقام [illegible] والجواب الاول هو الاحتمال الثاني [illegible] تم [illegible]

لوح بشئ اليه في الحاشية المصدرية بقوله فصار الحاصل
واما الاحتمال الاول وهو ان يعتبر القطع عن ظرف
الوجود وعدمه او ان الماهية المجردة من حيث هو الفرض
لا يوجد الا في الذهن ان يعتبر انها لا يوصف بالتجرد الا في
مجرد الفرض القطعي فقد ابداه الاستاد [illegible] وهو احتمال
الاول واوفق بتصحيح المقام عند [illegible] كما اشار اليه الكاتب
وتحوه المشكوك والاوهام [illegible] ان المجرد [illegible]
الامر يوجد في الذهن اي ان اراده يوجد في الذهن
هذا المعدوم اي معدوم المجرد في نفس الامر لكن الكلام
فيما يصدق عليه هذا المعدوم كما صرح به [illegible] وان
اراد انه يوجد فيه امر يصدق عليه انه مجرد في نفس الامر
ثم وفرض العقل اياه كذا ولستلزم ذلك ما تقرر من
ان الموجود في صورة العلم بالشيء بالوجه هو الوجه
كيف وكل ما يفرضه العقل [illegible] في نفس الامر فلو وجد
الفرض لا يعني انه [illegible] اشارة الى هذا
ويشير اليه كلامه [illegible] تلخيص المقام تلخيص المقام
[illegible] ان قولهم الماهية المجردة لا يوجد الا في الاذهان
يحتمل [illegible] معان الاول ان الماهية لا يتصف بوصف التجرد
الا في الاعتبار الذهني الثاني ان الماهية المتصفة بالتجرد في نفس الامر لا يمكن الا في اعتبار
بالتجرد يجب اعتبار العقل لا يتحقق الا في اعتبار العقل العقل الثالث ان الماهية المتصفة
لا توجد

فالمعنى الاول

فالمعنى الاول صحيح بلا شك والثاني [illegible] الثالث
في الاعتبار القطعي [illegible] من الوجود [illegible]
نفس الامر والخارج الصوري [illegible] ان العقل [illegible]
بالتجرد [illegible] موجود [illegible] الذهن [illegible] الخارج
والفرق من الاعتبارات [illegible] واضح [illegible] الظرف
التجرد في الاول [illegible] من الذهن والخارج والذاتي
[illegible] الاعتبار [illegible] وظرف الوجود [illegible]
[illegible] في الثاني هو نفس الامر فقط [illegible] اعم
من الذهن والخارج وفي الثالث هو اعتبار العقل
فقط وظرف الوجود اعم [illegible] التجرد
هو فرض العقل [illegible] فرض [illegible]
[illegible] ظرف التجرد هو نفس الامر [illegible] ظرف
الوجود [illegible] العقل
[illegible] الموصوف [illegible] العقل [illegible]
[illegible] صرح [illegible] اما [illegible]
في الحاشية المعنونة [illegible]
[illegible] الفرض العقلي [illegible] موجود [illegible]
في الخارج او في نفس الامر [illegible]
[illegible] احتمال رابع [illegible] ظرف التجرد [illegible]
[illegible] ظرف الوجود والذي [illegible]

المباحث ان قوله العلم المجردة لا يوجد الا في الذهن
مختص لا يوجد معنى ان ذلك يعم منها الا الشأن للاذهان
ان الماهية لا تتصف بالتجرد الا في ارض العقل لان
ان الماهية المجردة لم توجد الا في الخارج وجود الا بوجود
الا في ارض العقل واما الاحتمال الثاني المذكور ان
في الشرح ففيه منها الغرض فيه هذا ما عندي في
حل هذا الموضع والله اعلم بالحق كما اشارنا
البيان في شبه المغلطة بقوله [illegible]
ثم ان العقل يلاحظ بحيث يكون في الاعتبار
معرى عن جميع الاوصاف حتى عن هذا الاعتبار
والجواب عنه ما ذكرنا اليه في الحاشية المذكورة [illegible]
يمكن ان يقال المراد بالتجرد ما يكون [illegible]
بحسب الوجود الذي يعتبر له [illegible]
ليس معها الا احتمال [illegible]
[illegible]
احتمال رابع وهو ان يكون ظرف التجرد [illegible]
الوجود الذي يعتبر [illegible]
[illegible]
فليتفطن [illegible]
التجريد [illegible] مع الفارق فلا يعقل

خرج [illegible] كلام [illegible] ان
الكلية اذا اخذت بالاشتراك امتنع وجودها في
الخارج لا مجردة في الخارج وكذا امتنع وجودها
العقلية [illegible] العقلية [illegible]
والاتصاف [illegible] هذا الكلام [illegible] في حين اعتبار
قيد الحيثية لا سيما وكلام [illegible] الشريف في الحاشية [illegible]
كما [illegible] وكذا [illegible] المحقق [illegible] اطراف كلامه
اول [illegible] على الاعتراض حتى [illegible] المجرد كما [illegible]
[illegible]
مع [illegible] السيد المدقق [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ما ذكره [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible]
والعرض [illegible] الموجود في الذهن [illegible] الموجود [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] ان تفرق بين الكلي والجزئي [illegible]
[illegible] الوجه الاول [illegible]
[illegible] في الذهن [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الاعتبار هذا ما عندي [illegible]
[illegible] الاولى

فان الصورة العقلية [illegible] من حيث انها صورة [illegible]
شخصية [illegible] مع قطع النظر [illegible] انها [illegible]
من [illegible] من حيث انها صورة [illegible] من حيث المطابقة [illegible]
ثم [illegible] المعلوم [illegible]
الثاني ان الاستاد [illegible] بعد ما حقق الكلام [illegible] بحيث [illegible]
ايراد الشارح [illegible]
منها [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] ان الموصوف بالكلية [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] ان اراد انه [illegible]
للصورة بالذات [illegible]
[illegible] والمعلوم بالذات [illegible]
[illegible] من حيث انها صورة
غير [illegible] بالاشتراك [illegible]
[illegible]
هذا [illegible] كلام السيد [illegible]
[illegible]
وان كان [illegible] الموصوف
بالكلية [illegible] الصورة [illegible] من حيث انها صورة [illegible]
ذكره [illegible] ان الموصوف [illegible]
مصورة بالذات [illegible] الكلام [illegible]

من جوابه [illegible] المقصر ومن جواب الشارح لا يتم اراد
[illegible] الصورة العقلية [illegible]
بالاشتراك [illegible] من حيث المطابقة [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الاستاد [illegible]
[illegible] التوجيه ان الشارح [illegible]
للصورة بالاعتبار لا بالذات [illegible] السيد [illegible]
[illegible]
[illegible] كلام السيد [illegible]
[illegible]
[illegible] هذا المذهب [illegible] حاشية المطالع [illegible]
[illegible] هذا اقرب المذاهب
الى التحقيق واما ما ذهب السيد السند [illegible] حاشية [illegible]
الكلام ان الموصوف بالكلية بهذا المعنى هو المعلوم وان
المنكشف [illegible] هو العلم [illegible]
فان الصورة العقلية [illegible] المطالع [illegible]
[illegible] ان الصورة العقلية [illegible]
[illegible] من حيث انها صورة [illegible]
انها [illegible]
حيث انها صورة علمية وذلك الصورة العلمية [illegible]
لكن لا من حيث المطابقة بل من حيث انها صورة [illegible]

تشكك الصورة من حيث انها معلومة كلية يمكن الاشتراك فيها ومن
حيث انها علم كلي من حيث المطابقة وجزئية من حيث
تشخصها بحسب وجودها [illegible] السيد السند من ان المطابقة
والاشتراك متلازمان بناء على تفسير المطابقة
بكون الصورة بحيث لو وجدت في الخارج كانت عين
كل واحد من الكثرة وكونه كلا واحد منها بحيث لو وجد
في الذهن كان عين الصورة [illegible]
[illegible] فالموصوف بالمطابقة [illegible] هو المعلوم [illegible]
[illegible] وكلام الشفاء وهذا المذهب [illegible]
[illegible] الا ان يصطلح المتأخرون على تفسير المطابقة [illegible]
في السطح العدم [illegible] بالذات [illegible]
في شرح الاشارات ورسالة تحقيق [illegible] وحاشية
المطالع وشرح [illegible] وقد [illegible]
[illegible] وحده [illegible] الصورة [illegible]
الكلام [illegible] ان الصورة العقلية [illegible]
[illegible] بالكلية [illegible] المطابقة [illegible]
[illegible]
المعقول [illegible] الانسان [illegible] من حيث انه صورة [illegible]
جزئي [illegible] من حيث انها [illegible] كذلك [illegible] الصورة

بالكلية

[illegible] الصورة [illegible] العقلية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاشتراك
[illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] المعلوم لا
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الاشتراك
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الكلام [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible]
[illegible] من حيث انها [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] المطابقة [illegible]
[illegible] الاشتراك
[illegible] الصورة
[illegible] من حيث انها [illegible]

[illegible]

هذا الحكم الرابع للمطلق فان الى من لوجود الطبيعي
لا يتكرر في وجود الافراد او لا بل المشهور وجود
هو المشهور الكلام وهو ذلك لا يتم الا المقيدة
وهو خرج عن الاشخاص من ثم تكرره وجود الطبيعي
مستقلة او انه اسند الى المقوم به عليه الحوادث الوضعي محل
كلام الملخص فان كلا محرر في الطبيعي وغيره على الاحكام
ذلك وقوله وهما دون مع المجموع الحاصل منه وعلى الحكم
والملاحظ ترى موجود في الخارج والتركيب في الاول انهم
من ... الاخيرة منه الحادث ... فان معتقد ... بمحل
ومنه ... الاول ... الحكم ... والموجود مع المعدوم
والمعتبر توجه الحاد ... وجهين فان عطف ... المدرج
من قبيل عطف التفسير ... كالبيان من ... انه
ليس تمام الحكم او لا استلزامه ظاهر الحقيقة ... جزوه
وحقيقة المتبادر في الوجود والعدم ... بالمقارن
الذاتية ... ان النسبة ... وكان ... خارج ...
وموجود واقع ذلك بما جوهر ... ان العنوان شرط الا
... الحاصل ... النفس ... شرط الا ...
غير موجود وهذا موافق لما ... السيد ... والتشاكل ... بالسبب
... المهية اذا جرد ... كل ... موجود له اوقا
جزء ... موجود في الخارج ... الموجود ...

على الاصطلاح

على الاصطلاح الاول اعرفه فانه بهذا المعنى ... من الكلي
اعتبره ... كلام الشيخ بهذا المعنى ...
الذات المراد ... لا ... الموجود ... المهية
... في ... المحقق ... عنوان ... الاشارة
في كلام ... ان المهية المجردة ... المحصنة ... موجود
في الخارج وان كان المجرد ... موجود في ...
... لا ... ان ... المطلق مع
السيد ... المعدوم ... الى معدوم ... المطلق
... وانه لا يصح ... المتشخص وانه
شيء كالثوب او الابيض هو الابيض باعتبار
التمييز ... الا نفراده من الغير ... كما ... الا
في ... الاعتبار ... وفي الدائرة الاولى وقد
الوقت في المنى ... رجع الى الامر المعروف
بالطائي الفرق المذكور ... الذاتيات والعرضيات ...
ان ... ليس جزء الذات الفرد الموجود وحده وانما هو
امر ... حقيقة العقل كالعرض ... او الجوهر
... وجود ... والفرد وجوده بل المعنى الاعم
وهو ... في ... ان كان ... الا ...
... المتفرع اولا ... بعد ... ما
لا يكون ... في ... غير ...

باعتبار العصر

عرض ذلك [illegible] عينه وجود الواجب عند الفلاسفة
ومن يحذو حذوهم [illegible] المراد [illegible] خارج [illegible] الاعراض
عليه لعروض العارض [illegible] ذاته [illegible] حاصل الجواب ان [illegible]
العرضيات [illegible] في الخارجيات [illegible] لا يطلق [illegible]
[illegible] الآخر [illegible] الا بعد [illegible]
[illegible] وجود [illegible] فلا [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] ولهذا كان جميع [illegible]
[illegible] في [illegible] كل [illegible]
[illegible] ثم لا يخفى ان [illegible]
المراد [illegible] ان يكون [illegible] الكلمات
[illegible] في الخارج [illegible] المعنى الذي [illegible]
[illegible] وجوه الموجود [illegible] العقل [illegible]
او على [illegible] المعقولات [illegible]
الخارجية [illegible] العرضيات [illegible] الموجود [illegible]
في [illegible] الموجود [illegible]
هو الموجود [illegible] وجود [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible]

لان الخارج [illegible]

لان ان [illegible] هناك كما [illegible] ولان
الذهني حيث لا [illegible] في الذهني فلا يكون
الوجود [illegible] عارضا [illegible] اصلا وهذا
[illegible] قريبة [illegible]
الوجود [illegible] على الا [illegible]
[illegible] المقام [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
كما هو [illegible] على ان العقل [illegible]
[illegible] والاضافات [illegible]
[illegible] بعد [illegible]
[illegible] التكرار [illegible]
[illegible] للنفس [illegible]
[illegible] مطلقا [illegible] هذا ان
يكون [illegible] معدوم على
[illegible] ان [illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible] لا يمكن [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول على [illegible] الاول [illegible]

[illegible]

واما ان يكون الاستقلال بجزء بعض المعقول الى نفسه
وهو جزء معقول لانا بيّنا هو ان المركب من اجزاء
غيره وذكر المعقول الثاني في عبارة الشيخ على الاول
استطرادا لكن الى الحصر منه ان المعقول الاول على الثاني
يتعقل بذاته لكن لا يلزم ان يجعل المركب من المعقول الاول
دليلا على كونه معقولا اولا الذي على وجه قياسي على كون
المركب من المعقول الاول ... دليلا على الكون معقولا ثانيا ...
مع الفارق فالوجه المقرر الثاني ... قال الشيخ ...
مع ان الكثرة ... من الوحدات العدد ... جاز
الواحد العددي بالعقل من آحاد وآخر ... [illegible]
المتناهية ولا يستقيم ... هذا الاحتمال بالبطلان
كما صرح به في بحث زيادة الوجود ... ثم قول ...
على ان السند الآخر ... [illegible]
المعلل ... ان المركب ... [illegible]
... [illegible]
البسيطة ... [illegible]
هذا الدليل ... المطلوب ... [illegible]
على ما تقدم
... [illegible]
... [illegible]

اشارة

اشارة آخر في ان ... عبارة الملخص فان قول الملخص
قد يتضمنها ... حيث ... المضاف
معناها قد يكون وقد لا يكون ... الاضافة
حيث يكون ... فتدبر ... اقول ...
في ... شرح ... الملخص ... المركب
في المطلب ... من الاضافات ... المركب
من المجهولية ... ان الاضافات ... لا يكون
ليس ... الاضافات الى احد المجهولات
... الامكان ... حيث
... فلا يكون ... الكلام وهو ان ...
على هذا التقدير هو ان المجهول ... الوجود والخارجي
لا ... المطلوب ... المعرفة ...
... كما صرح الشيخ ... البسيط ...
... لا يدرون ... الا بكونه ...
... الى ...
فانه امر خارج عن ... المجهولية والمطلوب ...
الماهيات البسيطة والمراد من ... البسيط
... في اصل المجهولية
... الشيخ ... هذا الاحتجاج
الذاتية ... الاجزاء ... الى الاجزاء ... كما ...

كونه بحجم

الشيخ

والوجه في منشأ هذا القول ما قد مر منا ونقل عن توجيه
ويلوح لك منه ونحوه او منع في الحاشية المناقشة المعروفة
تقول الشارح كل اراده وبه لك فقد اتضح بعدم [illegible]
وهو مشكل اما اولا فلان الحاشية المذكورة تطلع الى
ترجمة كلام الشرح بحيث يا اخرها واما ثانيا فلان قوله [illegible]
المذكوره على ان فيه ما مر اشارة بلا ريب الى قول القائل
ان نقول لك الواقع منه هذا ما اشاره فلا يصح اجرى
هو الشيء واقول الوجه ان يكون قوله مما قد مر منا اشارة
الى ما سبق في دفع شبهة ذيمقراطيس من انهم لم يفهموا
من المجعول الا المركب ان قالوا ان البسيط في المعنى لم يحكموا
بثبوت الجعل الا حيث يتصور هناك مجعول ومجعول اليه
وهذا انما يتصور في المركب فان الاجزاء [illegible]
مركب كما في البسيط فلهذا حكموا بالمجعولية الا ولو ان
اشاره وما ذكره بعيد قوله ويلوح [illegible] بهذا المعنى
فينتظم ترتيب الحاشيتين ويصح الحمل البيان
بوجه من الوجوه انه لا في ذاته ولا في صفاته الحقيقية ايراد
كان هذا امر [illegible] اما اولا فلان المعتبر [illegible]
هو ان هذا المعنى البسيط [illegible] بلا جزء له واما ثانيا فلان
مقابلته بالمركب [illegible]
فلان محل النزاع كما صرح به الشارح المهمات الملكية [illegible]
للمعقولات [illegible]

مقصود الرابع

[illegible] النزاع [illegible] العقلاء في ان البسيط [illegible]
[illegible] مجعول الاثر مجعول [illegible]
[illegible] في الجعل البسيط [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المركب [illegible]
[illegible]
[illegible] الجعل [illegible]
فالجواب ان جميع الاجزاء [illegible] المركب
[illegible] المشهور [illegible]
ان جميع الاجزاء [illegible] المركب [illegible]
[illegible] المركب [illegible]
[illegible]
[illegible] البسيط [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] البسيط
[illegible] الاجزاء [illegible] المركب [illegible]

[illegible] الا بالعرض [illegible]

وهو ان يعدم احد الاجزاء آخر زمانا قال المعترض وصح [illegible]
في [illegible] التقدم [illegible] النظر الى عدم كل [illegible]
عن الاجزاء او لا [illegible] والمحقق ان [illegible] كما
[illegible] ترجيح كلام الشيخ والمحقق
[illegible] عدم [illegible] تامة من العلل التامة
للمعلول المركب بل انتفاء [illegible] المشترك [illegible]
كما [illegible] من غير نظر الى الوقوع على الوجه [illegible]
[illegible] على احد من الاعدام [illegible]
بخلاف الوجود [illegible] فان [illegible] لا يخفى [illegible]
[illegible] الى ذلك اشارة [illegible] التقدم العدم
دون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الآخر [illegible]
[illegible]

من احد ام الاجزاء وهو مستقل من دون شرط كما
هو المفروض فاذا العدم جزء منه الصف المركب
سمي جزء العدم ثم اذا العدم جزء آخر منه الصف
سمي جزء آخر من العدم حتى انتهى له تخلف المعلول عن
العلة المستقلة واستحالة توارد العلتين على شخص واحد
فلزوم تعاقب العدمات ليس تجزيه كلية العدم بل منه
مع تعاقب العلل المستقلة المفروضة على المعلول الواحد
الذي هو قول السائل فكان عدم المسبب الى عدم احد
العلل غير العدم المستند الى عدم جزء آخر اشارة الى ما
التصميم فلا تغفل فتدبر الظاهر [illegible] ومن الجهل الى الجواب
التحقيق كما تنظره [illegible] عندك في السعي الى
النقص بالجزء الذهني المحمول فالجواب باعتبار الكل او
تمام [illegible] ولو صح ما في التلفيق [illegible]
ان التلفيق باعتبار الشرط المذكور والمناسب مع الخلط
من الاجزاء المحمولة لتغلبها على تقدير المغايرة ولا
تتقدم على الكل اذ الحق جاز ان يستلزم عدم الآخر
كما صرح به الشيخ في ما بعد [illegible] وهو انما
يشكل فيما دام مركبة واما فيما ذاته بسيط فعنى ان العقل
يفرض منه بهذه الاعتبارات الشكك على النحو الذي ذكرنا
في نفسه واما في الخارج فلا تحقق شيء يكون هو جنسا وعن ماده

فاجزاء المقيد مطلقا لا تتقدم في الوجودين والاحب
بالمقدمة على تقدير التغاير كان وجود الجزء بما هو عين الكل متقدما
من الكل مع ما فيه وكان هذا عبارة الشيخ الطوسي
ايا ان ذلك حيث لم يرد القسم بسيطا وانفصل في مقالة
المركب اخرنا الجميع المقدمة هو ان الجزء الذي هو مبدأ
الوجود الذهني والخارجي ما في الخارج فالوجود الكلي
مبتدأ جزء هو وجود الكل فالشيء اذا كانت
موجودة في الخارج كان طرفا لما هو موجود فيه
متقدم عليه وكذا في الذهني وهو اشتراط النقص
ولعل تركه لوضوحه هو وجوب التقدم بحسب الوجودين
انما يحمل كل من وجودي الكلي يكون هو جزءا او بحسب
هذا الوجود والثاني ان التقدم على الوجه المذكور
بالنظر الى الجزء من حيث هو جزء بغير ان هذه حاصلة
بما هو جزء او بالنظر الى الجزء من حيث هو جزء خاصة
شاملة لجزء وليس خاصة شاملة لغيره من الاقسام الكلية
للعلة ويحتمل في بعض افراده الاول فهذه خاصة
على هذا التوجيه خاصة مطلقة للجزء بل خاصة شاملة
اضافية بالاضافة الى الاقسام الكلية للعلة بمعنى انها
ليست خاصة شاملة في نفسها وان وجدت في بعض منها الكلية
وح يصير شاملة شاملا لكمن الاجزاء منه خاصة كون خاصة

المطلقة

لا مطلقة مع ان دعوى هم هنا ان هذه خاصة شاملة
وانا بيان الحكم فيما علم لانه المفروض بان لي
لو ازهما يجب الكلية لكن فان المفروض ان متقدمة يجب
الوجودين على تلك اللوازم على تقدير المغايرة يجب الجزء
لكونها مقتضيات طبيعة ما هيته وحاصل الجواب ان المراد
من التقدم في الوجودين على تقدير المغايرة انه كما وجد
الكل مع الوجودين وجد الجزء هناك وكان وجود الجزء
متقدما على وجود الكل على تقدير تغايرهما وجد الشيء في
نفسه كان النظر شيئا ان المفروض هو مجرد التغاير وح
معقول وجود الماهية في الخارج وان استلزم الاتصاف
بتلك اللوازم لكن لا يستلزم وجود تلك اللوازم فيه لا تختص
بتلك الخاصة بهذا التقرير يظهر الارتباط بين الجواب
والسؤال فيلزم ان يتحقق الاستغناء الاول
ان يتحقق فلا يلزم ان يتحقق الاستغناء ضرورة ان انتفاء
السبب الخاص لا يستلزم انتفاء المسبب الا ان يراد
فيلزم ان لا يتحقق بهذا الوجه الاستغناء مع انهم يحوا به
الاستغناء ومطلقا على هذا التقدم سبب لذلك
الاستغناء الاستاد من الترتيب سببية الاستغناء وتقدم
محافظة على ظاهر قول المصنف وهو على بعض ظاهر قول الشارح فما
على الخاصة الاولى فتوجه عليه ان الاستلزام والسببية ممنوعة

لوازم

وبيان الشرح لا يفيد ازيد من الاستلزام وكلام الناظر
الى آخره وهو ايراد متوجه على اصل المبحث لانه ناشئ عن
العدول من التقدم بالفعل الى حيثية التقدم ومن لفظ الكل
في قوله وح يفتقر اجزاء الكل الى هذا واعترض السيد السند س
بانه يكفي في الجواب دعوى استلزام الحيثية المذكورة
للاستغناء واستلزامها له ظاهر لان الجزء بالحيثية
المذكورة ان كان له وجود مغاير لوجود الكل كان متقدما عليه
وان لم يكن له وجود مغاير له وكان عينه في الخارج كان حاصلا
عند حصوله على الوجهين يستغني عن السبب الجديد فالوجه
سقوط النظر الذي يعترض عليه جوابه اقول قد عرفت ان كلام المعترض
والشرح لا يساعده الا الاكتفاء اللهم الا ان يأول العلة
والتفريع على ما هو بحث العلم في كلام الرازي الا ان الانصاف
انه بعيد جدا جدا وقد يشار الى ان النظر الثاني ناشئ من
حمل حيثية التقدم على الاستغناء بناء على ان حقيقتها
التقدم على تقدير المغايرة وهو ليس مما يختص بالفعل
فكيف يصير سببا للاستغناء الحاصل بالفعل وفيه ان مفهوم
الشرطية يتحقق بالفعل وان لم يتحقق المقدم والتالي
وذلك اي التصور الضمني والاجمالي لا يكفي [illegible] حتى
يثبت الهوية في وجود الشيء كذا قيد مع رفعها اي
المقومات [illegible] اعني بحصولها اي المقومات

والانتظار ما هي بعينه حتى يكون وجوده اي المقومات
وذلك [illegible]
مع تصورها اي مع كون المقومات متصورة
[illegible] اي المقومات
[illegible] الامر الموجود
الخارج [illegible] لكن هذا الاطلاق غير شائع انما الشائع
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ولم يطلق [illegible] هذا المركب الاعتباري [illegible]
[illegible] ثم وجود الصورة الاجتماعية في الخارج
وكان المقصود ان وجودها في الخارج [illegible]
[illegible] كان النوع [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible]
[illegible]
[illegible] الجنس
[illegible] اي بجعله [illegible] حيث [illegible]
الجنس يحمل [illegible] البسيط والصورة والاعراض
[illegible] الجنس كيف يصح جعلها عينه واجاب
[illegible] بان معنى كلامهم الذي [illegible]

اي لا بشرط ومحصوله ان طبيعة الجنس لا يحتاج في ان
يكون لها مرتبة الاطلاق اي في ان يكون طبيعة من
حيث هي الى شيء من تلك الاعراض وان احتاج اليها
في مرتبة التحقق الى كونها صنفا او شخصا الا في
محل له [illegible] مع الطبيعة والاعراض [illegible]
الشخص المركب من الطبيعة والاعراض لكنه يحمل على
[illegible] ان [illegible] لا يحمل الجزء وما كان [illegible] الجزء والكل
[illegible] ما كان [illegible] على الجزء الاول [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] [illegible] الكل
[illegible] [illegible] في ان يكون [illegible]
محضوصا [illegible] مستقيم [illegible]
[illegible] [illegible] كلامهم [illegible]
[illegible] او الصنف [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] هذه الاعراض [illegible]
[illegible] الحصص الاعراض [illegible]
على الشيخ [illegible] القول [illegible]
[illegible] ما [illegible] الا [illegible]
[illegible] من كلام الشيخ [illegible] الاول الا
[illegible] ان العرض جزء [illegible] الجوهر [illegible]

جوهر ما نام

حصة الصنف والشخص بدخول العرض فيها
الثالث ان المقصود ان العرض يكون جزء الجوهر اذا
كان الجوهر واحدا حقيقيا واما الواحد الصناعي
كالسرير والاعتباري كالعسكر فهو فيه ولهذا كلام
الشيخ المتعلق في السؤال الذي [illegible] العرض [illegible]
السؤال الذي [illegible] الحمل [illegible]
فقال وقد يتوهم ان الشيخ من الكلام [illegible]
كون العوارض داخلة في الحصص وقد [illegible]
في كتبه ولعل وجه التوهم انه لا يحمل او الحصة
اعتبار [illegible] دخول العوارض فيه والحق
[illegible] الشخص [illegible]
طريق [illegible] عن حصة النوع [illegible]
[illegible] في الشخص او الصنف [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الا [illegible]
[illegible]
[illegible] [illegible] لا [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]

من الحكماء وان لم يفرع فرس بل يكون الكل من
التناهي واحدا ولعل هذا معيار الوحدة
الحقيقية اشتمل على انه معيار الوحدة الحقيقية
حرف ان الجزء في المركب لا يكون جزء آخر والاجزاء
اذا رتبت حصل منها حقيقة اخرى ... بعض الاجزاء
منها اعتبر وحدتها الا بعد تحقق الكل الا هو
لا وجود له المستقل ... جميعه وتحقق من
المنقسم الذي الاتحاد ... بعض الاجزاء على
الضعف جمع ما تحقق فيه الحقيقة وان لم تحقق
المادة ولا ... عبارة الا مثال ولكن
وكل ما يراد ... الاجزاء الا بكون جزءا حقيقيا
... من الاجزاء المنقسم ... جنس وجنس
... المنقسم معيار الوحدة الحقيقية على المعتبر
اجزاء المركب في المنقسم وحكم بان الحاصل حمل الوحدة
وحده احد ... بانه لولاه لزم ان لا يكون
... المركب ... والكثير
... وتشبه ... وتركيب
او الواحد ... يكون المتحقق وكانه اجزاء
واحد الا انه امور متعددة يوصف بالوحدة

وان اتحد مع صفة واحدة كالمركب من اربع اجزاء
حادث ... وان اتحد مع صفة واحدة
كالاربعة والطبيعية ... ان المركب من
الموصوف ... وحدة حقيقية كالجسم الواحد
والواحد ... في ... ... الموصوف
حد الوحدة في المرتبة الخاصة ... يكون
هناك ... اخرى ... الوحدة الحقيقية التي
او ... لا ... الجزء ...
... فانه ان ... المتصل ...
المتصل ... المتصل ...
في المتصل ... المتصل ... الطرف
... المتصل ...
... الاطراف ... وان ... واحد
الاجزاء والاجزاء ... جزئية
... بين ... الخفية
... لو كان ... كان ...
... الواحد ... الاجزاء ...
في المتصل ... المتصل ... المتصل
... فلا ... ان
... المتصل لا ... المتصل

ملازم حقيقة المتصدق الحاصل بسبب تغاير المتعددات
الاطراف حتى ان الفاصل في الطرفين واحد فزوال
المسبب انما يكون بزوال السبب الاول فالواقع
تحت التمجيد بهذا النظر لم يكن ان تغاير
المتعددات بزوال بالمتشخص ينجح عنه ما ذكره من حكم
بان انحفاظها صرح في المتصدق بسبب تغاير المتعددات
الاطراف بزوال بالمتشخص ولا ينجح انه بزوال الاطراف حلول
سبب بامر آخر لا يزول وانما السبب الاول
الاان يقوم يكون بسبب تغاير المتعددات طرفا المتصدق
شرط لعدم تعطل الاشخص بعد المتشخص بزوال تغاير
المتصدق وان لم يزل تغاير المتعددات ولكن لكن انه
يحكم بالتساوي ذلك فالصواب من بحث المطلوب
للمواقع لان من بحث مشترك الامتناع من حيث اجده
انه جزء منه بجزء حقيقة ليس كما هو المجمول
ليس بجزء حقيقة بهذا الاشتراك الى ان هو انما هو
من الاجزاء المجمولة احتياج امر متنافي كل الجميع
فيها فان الجزئية يقتضي المغايرة الذاتية والحمل يقتضي
الاتحاد الذاتي ولهذا التغاير والاتحاد افاد حكم
وحدة وكثرة فيها في وجود وحقيقة وان الاخر
اعون مما زعمه فان الجزء هو الماهية بشرط لا

ليس كمال

ليس بكمال في الموجودية لانه هو الشيء الذي ليس بجزء
خارج متشخص انما هو بحسب العنوان لا متحد بحسب
حقيقته متغاير في الجهة الاولى وهو المعتبر في انه
مجموعة انه هذا ليس متغاير بغير الاول انه جزء
جزء وكل جزء متغاير بالذات الكل الثاني ان جزء
محمول على الكل كل محمول على الشيء متحد بالذات معه
فما ضعف اه التصريح به احد القياسين منهم ينتج
كبرى القياس الاول قولنا بان الاجزاء المجمولة
الكل بينه متحدة معه وانما متحدة منه متغايرة
متغايرة في التعدد وبهذا الاعتبار يصح حملها
اجزاء انه احد محمولا فيه منشأ انتزاع حمله
المصير بل هو معاني موجود في الكل متغايرة له
بحسب الخارج كما في بعض المذهب الثاني او هو
الكل بعينه باعتبارات مختلفة كما في بعض المذهب
الرابع ومنهم من منع كبرى القياس الثاني قائلا بان
جزء المجمول متغاير بالذات والهوية للكل ويكفي للحمل
مجرد الاتحاد في الوجود كما في بعض المذهب الاول
بل يقال احد جزء لازم ويكفي للحمل الاسم مختلط
منها كما في بعض المذهب الثاني فهذا منشأ الحكم ثم
الى تلك المذاهب واما الاستاذ فينبه على ان جزء

ليس موقع اشكال وجره [illegible] قد سبق
من غير موقع من كلامه من نفي الهيولى [illegible]
في الحمل اخر جزء فالتحقيق [illegible]
موضع واحد ولا تعارض بينهما وان اخره [illegible]
ما جزء فان كان هو الجزء [illegible] الصوري الاول ثم انه
[illegible] احتياجه الجزء [illegible] في ذاته ووجوده
في الحمل [illegible] في وجوده [illegible] في ذاته [illegible]
[illegible] الاجزاء الاحتمال الثاني [illegible] في الحمل
الاحتمال الاول [illegible] في [illegible] الا [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] الطلاق وقد سبق ما فيه قد سبق
في [illegible] بعدم كونه [illegible] جزءا [illegible] حقيقة ولكن
[illegible] الفرع [illegible] كذا [illegible]
[illegible] المحصورة [illegible] المراد [illegible]
الاجزاء [illegible] و [illegible] بالمعنى
المرحوم [illegible] المغايرة [illegible] في ما فيه
اقول لا شك ان الاحتياج الذي لا يوجد بين
اجزاء [illegible] احتياج [illegible] هو الاحتياج
الذاتي في [illegible] المذكور واحد [illegible]
حال في الاجزاء [illegible] ان [illegible] حقيقة واحدة [illegible]

وفي الضروري انتهى وظ ان الكمال المحتاج في ذاته وهو
[illegible] الى الكل فرع فالاحتياج المتفق من البسائط العنصرية
بالنسبة الى الصور المعدنية هو الاحتياج الذاتي فتحقق
[illegible] النظر المذكور وههنا منع ان استغناء الكل
في ذاته من الكل [illegible] الوصف الكمال [illegible]
فالصواب ان الكلام في الاحتياج الذاتي فانا نثبت
احتياج البسائط العنصرية الى الصور المعدنية لا في
ذواتها بل في تحققها الشيء المعدني [illegible]
[illegible] الكل [illegible] التصور [illegible]
[illegible] من [illegible] المبحث [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
استغناء [illegible] ذاته من [illegible] لا يقتضي استغناء
[illegible] ذاته عن الكل [illegible] لا يقتضي استغناء
اجزاء العناصر الى [illegible] العناصر [illegible]
ان [illegible] وهو خلاف [illegible] الى [illegible]
في الصورة احتياج [illegible] في وجوده [illegible]
[illegible] الصور [illegible] اجزاء العناصر [illegible]
[illegible] في وجوده [illegible] هذا وانا [illegible]
ان [illegible] قد سبق ما فيه اشارة الى [illegible]
ما سبق والله اعلم بالصواب كما سبق تحقيقه [illegible]

المعنون بقوله ان كان مقتضاهما مرتبة في الوجود بينا وقد
سبق الفرق بين ما هو جزء وما هو محمول في [illegible]
من كلام [illegible] مذكور موجود في وجود متغايرين كما مر
في الاحتمال الاول فما اختاره [illegible] منها التفصيل احتمال
خامس كذا حقق المقال فحاصل الجواب [illegible]
في الحاشية الجنس والفصل انما يكونان من حيث الطبيعة
لا من حيث الجنسية والفصلية فلا منافاة في ذلك لما صرح به الشيخ
وغيره من عدم وجود الجنس في الخارج فما قيل [illegible]
بوضع ما يتوهم من المنافاة بين الحكم بوجود الجنس والفصل
في الخارج كما قرره ههنا وبين ما نقل عن الشيخ وغيره من
نفي وجود الجنس في الخارج بان المراد وجودهما الطبيعية
الجنسية من حيث هي هي لا بشرط [illegible] والجنس من
حيث انه متصف بالجنسية فلا اثر في الخارج لا يكون الا
متحققا فكيف يتصف بالجنسية حال كونه هناك [illegible]
هذا اختيار [illegible] في وجود الطبيعي في الخارج فتأمل
على طبيعة الجنس [illegible] حاصل الجواب ان الجنس والفصل
لا بشرط [illegible] في الخارج في ضمن الجنس
بشرط الفصل [illegible]
بل الجنس والفصل والنوع متحدة في [illegible] فلا يلزم
قيام [illegible] واحد بعينه بمحال متعددة [illegible]

الكل

الكل بدون الجزء [illegible] فهذا جواب [illegible]
كلام [illegible] فتأمل
[illegible] المادة [illegible]
[illegible]
[illegible] فتأمل [illegible]
الوجود [illegible] فان الاول [illegible]
وان [illegible] الوحدة والكثرة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوحدة [illegible]
واحدا [illegible] العكس وان كان [illegible]
المتعددين [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] واحد [illegible]
[illegible] كيف يكون [illegible] الاجزاء [illegible] كانت متغايرة
في [illegible] في الواقع حتى ان يكون الاجزاء [illegible]
في [illegible] وكيف [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] في [illegible]
حواشي [illegible] والحاصل ان
الاحتمال [illegible] كيف يكون [illegible]
اهل العلم ان يكون [illegible]
[illegible] متعددة [illegible]

الامور المتعددة وذي الصورة هي المعقولات او الذوات
وكانه تسامح في العبارة لوضوح المقصود والمقصود انه
لا يتوهم من ارادة الاعم من المعنى في الشق الاول
اطلاق الصورة على المعنى الاعم من الصورة العلمية
والمحسوسة وانما لم يرد هذا المعنى فلا يتعين
في القسم الاول من التقسيم المذكور [illegible] واحد
واحد هو المبدء [illegible] ذات الوحدة او الكلام
في تلك الاجزاء اي الاجزاء المحمولة على الكل
فيكون من القسم الثاني وهو ان يكون صور الذات [illegible]
وفي بعض النسخ من القسم الاول وهو [illegible] الناسخ
او الاحتمال الاول من احتمالات الشرح الامور المتعددة
بمعنى الذوات مع اختلافها بالمبادي مع اتحادها
بالذات واحدة انه يجوز ان يراد بالمبادي الذات فيندفع
التنافي فان [illegible] حقيقة [illegible] الوجود [illegible]
في الذوات كان [illegible] الايراد الاول [illegible]
القسم الاول [illegible] اذ لا يقابل [illegible] الاجزاء
صور الامور متعددة بالمعنى الاعم لكن لا امكان اجتماعها
اذ لو كانت صور المعنى [illegible] متعددة [illegible] ذات
واحدة [illegible] الثاني [illegible]
القسم الثاني [illegible] الاول [illegible] المقسم [illegible]

الى هذه الغاية [illegible] ويمكن ان يجاب بعد هذه الارادة
بغير [illegible] الشق الاول وهو ان القسم الثاني من التقسيم
الاول او الثاني غير محتمل [illegible] ان يقيم هذا
المقام بالمعنى الاول اي صور الذات واحدة
اي لا يكون صور الامور متعددة مطلقا اذ [illegible]
[illegible] فان [illegible] العام انما [illegible] فتعين القسم
الاحتمال الثاني اي القسم الثاني من التقسيم الثاني الاول
وذكرا ولا [illegible] الشرح في ضبط الاحتمالات
وحصرها واورد عليه المذكور في الشرح [illegible]
مناقشات في المثال ولذا تركه [illegible]
[illegible] الى الاحتمال الثاني اولى النظر الى المراد
الاحتمال الثاني المذكور [illegible] وهو القسم الثاني من التقسيم
الثاني المذكور وهو ان يكون الاجزاء وصور الشيء واحد
بيان ذلك [illegible] الى [illegible] في [illegible] الاحتمال
الثاني في الشرح المذكور [illegible] اولا [illegible]
[illegible] انه لا [illegible] من الاجزاء [illegible]
[illegible] واحد [illegible] المعاني [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] الشرح [illegible]
المحمولات [illegible] المتنوعات [illegible]
ومن [illegible] العرضيات [illegible] على [illegible]

من المعاني في آن آخر فافهم واحتمل انه لم يعتبر كون تلك
المعاني التي هي مختار الانتزاع تلك الصور متعددة
بحسب الخارج حتى يجوز ان يتحقق تلك المعاني ان كانت
متعددة بحسب الخارج كان هذا الاحتمال خارجا عن
المبحث كما نظر من الرد المذكور حيث يعترفان بان هذه
المعاني الموجودة وان كانت موجودة في ضمن الشيء
الواحد كانت اجزاء غير محمولة وكانت المحمولات الانتزاعية
هنا التي منها الكلام قد اشتملا على المبدأ [illegible]
لا ذاتيات وان كانت خارجة عنه كانت المحمولات
والاتحاد فقد خارجة عنه على التقدير [illegible] لم تكن المشتقات
التي منها الكلام اجزاء محمولة وان لم تكن تلك المعاني
متميزة متعددة في الخارج رجع هذا الاحتمال الى
الاحتمال الثاني المذكور ثم قال فلذا لم [illegible] هذا
الاحتمال ثم الاحتمالات هذا آخر كلام الاستاذ [illegible]
مفهومات [illegible] من [illegible] معاني [illegible]
آخر [illegible] موجودة متعددة في الخارج [illegible]
[illegible] والمنطق والتصديق
المحققين [illegible] هذا الاحتمال [illegible]
على [illegible] متميزة في الخارج [illegible] يكون هذا الاحتمال
عنده راجعا الى الاحتمال الثاني [illegible]

[illegible]

منتزعة من شيء واحد باعتبارات مختلفة وكل المشتقات
المذكورة في [illegible] اشارة الى [illegible]
حل هذا المقام [illegible] من [illegible]
الاحتمال الثاني من الاحتمالات الاربعة المذكورة [illegible]
الشيخ [illegible] تلك [illegible] الموجودة وان كانت خارجة
[illegible] هذا الاحتمال خارجا عن المبحث وان كانت [illegible]
[illegible] الى الاحتمال الثالث [illegible] المحمولة [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible]
عن المبحث [illegible] تلك المعاني اجزاء محمولة وان المشتقات
[illegible] التي منها الكلام [illegible]
[illegible] ان يرجع [illegible]
[illegible] المشتق [illegible]
[illegible] المتحدة [illegible]
وان لم يكن [illegible] المشتق [illegible]
[illegible]
المحمولة التي منها الكلام [illegible]
الاجزاء [illegible] المشتق [illegible]
[illegible] المشتق [illegible] المقام [illegible]
المحمولة [illegible] المذكور [illegible]
ان [illegible] موجود [illegible] بوجود [illegible]

وأما ارادة الشيء [illegible] من صفة [illegible] بالجواب المذكور ثم
قوله ان سيد المحققين [illegible] في [illegible] المتقدم [illegible]
من تابع الاتحاد والمنع عن المرجح و ان الحق
والحاصل والمتحرك كما في المادة و الناطق المبين في الشأن النظر
[illegible] المجردات لا يكون مشتقة [illegible] فلا [illegible] لتعيين
توجيه كلام الشارح انه لا يكفي في التحقيق اشتغاله [illegible] صريح كلام من
الشارح حتى صرح [illegible] بتقدير [illegible] بأقوال غيره [illegible]
واشار اليها [illegible] ان هذه معلومات كلها لا تشتمل على الفعل
على النسبة وان صح تحليلها وتفصيلها الى ما يشتمل عليها لكن
مفهوم المشتق هو هو البحث و هذا كما ان الحكم او بسيط
[illegible] تحقيق [illegible] النسبة [illegible] وليس فيه الا التفصيل بالمعقد
[illegible] على النسبة [illegible] وقد [illegible] ذلك [illegible]
ولهذا انظار [illegible] لا يخفى على المتتبع وكون [illegible] المشتق
[illegible] من اتفاقات المتوسطين والاعتراض [illegible]
[illegible] عطف على [illegible] و [illegible] الدعوى [illegible]
الموصوف [illegible] مفهوم المشتق [illegible] و [illegible]
الشريف [illegible] المطالع [illegible] وما ذكره [illegible]
من ان الموصوف داخل لكن لا على وجه العموم الا على وجه
الخصوص [illegible] المعنى الحدث الذي هو مأخذ الاشتقاق [illegible]
كما [illegible] تفسير القوم اياه بما قام به ذات مبهمة باعتبار

بعض

بعض معنى كلام [illegible] و [illegible] لا [illegible] العموم
ولا [illegible] الخصوص من [illegible] مع ما [illegible] في [illegible]
الثبوت [illegible] بحيث [illegible] كما [illegible]
العبارة و الاول الثبوت الذي [illegible]
الثبوت الشيء [illegible] فيه [illegible] شائع [illegible]
بحيث انه لا يكون [illegible] صريح [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] بالبرهان [illegible] المتقدم
لا [illegible] بيان ان لا يكون اشتقاقا [illegible]
[illegible] في الصورة [illegible]
و [illegible] اشارة الى [illegible] الصورة [illegible] الاجماع [illegible]
الموصوف [illegible] الشخص [illegible] على الوجه [illegible] ان
لكون [illegible] الثاني اشارة الى المشتق [illegible]
والبرهان على احتياج [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود و
[illegible] الوجود [illegible]
الوصف بالموصوف على [illegible] الشيء و [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ثم تحرير هذا التقسيم والتفصيل بيان ان الموصوف المشتق
واختلافه في مفهوم المشتق والامر الصادق حيث انه
مما يصدق عليه القسم الثاني لعموم المفهوم وقد عرفت انه
موضوعا بالنسبة اليه او اليه كما هو كان القسم الاول مفهوما
فهو لا اكثر الاعتقاد بخصوص هذا الموصوف [illegible]
من حيث انه موصوف [illegible] لكن التغاير الذهني الحكم بكلام
القول بهذا النوع يتوقف ان الكلام في الاشتقاق [illegible]
القسم الاول حيث [illegible] الموصوف [illegible] المشتقات [illegible]
ما قرره اولا من عدم دخول الموصوف في مفهوم [illegible]
مع [illegible] بعض الاعلام ولولا [illegible]
[illegible] القسم الاول [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] الا [illegible] والعلو [illegible]
[illegible] وان [illegible]
[illegible] بالعرض [illegible]
[illegible] بالذات [illegible]
[illegible] المشتقات [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] المشتق [illegible] والعرض [illegible]
[illegible]
[illegible] المشتق [illegible]
[illegible]

وقد علم ان معنى المشتق هو الامر البسيط [illegible] الموصوف
والنسبة [illegible] المشتق ليس الا العرض
الذي هو [illegible] واما [illegible]
ان هذا [illegible] احد [illegible] محمول [illegible] بشرط
الموصوف كان [illegible] احد [illegible] هذا الوجه
[illegible] كان [illegible]
[illegible] ان الاعراض [illegible] المشتقات لا [illegible] المتحدة معها
بالذات [illegible] ان [illegible]
[illegible] العرض [illegible] المحمول [illegible]
عدم [illegible] التزيح [illegible]
كما [illegible] بالذات مع البياض وان [illegible]
الا [illegible] المشتقة [illegible]
التعليم [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] الشفاء [illegible]
المدخل الاوسط [illegible] التعليم الاول [illegible]
من الحق [illegible] الاعراض [illegible]
المشتقات [illegible] المتحدة [illegible]
[illegible] وان كان [illegible] الاشتقاق [illegible]
[illegible] المشتقات [illegible]
[illegible] الاوهام [illegible]

للظهور المغايرة في وجود من جهة هو هو هو هو عرض والمراد
انه يمكن المغايرة بوجه مشار به بوجه آخر فان ما نقلنا من
الشيخ تنظر للتفسير وحاصله انه لو كان القوى غير المقوم
للمقوم كان شانه شأن القوى المقومة في اللفظ فلما كان
ذلك الفصل غير المقوم تعلق وكان لا يمكن ان الفصول
المتكثرة في الجزم لم يكن ان القوى الفصل المنوع هو
بحثنا في هذا المقام لكن ما ذكر في غير المعاني اما
المعلم الاول ارسطاطاليس في المعلم الاول بحث
حسن واما المعلم الثاني ابو نصر الفارابي في المقولات
لا يخفى ان اصحاب هذا القول يحفظ هذا القول
نظير الشيخ ان الاجزاء المحمولة ليست العين المقوم من
شيء واحد باعتبارات مختلفة ان المقوم غير المنوع
وليس كما ذكره في رسالة الموضوع بساطة في النوع
يكون جزء واحد مقترن خارج عن النوع يتنوع به
نفسه هو المراد من الاول فن الوجه والطبيعي
الخارج عنه فان الكلام هو المنوع والمعنوي الخارج
هو المنوع عند ذلك خلاف ما عليه المحققون كالمحقق
الكاشفي في الوجود المحقق عنه فالاول ما تحتاج الى تحقيق
ما تقرر فيه من حقيقة في حصول الاشياء والتفسير
الاذهان الثالث كون المحكم بالاتحاد مجازا في قبيل الكلم

بالاتحاد والمعدوم

بالاتحاد والمعدوم من حيث الوجود الرابع كون مفهوم كل الحقيقة
بوجود واصطلاح ما هو من جزء حاصل المغني منه في بعض
لو كان صدق بين الذات في شيء لكان حرف كان العوارض في
غير فرق بين الذاتي والعرضي وذلك بوجه حقيقة تقررت
اذ لولا ويجعل انه لا يكمل ان الجزء الجنس العمدة في
في الصورة باعتبار انتزاع عن الصورة كما بدل في
حكم باعتبار الكون في ذاتها الحمل في وجود واحد
ان هنا شيئا واحدا موجودا في الخارج موصوفا بالتعدد
الكثير والواحد والجنس والفصل باعتبارات شيء في الخارج
وكل في الصورة يكون في الخارج مع المعنى جزء موجودة
المعنى منه بوجه مع الكون وفيه من جهة جزء
من حيث من حيث انه جزء بوجود اصطلاح الاتحاد هما جمع
والجزئية بجميع المغايرة والسلطان صاحب هذا القول الا انه
ذلك في الخارج باتحادهما ذاتا وجعلا ووجودا ان
اجزاء الانواع المختلفة في انواع شيء ليس دليلا على ان الاتحاد
بين الامرين كما ذكره الشيخ فيه ففيه ان المراد والتحقيق
ليس هذا الوجود الكلي الطبيعي كما يجيء انه دليل
فتامل لكن لما كان النظر في عبارة الشيخ باعتبار
الحصر باعتبار احد الشرطين وهي محل الاتفاق
قسمه في مواد وصور ثم يحد تلك صور كل القسمين الاكتفاء هم

او في مواد وصور

...

وسيشير اليه الملخص في قوله والفصل كما صورة
او معنا دونه العبارة بعد القول الملخص بعد من التفسير
والتفسير ثم اختص لانه اختلاج ثم انا نقل
السند وهو العين عليه ولو كان متشابها وهذا الاحتمال ان
الكل عالم يكن الاعتبار الجزء فاختيار غير الا الاعتبار
الى اصل بالجزء والجواب ان الوقف ظاهر من مجموع الجزء كما على
واحد منهما فالكل من الاول والاختيار الحاجب
هو يحكي اصل بسبب كل واحد وهو عين الاصل بل بحسب
بل على المصادر اجزاء الجملة في بعض ان المختلف
بالعموم والخصوص يكون الكل تمام المركب على الحرفين
ما هو جزء وهذا اشتراك فاشارة الى تحقق على المرسل المذكور
كما ان قوله يدل على تركيبها تم حصل من العرج المعين
لكن مع حاصل جزء اول الكلام والآخر وهو الا يراد في
التقريب فيه تامل ... لا يحصل التقريب
حيث لا يستلزم المقصود هو تركيبها من جنس والفصل
وغيره ان المقصود الاصطلاح هو ان ما لا يحصل الا الفصل له
والفصل انه جزء منها في المعنى يستلزم بل انا التقريب
وحاصل فهم المعنى والا ولا بد في تركيب التقريب
لكنا او ما ذكرنا انه ... وجعل في الى الكاشف الآية
على الله ... كلامه ... قول ... وبه التوفيق

الايعبر

ان يجعل كلامه هنا مواخذة على المعين بانه اخذ في
دليل تركيب المعين جزء جنس وفصل ويعتقد ان على تعريف الاكرم
فالمعتبر العشرين على ... وهذا الاستدلال ... في
الاستدلال ... وآخر في كلام المعلل ويجعل كلامه في
... الا ... يكن ... جزء ... الآخر ...
جزء او ... على ... المعلل مواخذة على المقدمة المذكورة
... المقدمة الاولى الاولى ان نقول كلامه في
... الآية ... على ... بان هذا المنع ... ان منع
... المقدمة المذكورة ... لكن لا يخرج في ... الاول
... المصنع ... الاستدلال ... ان ...
... الاول ... مجرد مواخذة على المعلل كما في
لا جزء في الحصول ... اول ... الوجه ... المراد
المذكور ... الآية ... ان المعلل اخذ
في الاستدلال ... جزء ... الآخر ... في
كل منها جزء ... المعلل ... العقوم في الآخر اولا
... الاول ... ثانيا ... فتدبر
ثم تبين ان القول المعترض ... الكلام ... لا اعتبار
... في ... ذاته ...
الانسان في ... ولا يثبت لا عبارة في ... هذا
العلم ... ان لا يثبت ... او ... لكن لا في ...

وبما لوحت ان الفصل وهو المميز الذاتي اخص من الماهية
من ذواتها لا يصح اعتبار ابعاده وهو احسن مشتوه الماهية
في حدود ابعاده وعدم شوبه للتغيرية وذاته فاندفع ما
تكلف السيد السند في ان تميز المبدع يكون بدخول
الفصل فيها لا بذات الفصل ويكون التمييز ماخوذا
بالنسبة حقيقة الاول وذلك لان الكلام في التمييز
الذاتي وانما هو بذات الفصل ولا دخول الفصل في
الماهية مع عوارض الماهية فلا يحصل في ذاتها تميز
وبعضها عن الغير هذا وللسيد هنا كلام حقيق بان يعقل
وينظر فيه ويتأمل وقيل ان الموجود الخارجي في المركب
الاجزاء المحمولة اوجد احد الاجزاء بالفعل في الخارج
والعقل العقم بحسب الآثار الآتية اي الجنسية اي مبادئ تلك
الآثار ربما كانت تلك الآثار المختلفة بالعموم والخصوص
اعتبر العقل مبدأ ما هو اعم جزءا وهو مقول الاخص
جزءا آخر يوجب تعدد مبادئها فنقول الانسان
اي الجوهر القابل للابعاد والنامي والحساس المتحرك
بالارادة والناطق اي المدرك للعلوم بالنفس بدون
قبول الابعاد كما في المجردات وقبول الابعاد بدون
النمو كما في المعادن والنمو بدون الحس والحركة
كما في النبات وايا هما بدون النطق كما في الفرس

واما

واما ما ذكرنا انه لا يتعين ان يكون مبادئها متعددة في
كالحس والحركة الارادية لاحتمال ان يكون احدهما
اعم من الآخر بحيث يوجد مبدأهما قطعا وان يكونا
متساويين ومن وجه لا يلزم تعدد مبدئيهما لجواز صدورهما
عن مبدأ واحد واما بتوسط احدهما للآخر وبالجملة
فلا يعتبر العقل مبادئ لما اجزاء منه ولا تغاير الا في
مبادئ تلك الآثار كيف ولو اعتبر للاجزاء المحمولة
لا ينحصر اجزاء الماهية في عدد وهذا ما افاده وعلم
انه يعلم منه انه لا يجوز ان يكون جنسان او فصلان
في مرتبة

بناء على تغيره اي تغير الامر العام او تغيره

لامر العام اضافة المصدر الى المفعول او الفاعل على ... الاول

لو كونه من افراده او ليس من تغير الامر العام ما يوجب كون البحث

من العدم لتكيفه واذا لكان ... واحدا ... بصريح الجواب

على ما ... اي بمعنى السلب فان كون العدم بمعنى العدل من ... جواز

الموجود ... الى العرض ... بين ... عدل الوجود

لا يصح ان يكون حالا للموجود من الوارع والا لزم الجمع ... المحض

اقول ... يجري في عدم الموجود ولكن الكلام ... مبدأ

المحمول اشتقاقا على طريق ... لا يشك ... المصدر ... زيد الموجود

غير الموجود وان لم يصدق عليه انه جزء من الوجود وفيه بحث

من احوال الموجود اي الطارية فان الظاهر ان الكلام هو مباني العدم

المطلق فانه رفع الوجود ... الى جميع السؤال الثاني المصدر بلو

فان قلت ... عدم الموجود ... بشرط ... العروض ...

المعروض ... لا يكون ... مطلقا ... ان ... الاخر

لشمل على ما ... اخراج حمل العدم على الخارج دون الجميع ... وجد

على ان ... كلامه ... العدم ... ويكون السؤال الثاني ... انتهى

لكن ان مطلق العدم اذا فرض كونه من الامور العامة فلا شك ان

العدم المطلق ليس منها وقد ... استطرادا ... فيه ان كون العدم

بمعنى واحد من الامور العامة كاف ... على التزام الا ... حمل

العدم الواقع

العدم الواقع في العنوان ... وكون ... منها ... انه ...

... المطلق ... فقد ان الاحوال ... على ...

... يكون ... السيد ... على الاول ولهذا ... كون العدم ...

احوال الموجود ... حمل العدم ... على الاعم ... حمل العدم

من احوال الموجود اي بجهة العروض ... فقط الكلام ...

السيد ... صحيح العروض ... وان كان ... فانه ...

في العدم المطلق ... افراد الوجود من ... الا ...

... المطلق العام ... من ... ولا شك ان ...

... المعنى لا ... انه فلا حاجة ... الى ...

العروض ... لا ... كلام ... لا يكون ... كلام

... العروض ... اثبات الطرفين ... ان ...

... العروض ... من الطرفين فان ...

... حاشية المطالع ان العدم ... المهية ... الا ...

الوجود ... طرفيه ... القيد انتهى

... صريح في اطلاق العروض على الطرفين ... فظهر ...

انه حمل العدم على ... السلب ... كما اختاره السيد ...

... ولا ... وان حمل على ... الكلي المطلق

العام ... المحمولات ... طرفيه دون العروض

... السلب ... كما اختاره ... الوجود

وكذا ان ... بعض الوجودات ... بحسب الوجود ...

وبعض آخر من المحققين [illegible] العدم المطلق
[illegible] المطلق [illegible]
العوض [illegible]
[illegible] العوض [illegible]
[illegible] مطلق العدم والعدم [illegible]
[illegible] فاكانت [illegible]
على العوض [illegible]
[illegible]
[illegible] العدم [illegible]
والعوض [illegible]
والاحوال [illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] الكلام العدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الموصوف [illegible]
كما [illegible]
[illegible] التعدد [illegible]
[illegible]
[illegible] الموجودات [illegible]
من احوال الموجود [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] العنقية [illegible]
[illegible]
[illegible] الموجود [illegible] الموجود [illegible]
من احوال الموجود [illegible] موجود [illegible]
[illegible] الموجود
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] بالوجود [illegible]
الاتصاف [illegible] بالوجود [illegible]
على الوصف [illegible]
[illegible] السؤال [illegible]
[illegible] الامكان [illegible]
[illegible]
[illegible] الامكان [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible] مطلق العدم [illegible] العدم المطلق
[illegible] العدم [illegible]
ان هذا [illegible]
[illegible]
[illegible]

سواء كان ثبوتيا او عدوليا او سلبيا لعدم استلزام ثبوت
ذلك الغير وعدم صحة ذلك التوجيه المفيد المرحوم [illegible]
فالحق بتعليقاته الشريفة [illegible] الحق تعليه آن العبارة [illegible]
فان عبارة التعريف لا تدل الا على ان ثبوت الامر العام على [illegible]
وجوده اي وجود محل الامر العام اي ما على الموجود [illegible]
[illegible] على العرض العام [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] ان العدم [illegible]
يرجع الوجود ومن احوال الجوهر والعرض بالمعنى الاعم من الطريان
والعروض فالسوال عليه انه ليس مرجع الوجود المطلق [illegible]
[illegible] صحيح الوجود [illegible] ان الانقسام [illegible] وجود
الموصوف [illegible] ان [illegible] الامر [illegible]
جوهرا او لا عرضا ولا شيئا من الاشياء وان كل [illegible] جوهرا كان
او عرضا [illegible]
[illegible] العروض
[illegible] السوال مع الانقسام [illegible] السوال عن
[illegible] فان الحكم بسلب الوجود المطلق عن
المعدومات لا ثبوت [illegible] العروض
على الطريان كما تقدم [illegible]
ثم توجيه السوال [illegible] على المعدوم
المطلق والذهني [illegible] من احوال الموجود [illegible]

العرض

العرض على الثبوت [illegible] الطريان [illegible]
عليه [illegible] ولا [illegible] ذكر العدم [illegible]
[illegible] السوال [illegible] المقدم [illegible]
الواقع في العنوان [illegible] من الامور
[illegible] الا [illegible]
في [illegible] السوال [illegible] ان العدم المطلق [illegible]
[illegible] العرض [illegible]
[illegible] العدم المطلق [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] من العدم المطلق [illegible]
[illegible] الاحتمالات [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] او [illegible] الوجود
او العدم [illegible] ان العدم [illegible] مطلق
[illegible] او [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] لفظ العدم
الواقع في العنوان ولا [illegible] مطلقا او يحمل العدم المطلق
في [illegible] من [illegible]
[illegible] لفظ العدم
وكذا العدم وكذا [illegible] المطلق [illegible]
[illegible]
[illegible] لفظ العدم المطلق [illegible] لفظ العدم [illegible]

انه بعد التصدق يجوز التشبه باني ما باتي في الحال الثانية
من كون جميع المقدورات التي توجد واقعة منه او بحضارة
قدرة المقدور بحكمه ولا يعم الحكم على المقدور الاول او ادعى على
سابق او لاحق او بعض الاذهان فكيف يصح استثناء هذا
التعيين مطلقا او التوحيد الا المقصود انه يصح الحكم بالجميع بعد هذا
التعيين كما في الامر تقيد فانه يبطل مطلقا وان لم يكن
او ترتيب [illegible] وجودة جميعا فان [illegible] على [illegible]
وان لم يكن معه او احببنا لكن لا يسلك انه وجود وعن [illegible]
الاحكام الاركان المتميز فتلك محو المعروف [illegible]
فيتسع [illegible] الا وجه [illegible] الحكم لكونه من الممكنات
معدومة مطلقة فكون الرجوع المطلق انما يكون باجتماع جميع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله [illegible] اراد [illegible] الى المتقوم بنفسه انه [illegible] على ظاهر

[illegible] فيتحصل من المعنى مطلقا فخرج جميع الاعراض وان اخذ

بالحيثية [illegible] مطلق الحال [illegible] مطلق [illegible] النقض [illegible]

المادة [illegible] ان يوجد بالحيثية [illegible] الى التعين كانه قيل موضوع

لكل حال هو المتقوم [illegible] الخلاف والحق ان [illegible]

وهو انه يصدق تعريف الموضوع على العرض [illegible] موضوع [illegible]

[illegible] ان [illegible] المناسبة بين الموضوع و[illegible]

وما ذكره [illegible] الحاشية من ان [illegible] الحكم [illegible] باعتبار

في الموضوع عدم قيامه بالغير [illegible] ان يكون هو مراده انه [illegible] المتقوم

بنفسه [illegible] هذا التوجيه لانه اما ان اريد ان مراده انه من

المتقوم بنفسه [illegible] عدم القيام بالغير كالشفاء ومن حاشية المعترض

[illegible] انه المحل المستغنى عن الحال [illegible] هذا

التوجيه [illegible] توجيه [illegible] مع انتقاض تعريف الموضوع [illegible]

بالنسبة الى الصورة فانها محل [illegible] قائم بالغير [illegible] فانه يخرج من

التعريف الاعراض القائمة بالصورة واما ان اريد ان مراد الشارح [illegible]

الامرين اي المتقوم [illegible] الحال وعدم القيام بالغير [illegible] انه [illegible]

[illegible] منه كما [illegible] الحاشية [illegible]

تم

الا ان [illegible] قائم بالغير
[illegible] مع الاخير
[illegible]
٣٤

ع

[illegible] المنفصلة [illegible] وجهها والانصاف ان التوجيه في هذا المقام
[illegible] من ان المراد بالمتقوم بنفسه هو المنفصل [illegible]
في [illegible] الشيخ في [illegible] الشفاء [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] المنطق [illegible] المحل الا
[illegible] من الموضوع [illegible]
[illegible] تعريف الموضوع جميع الاعراض [illegible]
[illegible] متقومة [illegible] ان [illegible]
[illegible] وجود [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] الموضوع [illegible] المادة
[illegible] الاستاد [illegible]
[illegible] المادة [illegible] الصورة
[illegible] بالصورة [illegible] الاوصاف [illegible]
[illegible]
[illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible] المتقوم [illegible]
[illegible] المشهور

منصف
م

الحقيه المحل في المادة والموضوع كما يحضر الحال في الصورة والعرض
وحكم المصنف بالمباينة بين العرض والموضوع مع حكمه بصدق العرض
على المحل ربما يستبعد وجهه ان هذه ثابت المحل ووصف العرض
ما اشار اليه بعض الفضلاء في ان في الموضوع اصطلاحين الاول
ما ذكره الشارح هاهنا وعليه كلام المصنف المحقق في المتن وهو المحل
المتقوم بنفسه ومن هذا انه لا يصدق على العرض المحل العرضي آخر في
تقسيم المحل الى الاقسام والثاني في المحل المستغني عما حل فيه وهو
المشهور المذكور في المحصل ونقده وشرح المواقف وهو
ما [illegible] على العرض المذكور في تقسيم المحل في التقسيم فلا يخفى انه
في المحقق اولى ولهذا المعنى يعرف ان تفسير المتقوم بالمتقوم
لا بد من ذلك خلط بين الاصطلاحين كما وقع في عبارة كثير من
المحققين كصاحب المحصل ونقده وشارح المواقف
بحث في [illegible] المحل ظاهره انه [illegible] تفسير المتقوم بنفسه بالمتقوم
لا في الحال ونظائره لا يستلزم الذي [illegible] من تفسيره بالمتقوم لا بالحال
فيه [illegible] التخصيص [illegible] ذلك الحال لا في الاعراض فكان [illegible]
التخصيص بالحال وانما التخصيص بذلك الحال [illegible] والتفصي
باعراض المادة [illegible] لا يصح [illegible] هذه التقسيم لانه [illegible]
[illegible] بالحكم المتقدم [illegible] واما الواجب [illegible]

فيام

قيام الاعراض عند المصنف والحكماء والمعتزلة [illegible]
[illegible] الى ما قرره الشيخ في التقديم [illegible] الموضوع
هاهنا المحل المستغني عما حل فيه [illegible] ذلك الحكم بالمباينة بين
العرض والموضوع [illegible] ان يستغني العرض [illegible] حتى
[illegible] الموضوع العرض [illegible] العرض بين الموضوع [illegible] المشخص
[illegible] الحال [illegible]
[illegible] المحل [illegible] بالاستقلال [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] المشخصات [illegible] احكام الموضوع [illegible]
في المسائل [illegible] الموضوع [illegible] ان المحل المشخص
للحال مشخص للحال [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
[illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] المحل [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] او قوله
[illegible] ان الموضوع [illegible] المحل المستغني [illegible] الحال [illegible] المحل
المتقوم بنفسه [illegible] المحل المستغني [illegible] الحال [illegible]

[illegible]

وكذا نشأ المنع الاول اي منع حمل العرض الاكثر وان كان [illegible]
[illegible] المنع الثاني في جميع الافراد [illegible] ظاهر
[illegible] الكلي المفهوم
[illegible] الوجه الذي [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] العرض المذكور [illegible] المنع [illegible]
[illegible] العرض [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] في كلام المصنف
[illegible] الحكم [illegible] الاعلى [illegible]
الحكم [illegible] كون الموضوع من جملة المشخصات [illegible] العرض
[illegible] امتناع انتقال العرض
[illegible] العرض [illegible] الدليل على امتناع
انتقال العرض [illegible] كون الموضوع من جملة المشخصات لا بد
من امتناع انتقال هذا العرض [illegible]
[illegible] عدم [illegible] الموضوع [illegible] العرض الحال [illegible]
الدليل الذي ذكره [illegible] ان الموضوع من جملة المشخصات [illegible]
هذه [illegible] العرض الحال [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] انتقال العرض [illegible]
الامتناع [illegible] الصورة المفروضة [illegible] الكلام [illegible]

المطالع

[illegible] وان كان [illegible] من المشخصات [illegible] الموضوع
[illegible] انه [illegible]
[illegible] الدليل [illegible]
[illegible] المشخصات [illegible] الموضوع
[illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] كون الصورة [illegible] الشخص
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان [illegible] الصورة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المفهوم [illegible]
[illegible] المفهوم [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] العرض [illegible]
[illegible]

فاذا قال وابن السلطان في صديقه فالعرف [illegible] وفي [illegible] فلا [illegible] اريد به
سيم القيام بالغير لم يوجد المنتقض عن اوصاف المادة وانتقل الحكم بالنسبة
لكن بعيد فيه نظر ما يصح الصحيح يتضح واما الصحيح فلا يصح وكذا احتمال في
بل المراد في تعارضه حيث يصدق ان السامع مثلا ذو جسم
فيلزم كون الجسم والاخفض المباينين اتحاد في المنافاة للمثنى ذو [illegible]
النقض [illegible] اجزاء ان يكونا الآخر تجاوزه وكذا منتقض الفعل [illegible] تلك
النقض كزه زيد وكذا مستقيض من قوله جاز زيد وذو تلك ولا يبعد ان نقول
بنفسه في ذاته وهو بنيه على ما قرره في الوضعي والصفة وهو يمنع
المنتقض للحال ايضا وهذا اقرب ما في ليس المراد الاختصاص هو هنا
مجرد الارتباط بل ان لا يمكن تحقق النعت مع ذاته وتشخصه بدونه في
المنعوت منفصل فالفرق بين نوعي الجوابين كالفرق بينهما وبين
ما ذكره المحشي بعد قوله والحمل [illegible] لطيف فقط هذا اللف واما
على توهم اما واما [illegible] تقديره اي نظم الكلام [illegible] الا وفي [illegible] هو
نظرا قوله حمل الوصف [illegible] على ان [illegible] الاشتقاق [illegible] المراد [illegible] من
مع الموصوف بالذات واتحادهما باعتبار ان مثل السواد ان [illegible]
لا تتسبب [illegible] ان [illegible] وحمل [illegible]
عرضا وغير محمل [illegible] المحمل [illegible]
الغرض الاختصاص [illegible] الا ان يراد الاختصاص [illegible]

يحمل

يحمل سر اطلاقه في الجملة وان لم يكن [illegible] حيث انه حال [illegible] وهذا [illegible] المحمول
اتمل فيه [illegible] المشتق المتعانية وهذا ان المراد ما يصح الحمل
بمشتق ما [illegible] كالسواد فانه [illegible] الجسم [illegible] الجسم اسود
وان تفصل [illegible] محذوف المشتق المتعانية وهذا ان المراد ما يصح الحمل
بمشتق ما [illegible] فرق بين [illegible] السواد وحاصله [illegible] الاعتبار
تخصيص النعت ما يمكن نعت به ذاته [illegible] السواد [illegible] كما لا
وذلك ان وجود الموضوع [illegible] وجوده في المحل كالمشتق فلعله
في تعبيرات المشتق وهذا الخلاف اي مثلا فان وجوده في نفسه
غير حركة زيد [illegible] ان السواد ذاته [illegible] بدون المحل
فهذا [illegible] ان [illegible] استدل ان النعت [illegible]
الاول ما يصح حمله [illegible] على المنعوت مواطاة واما في
ما يصح حمله [illegible] فان اريد الاختصاص من النعت ما يصح
حمل النعت على المنعوت مواطاة [illegible] ما يصح [illegible]
[illegible] المراد بالاختصاص [illegible]
ما يمكن [illegible] اتحاد الوصف والنعت
وان اراد به المعنى الاول لزم المحذور الاول وان اراد به المعنى
الثاني لزم المحذور فان اراد به معنى ثالثا فلا بد من بيانه [illegible]
دعوى [illegible] ان يتناول المعنى [illegible] الوصف هو

[illegible] بالتعريف [illegible]
باعتبار الشيء [illegible] هذا السؤال [illegible]
[illegible] المقصود [illegible] ان [illegible]
الكمال [illegible]
[illegible] الاتصاف [illegible]
[illegible]
[illegible] الحيثية [illegible] الا الاختصاص [illegible]
لا تحقيق [illegible] ان [illegible]
ان [illegible] الاختصاص [illegible]
[illegible] المنعوت
دون [illegible]
[illegible] هذا [illegible]
[illegible]
[illegible] التفسير [illegible]
[illegible]
[illegible] الاختصاص [illegible]
[illegible] اللفظ
اللفظ [illegible] تفسير [illegible]

الصحيح

[illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الكمال [illegible]
[illegible]
[illegible] الكمال [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاختصاص [illegible]
[illegible] التنبيه [illegible]
[illegible]
[illegible] التنبيه [illegible]
[illegible]
[illegible]

في الرتبة الكلية من حيث ... وعلي ... انه العرب ... رفعه
كلية وتشخص ذاتيه لكن بحسب الموارد الجزئية فظاهره حقيقية
فانه وجه اخر من حيث شمولها للجملة الكلية الرابطة وهما
يصدق عليهما انهما ... ولعل وقوع ... نسبة علي
نوعه هذا الوجه ... وكان في كلام الشارح ... حيث
تعلق ... هذه ... هذا الوجه الاول وهو وجه ...
... هذا الوجه الثاني فتامل ... في ... من جهات
نحو ... الحاشية ... حقيقية ... الاولي
نحو ... الكلام ... الكل ...
والصورة ... الجزء الاول ... لم يستقد لا
... نظره ... في ... حيث ... كان في
في العقل المذكور ... في تعريف الشخص ... الجزئي ... يكون المغايرة
في العقل ... علي ... الجزء ... الجزئي ... الثانية ...
... ايضا ... لم ... قول ... تعريف الاسم ...
الاولي ان التوجيه المذكور ... يشتمل علي ... الاول ... و
الجزئية ... في تعريف الشخص ... و ... والثاني
فافاده ... في عدم ... الكلام ... المعني ... وهو
المغايرة ... الاضطلاع ... الا ...

فظاهره علي المحلي ... ما ... ان ... لا
بالكلام ... حيث كان ... المغايرة ... والمنافي
فعله ... في تعريف الشخص بحسب الاسمي ... لكن
الوجه ... الجزء الثاني ... المغايرة ...
حيث يصدق في تعريف العقل ... المغايرة ... حيث
في الاشارة ... علي الشخص ... لا ياخذ ... في
المغايرة ... في تعريف العقل ... في يجوز
لمقابلة ... لكن ... في اختلال الانتظام حيث
... في تعريف العقل ... اختلال ... كما انه ...
... الفظ ... الواو ... وثبوت المقابلة ...
... الثانية حيث
... تعريف العقل ... في تعريف الشخص ... قد ...
... الجزء الثانية ... حيث ... الجزء علي
... المذكور ... الثاني ...
... المذكور ... هو ... اولا ... في
... الجزء الثانية كانت ... ما ...
الكلام ... الانتظام ... الثاني ...
... الكلام ... اختلال الكلام الانتظام

ومعرفة بطريق الاكتفاء ولبسط الشرح وان كان وجها ثابتا
لهذا التوجيه عدا لكن عدم سبق ذكر الكثرة الثانية كذلك هذا
ما يتبادر على هذا الموضع ومطالعة الموضع وجواز المتقدم
بحسب الذات الموجود في الشرح الشيء المقارنة بالتخالف والتوافق ولهذا
ان المقارنة ذاتا انقسام الشيء الاعضاء والمقارنة النفس
ليس تحقيق الجنسية واحدة وهذا التوجيه من عدم الانتظام وفي بعض
النسخ المقارنة بالذات والتخالف والمعنى ان المقارنة ذاتا والمقارنة
فعلا المامور بها في النفس ليس تحقيقا وعدم الانتظام في هذا
الطرف الا ان المقارن فعلا وهو النفس يصدق عليه المقارن في
ذاته وفعلا وهو تعريف النفس الا ان يراد بالمقارن في
بالذات تعريف العقل وبالمقارن فعلا في تعريف العقل
كما لا يخفى كذا في بعض النسخ ولا يخفى ان الاستدراك واقع
هنا كان في تعريف النفس افراد لعدم الاستدراك لكان في تعريف
العقل وهو المراد هنا فتنبه واعترض بانه لا فرق ان الشكل
على ان الكلام خلاف الظاهر لكن الكل منها وجه صحيح قوله لدى الحل
وقوله والنفوس الارضية له وجه صحيح الاول منه وجه في قوله
والاضافة والاشارة له وجه صحيح انه ذاتا على هذا القائل
فمع اعتراضه على من الكثرة الثانية يشتمل على فساد ليس لها وجه
صح

حقيقته في الحق انا نجد ان النفس بل صفة من الصفات الحقيقية بذاتها لم توجد في الماديات
متى وجدت المقارنة فلا بد من المقارنة في وجوده ولا وجود المادة
المادة بل مقارنة الشيء بنفس المادة فانه يوجد في وجود ذلك المادة في
المادة المقارنة بنفس المادة فلا جائز ان المقارنة الوجود
لا يوجد الا مع الشيء الذي يتم ذلك الذي ذكرنا من وجود
الشيء في زمان وجوده ولا تجاوز عن الشيء الا بنفس الموجود
كما قيل الاول وهو ان كل شيء اذا امكن المقارنة على ما يقارن وجود
المادة او على ما يقارن في وجوده الزمان وجود المادة لكان الوجه
وكان هذا هو المراد من حذف المضاف فيتم الدليل فافهم
منه ذلك كما عرفت به الشيء المقدم وبطريق اخر يحمل الشيء على
في الذات ان حاصل اطلاق الذات الاولى في الاصل مشعر على الذات
على نفس الذات منه في اطلاق مقارنة المادة على نفس المادة
والذي يحقق كون الذات في المعنى بالشيء الخارج فتامل
وما على الشيء محمد بالاضافة كما عرفت بعبارة في اللفظ
هذا وجه اتصال الكلام في الانتظام ولعل تذكره هنا لانه لا يخفى
فساده بل خلاف الوجه وهو كاف بعينه في الاضافة
وقد فسد بغير شهود بل الحق بعد ان في الجميع الكثرة الاولى
احتمل هذا هو التوجيه لكنه بعد المعنى الملازم المراد فلا مع ما قيل

حاز اليه ولا يلزم منه التزام ان مجموع الهيولى والصورة الجسمية
الذي هو الجسم المطلق يخرج عن تعريف الجسم لانه ليس [illegible] وايضا
فلو [illegible] الجسم ان لا [illegible] لزم خروج الاجسام
العنصرية التي هي محل الصورة [illegible] التي هي محل الصورة
المعدنية وما يليه [illegible] صورة اخرى عن تعريف الجسم كما لا
يخفى ان المادة عند الاطلاق يتبادر منها الهيولى الاولى
[illegible] الهيولى الثانية عند [illegible] النفس ولعله
اشارة الى ما ذكره [illegible] واختار [illegible] الجواب
المرضي ان هذا [illegible] الجسم دون المادة فتدبر
او يقال [illegible] هذا التقييد ههنا [illegible] في مرتبتها بعد
على ما كان [illegible] الاصل [illegible] ان المفهوم [illegible]
البدن [illegible] وكذا مفهومات
سائر الاقسام على ما [illegible] التقسيم [illegible]
لا الجنس [illegible] المركب من المفارق والمقارن
فقد يحمل [illegible] حقيقية كما في [illegible] النفس [illegible]
[illegible] ومفهوم المركب المذكور في [illegible] الجنس [illegible] الوحدة
الحقيقية بين المادي والمجرد [illegible] مادة [illegible]
[illegible] عند [illegible] فكيف [illegible] المادة المتفق عليه

فقد

فقد قال المصنف [illegible] الامام [illegible] الجانب [illegible]
الجواهر [illegible] الادلة كما هو [illegible] تقسيم
[illegible] في تقسيم [illegible] والانواع [illegible]
ما [illegible] الجواهر [illegible] وحدة حقيقية جنسية [illegible] الانواع
المذكورة بل [illegible] اخرى كالجماد والنبات والحيوان فلو
كان المراد [illegible] الجواهر [illegible] وكذا مجموع
الهيولى والصورة [illegible] وحدة حقيقية اقول
وهذا [illegible] الصورة الجسمية على الهيولى
حقيقية جنسية [illegible] المطلق ثم [illegible] الصورة النوعية
مع ان [illegible] خارج عن
[illegible] ههنا [illegible]
[illegible] الهيولى والصورة الجسمية وحدة حقيقية [illegible] مادة
[illegible] المجردة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الاجسام الفلكية والعنصرية [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] المذكورة على
[illegible] مجموع الهيولى والصورة [illegible]
[illegible] الجنس الاول الذي هو الجسم [illegible]

الا ان مجموع الهيولى والصورة الجسمية فان الشيخ [illegible]
انه موجود [illegible] لزوم [illegible] الثالث [illegible]
منع ذلك اللزوم مستندا بان مجموع الهيولى والصورة الجسمية
الذي هو مصداق المادة والجسم بزعم المعترض [illegible] ان الشيخ [illegible]
له وحدة حقيقية [illegible] الشيخ [illegible] الوحدة المعتبرة فيه
[illegible] السهمين [illegible] الا انه وحدة حقيقية [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] ان [illegible] المادة [illegible] عليه لاعتبار قيد
[illegible] المناسبة [illegible] من هذا الترديد ههنا [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] الاشكال
[illegible] على الترديد الثالث وهو انه اذا [illegible] مجموع الهيولى
والصورة الجسمية [illegible] مجموع الهيولى والصورة [illegible] الجسم كما هو
مستفاد [illegible] استعمال الجسم بالمعنيين معا [illegible]
كان [illegible] حقيقيين او بين حقيقة ومجاز [illegible] الجواب انه
[illegible] مجموع الهيولى والصورة الجسمية وحدة حقيقية [illegible]
[illegible] المقسم الذي هو الجسم فلا اشكال [illegible]
استعمال الجسم فيه [illegible] مجموع الهيولى والصورة [illegible] الوحدة
[illegible] التقسيم [illegible] المذكور [illegible]
في [illegible] سواء كان اطلاقه عليه حقيقيا او مجازا

[illegible] او المجازية

[illegible] الاستعمال [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] الا [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
[illegible] المادة [illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] المادة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المجرد فيما جاز ان المحل في الجسم وما المحل في الهيولي لكن يحل ان الحال
في الصورة وقد تقرر هذا السؤال بوجه آخر وهو انه ان اريد
بالصورة ما يختص بالجسم بوصف الاشكال المذكوره وان اريد بها الاعم
توجه احتمال قسم آخر وهو ان جزء المتحيز فينبغي اخذ الماده ايضا على
الوجه الاعم قد عرفت امتناع التشكل مما افاده السيد الشريف كون
الكم الغير المستقر ذا اوضاع ثابتة فانه على تقدير استقامته يغير حقيقتها
والمنقسم انما يستلزم هذا التقدير تحقق ما يمنعه الا ما م اشكالا
لان جزء المنقسم لا يمنع الحدود وحصول الجزء في الطبيعي وان
ادخل فيه دخل فيه الجزء في الطبيعي او العقلي كما اذا جزء وفي
نسخه او جزء العقلي ووجه صحتها انه لكن ذكر الجزء لكنه يحل
الاشكال دون الكل ثم في الجزء يحصر في المحل فيعرض ثم لاحتمال ان
يكون لها اجزاء لا يحل بعضها في بعض كالاجزاء العنصرية في ابدانها
لا بد في ذلك من دليل وفيه ان الاشتمال على جزء منه حال في آخر مطلقا
ولا محالها كما في الوحده الحقيقيه كما صرحا به وكذا الحال في
جزء العقلي في كونه منحصرا في المحل الا في ان الوجه السابق فان الجبائي
لا يحل فان ما لا يكون منعدما او لا اجزاء منه تشتمل العقلي وجزئه
فلا يشتمل عطف الجزء عليه فهذا ربما يوجد ما في بعض النسخ قوله هنا
قرينة جليه على ما ذكر ان يجاب بان الاراده انه قرينة على مجرد ان المنقسم)

بنفسه

بنفسه محل لمحله الاستغناء عن الحال لا بمعنى المحل فقط وهو معنى الغير مطلقا
اما ان الحال المستغني عنه هو الحال مطلقا او ذلك الحال المخصوص
عنه هنا حيث كان الكلام في تحقيق ان المراد اي الامور الثلثه
فيه فنسب تقسيم الحوال ويراد ان ما ذكره سابقا ليس هذا المعنى بل
معنى الاعم منه وهو المستغني عن ذلك الحال فتامل بعض المعنى
الثاني الذي ذكرناه اولا اي معنى هذا البحث وان كان بعيد ما ذكره
سابقا في المعنى الاول لم يكن بينه وبين بعض هو مباينه بنفسه وانما
في مغايرها عملا لا آخر كالحركة مسرعه في بعض قوله اي والمعروف
في تعريف المعرض على الماده وانها صحيحة الاعراض الى انه
في الصورة لان هذا المعنى اي المحل المستغني عن الحال
الاعم جامع اي الذي لا يتقوم بالغير ولا يكون ان جامع الاعم شامله تجديد
ذلك الجهه كما قال فلا يمكن ان بينهما عموم من وجه او على ان
فلا يستتبع الحال وكذا اي لا يستتبع الحال وعكس الاعتقاد
بناء على ما اختاره الشيخ الثالث ولا يمكن انواع [illegible] في الشفاء
[illegible] في الصورة الا ان يراد [illegible]
[illegible] المحل [illegible] الكل [illegible] المحل
يتقوم [illegible] واحد [illegible] بهذه الغايه [illegible]
[illegible] في اطراف

[illegible]

لا يكون مقصوداً [illegible] كلامه [illegible]

في المقسم [illegible] المقصودة في تعريف الموضوع [illegible] وهو عطف على قوله

ولا شيء بعده والحاصل ان [illegible] في [illegible] ثم توجيه بعده

بعد الجواز [illegible] في نفسه [illegible] العبارة [illegible]

الا ان [illegible] الى المحمول المقسم فقط [illegible] التقسيم

بنفسه اي [illegible] قوله [illegible] العرض [illegible]

[illegible] المحمول الذي [illegible]

[illegible] تعريف العرض اذ العرض [illegible] العرض والموضوع

على هذا العرض هو المحمول [illegible] مطلقا [illegible]

[illegible] على مذهب [illegible]

كما ابعد [illegible] والحاصل ان [illegible]

انتقلت من كلام السيد السند في [illegible]

بعد [illegible] ان الاحتياج في [illegible]

[illegible] الى [illegible] الحال [illegible]

العرض [illegible] في نفسه

بالحال [illegible] المحل [illegible]

والحاصل [illegible]

المذكور [illegible]

بكال

بكال [illegible] المحمول المقسم [illegible]

[illegible]

[illegible] العرض [illegible]

[illegible] في تعريف [illegible]

[illegible] على المعنى الاول [illegible]

على [illegible] وعلى هذا [illegible]

[illegible] وان كان خلاف المشهور في الموضوع [illegible]

هذا الكلام مشهور [illegible] السيد السند [illegible]

ان [illegible] هو [illegible]

[illegible] وان كان [illegible]

[illegible]

[illegible] ان المحمول [illegible]

[illegible] هذا الكلام مشهور بين القوم [illegible]

[illegible] الوصف [illegible]

[illegible]

[illegible] في الفعل [illegible]

[illegible] الفعل [illegible]

[illegible]

قوله فالحكم بمفهوم الشخص المعلوم هو بالذات حمل وانما المحقق منه اقول
ان الامكان بحسب الذات الشخص بحسب حقيقته نفسها لا يمكن ان يتشخص
بمفهوم التشخص مثلا [illegible] الا بما يلي فالاول [illegible] وازم
من العلم الحضوري وانما يحتاج الى علم حصولي حيث لا يستلزم ذكرنا ثبوت
الذي يوجد بها فان فيه تحقيق الاراده كما ان الشيء متصور بالكنه
التفصيلي كما تقدم تحقيقه في مباحث المهية والوجود وقد سبق ان
المفهوم الكلي علم بالذات ومن التشخص متعددا بالوجه الذي فيه الاجزاء
كما قرره المحقق في شرح المقاصد للامام الدليل وعلم الشخص
بالعلم الحصولي مما يتبع بهذا الوجه الاول يجمع بالوجه الثاني على ما ينبغي
وبالوجه الثالث وبهذا كلا تحتمل الشخص قوله والذي بالوجه
الى الذي يحكم اعتباره بما يدرك بالوجه والعين وفي حصول العلم بالشخص
الشخص وما ذكر من انه معلوم بذاته هو الشخص المتحقق فلا يلزم في
ما ذكره الا ان في الخارج وانما يعتبر في تعريف الشخص
حيث المتحقق اقول لكن هذا المتحقق ليس هو الذي بل الخارج
على تقدير الامور الخارجية الذاتيات واني هو في الوجه الذي [illegible]
الا ان فيه كلام لما تقرر من ان العلم الحضوري ليس الشيء الحقيقة كما في العلم بالكلية
الشخصية به ما ذكر من ان الشخص بصورته في الذات كما هو وان العلم
الحضوري يمكن فيه ان الكل جزء المنع [illegible] والا فلا

نظر الله من توجه النظر الى الوجه
على الوجه الثاني وان كان
مندفعا عنه

قوله

ويلزم كل كلام له اقول التوجيه ان يقال ان الكل الحقيقي ما هو
انه حقيقي كما تحقق الكلي في المهية النوعية لا الكل والفرد فانه
المفهومات منه المفصل وسائر الموضوعات كما ذكر في موضع
من الشرح فهو جزء الكلي نظرا الى الافراد الحقيقية التي هي الانواع
والاشخاص فيجوز ان يكون دون البعض في الكلي المنحصر في شخصه
الحقيقي نظرا الى بعض الحقائق المذكورة فيدفع الايراد المذكور الى الكلي
وبهذا التقرير يدفع ما اورده المحشي من ان اول كلامه اعلم
على رفع الايجاب الكلي لكان عاريا عن الفائدة اذ الكلي هو حقيقي فاما
ان يكون حقيقيا بالقياس الى البعض بحسبه دون بعضه او على ما تحقق
التعقل وهو فرض بالقياس اليه فرفع الايجاب لا يرفع حيثيتها فان قلت
مراد المصنف انها ليست جنسا بل شخصا من افراد هذا الحقيقية قوله كما ان
يحتمل ان يكون الافراد الحقيقية السلب الكلي بعد تمام الكلام في رفع الايجاب
الكلي بمعنى السلب الحقيقي كلما نظرا الى مطلق الافراد وفي تصور
التعقل الا بعد فكل الكلي افراد ويكون هو حقيقيا بالقياس اليها وان الجنس
بانه ليكون شخصي الافراد بالحقيقة يمكن السلب الكلي حيثما يكون رفع
الايجاب الكلي ايضا يفيد فان قلت الموضوع ما هو الا فيه ما يتبع من ان
الى ان المصنف فيه وهو ان المصنف بانها من المقولات ان فيه وقوله
قوله اذ يكون دائما ان شخص افراده الحقيقية موضعا للعقل آخر ولكن فافهم

فليطلب [illegible] واحد حيث لم [illegible] في عرضيته في المفهومين وانما
يجعل الشيخ عرضية جنسية الجوهر والعرض [illegible] السيد المحقق [illegible]
[illegible] عرضية الجنسية [illegible]
حيث [illegible] المطلب [illegible]
تعريف الجوهر والعرض [illegible]
[illegible] ان الجنس [illegible] الاعتراض [illegible]
[illegible] في المفهومين [illegible] السيد المحقق [illegible]
[illegible] عرضية [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] الوجوه [illegible]
[illegible] هو مذكور في كتب القوم [illegible]
[illegible] السيد المحقق [illegible]
[illegible] الكل [illegible] واحد [illegible]
حاشية [illegible]
السيد المحقق [illegible]
العرض لا يكون [illegible]
[illegible] محال
[illegible] الكلام [illegible] انتهى [illegible]
[illegible]

قوله

[illegible]

قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] عرض واحد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] عرض واحد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] عرض واحد [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible]

انه انه اولى اما اولا فمن معاني القاطيغورياس على ما ذكره واما ثانيا
فلكونه مأخوذا من الطبيعي واكثر منشؤه انما قلنا عرضه منشؤه شتى
علوم شتى ملكة مستقيمة **قوله** لكن النظر الحكمي الى آخره المقصود غيرها
الاستبداد بتحقيق المقام بان هذا العرض [illegible] فلا نظر للمناقشة
في المثبت هذا انما [illegible] كما نبه [illegible] وجود
تعالى **قوله** ثم الحكم بالمغايرة بينهما [illegible] العرض [illegible] يعني
بحسب نفس الامر [illegible] ان يكون العرض [illegible]
قوله فان قلت [illegible] اعتقد ان هذا السؤال وان
[illegible] المتفق [illegible] العكس [illegible] الكلام
[illegible] الاصل [illegible] ما ذكره [illegible]
كذا [illegible] **قوله** التصور [illegible] السؤال
[illegible] التصور [illegible] التصديق [illegible]
[illegible] الاستاذ [illegible] العلم
والمعلوم بالحقيقة [illegible]
[illegible]
[illegible] الاستاذ [illegible] بالاتحاد
قوله [illegible] الحمل [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible] الحمل

وانه محل نظر [illegible] الموضوع [illegible] المتحصل والقطع به
على [illegible] **قوله** [illegible]
المحصل [illegible] المحصول [illegible] بجواز
تحصيله [illegible] الاتصاف [illegible]
وانما كانت [illegible] المعدوم [illegible]
في الذهن [illegible] الاستاذ [illegible]
[illegible] الذهن **قوله**
[illegible] التصور [illegible]
والمقصد [illegible] المتفق [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الاستاذ [illegible]
كالمتفق [illegible] اجتماع المتقين
[illegible] المطلق [illegible]
المتقين [illegible] المقيد والدليل [illegible]
من جهتين [illegible] من جهة [illegible]
قوله [illegible] حصول [illegible]
والمتحد [illegible] الاشتراك [illegible]
في [illegible] واحد [illegible]
[illegible] حصول

عرضا واحدا في محلين كما انه حصول جسم واحد في مكانين وان قلنا
مباينة الشيء للشيء في الوضع والاشارة الحسية من حيث انه
امر ضروري قطعي لمحدث في الاشارة الحسية فاذا كان محلي الشيء من
الواحد متباينين في الاشارة كان العرض الحال فيهما متباينا
بنفسه بالاشارة بالضرورة فما اورده السيد السند من انه لا يلزم
من صحة الاشارة حلوله في واحد من جهتين مختلفتين مباينته
لنفسه في الاشارة لو الاول انه يصح الاشارة اليه لكن الخلف في
الشمال والجنوب كليهما فحال ولا يلزم منه تحقق مباينة الشيء
بنفسه في الاشارة الحسية كما انه في مقدمة [illegible] قوله
فلا يلزم منه تجويزه لعدم [illegible] وصف الاشتراك [illegible] المذكور
قوله [illegible] قال السيد السند في [illegible] خلاصته
ان الاتصاف بالعرض الموجود بطريق الانضمام وبالامر الاعتباري
بمعنى صحة الانتزاع [illegible] ان الانضمام الى الكل يستلزم الانضمام
الى اجزائه بخلاف صحة الانتزاع اذ يجوز ان ينتزع من الكل دون
ان ينتزع شيء منه من اجزائه ثم اورد عليه نقضه ان انضمام
العرض الموجود الى المحل الموجود من حيث انه [illegible] لا يقتضي
الانضمام الى اجزائه فان السطح موجود في الخارج منضم الى محلي
فيه وليس له انضمام الى كثير من اجزاء المحل واجاب بان

الكلام في المحل [illegible] الرابع

[illegible] لو كان السطح وحده موجودا في [illegible] في الخارج وليكن
كذلك فان السطح نهاية الجسم فذلك ان الجسم في الخارج ليس منقسما
الا احدا ظاهرا والاجزاء [illegible] بل كلها موجود والا [illegible]
والكل [illegible] ظاهر [illegible] تعالى والحكماء [illegible] الجسم
ثم اعترض بالكشف الى الجزء [illegible] على
السند الاول [illegible] في محل [illegible] قوله الجسم
في الخارج [illegible] فان السطح [illegible]
في الخارج [illegible] الجسم [illegible] في الخارج
[illegible] السطح لو كان موجودا [illegible] الجسم موجود
[illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] يجوز [illegible] العرض
[illegible] التحقيق [illegible]
[illegible] العرض [illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible]
[illegible]
السيد السند [illegible]

والعقل

تتميز

لكن حضور الانضمام موقوف على الكل وهو يا انضمام الاجزاء هي الاطراف
وما يحكم البداهة بانه يرتفع ذلك بقي الاعراض ومنه بدل انه فعليه
البيان قوله ثم اعلم وكيف يسمع الامتناع او لا بد من ابتدائها
تلك الاطراف مستندا بانا نشيعها طريقة الحك من اشتباه الكاف
ويسمع ويقوى البداهة الكشف ثم فصل المقام بمزيد تفصيل و بين ان الاطراف
تبدل الاطراف في بعض قطع المخروط وهو اذا قطع نصفين
طولا منح يضمه على قاعدة ما لازم على المذهبين والبرهان قائم عليه
واما نحو الصورة المفروضة فيبطل مذهب الحكماء فقط اعتبار الانعدام
وعلى مذهب المتكلمين لو فرضت اللازم وبطلان اللازم ثم فلا
اشكال في شيء من الصورتين على شيء من المذهبين وقد حققه بعض
الفضلاء نعم تزوده على طريقته فان البرهان القاطع يدل على
ان تلك الاطراف منعدم نحو الصورة المذكورة فان الضرورة التي
لا يشتبه بها وهم قاطعة بان تلك الاطراف بعد التقسيم كانت
موجودة اولا في المخروط الذي لم يقطع ثم اذا قطع انعدم المحل
الاول لسبب انقطع لم لا يجوز ان ينعدم حال قسمته لان انعدام المحل يستلزم
انعدام الحال فلم لم يستند ذلك الى الاطراف الموجودة بعد انعدام المخروط
المنقسم الموجود اولا بل هي امثالها ويشتبه الحكم عليها بانها الموجودة
اولا لانه حكم الوهم لعدم تميزه بين الامثال فلا يكرر في المقام

في بعض مقدمات الدليل المذكور اقول فتبدل الاطراف
عند قطع المخروط لا يتم ايضا على طريقة الحكماء بناء على ان الامتداد
واحد والتعدد وهمي وقد تكلم علماء الشيعة بان نقضا عن انعدام
الاطراف المذكورة عند انعدام المخروط ثم ثبت ان تلك الاطراف
قائمة بجميع المخروط هو جزء منه بل ذلك ان يكون قائما ببعض الكل منها
ببعضها الا انه قائم باجزاء المخروط حصة من المخروط
انقسام موجود بالقسم اقول وفيه نظر اما اولا فلا نعلم قيام
النقطة مثلا بالمخط ببعض المخروط ولم لا يجوز ان يكون المخروط متعلقه
وحدة الاجزاء التي تحل بمجموعها حصة في الموجود بل عقيدة اما ثانيا
فلان انقسام المخروط حال ما كانت قائمة بحصة الف بعينها حال تميزها
وحدوث حصتين آخرتين اذا قطعنا بعده تبين في الحصة الاولى لم يكن
الاسبة وحينئذ فبطل البعض الذي في محل النقطة لازم بطلت
نقطة بجميعه فرقه الحال فيه بعينه ام انتفى الموضوع
ذلك موضوع بحيث عينها الف فقد الكل الذي هو محل النقطة
فنعم ان النقطة تتغير بانعدامها اما منشأ الجهات التي فاذا
محل الجزء او غير حكم وعلى الاول فاذا انقسم البعض المذكور وقع فيها
ان انقسم النقطة ثم منها بحيث قام ببعض منه كان محل
النقطة طولا محلا لها وهذا البحث منه ان محل الكلام

لا إذ البعض الغير متبدل بأن ثم محله فقد عاد إلى ما قررنا
في المخروط فيلزم ذلك أيضاً وفي كلامه نظر يظهر بعد الرجوع
إليه والتأمل فيه **قوله** وأما إذا أخذناهما [illegible] بذكر حال هذه
الصورة على تقدير كون التفرق أحدهما أعني معاً ليعلم ما هو
الحق قال السيد السند لو جاز أن يكون الجزء المفروض
من الجسم [illegible] جزء المحل فنقطة موجودة زيادته [illegible]
بأن يكون كل في جزء من المخروط [illegible] إذا انعدم الجزء
المفروض [illegible] بقي الآخر كان ما بقي بنقطة [illegible] لزم
بقاء الحال مع انعدام المحل قد أن تبدل بنقطة
أخرى لزم أن يكون انعدام جسم في تبدل معتبر النقطة
الكائنة في البلد الأولى والتزام ذلك [illegible] سفسطة
قوله وإنه بعد [illegible] فإن هذا
ليس بأبعد من حدوث التغيرات في عالم العناصر
[illegible] بتبدل الأوضاع الفلكية وهذا [illegible]
الفلاسفة [illegible] **قوله** وقد أشار الشارح بنفي
[illegible] الجسم بعينه بعد التفرق بقوله إذا
اجتماعهما [illegible] الأول أن الجسم باق بتشخصه
حالتي الوحدة والكثرة بناء على أنهما ليستا

من المشخصات كما زعم الأستاذ [illegible] وظهر من كلام الشارح أيضاً
ولا خفاء أن [illegible] التشخص في الوحدة والكثرة ونظائرها
[illegible] الجسم في [illegible] وأما المتصل بها حقيقة فهو [illegible]
[illegible] الجسم بعينه كما قال الشارح في الهيولى والصورة
الجسمية وقد حمل السيد السند كلام الشارح في توصيفه مذهب الحكماء
ولا يخفى [illegible] على ذلك فعلى الأول يتجه أن انعدام
النقطة غير لازم لكن الكلام في أصل الانفصال أن يعقل
[illegible] على الثاني
القول [illegible] النقطة بعينها وكيف يبقى الشخص [illegible]
شخص [illegible] من جملة المشخصات [illegible]
قوله وهو [illegible] هذا أن الشبهة في الجزء [illegible]
على قول الشارح هذا الدليل لا يطرد في عرض [illegible]
شخصه [illegible] بواو العطف وفي بعضها على قوله
وإلا لكان [illegible] في تشخصه بدون الواو **قوله**
وكان [illegible] على الثانية التنبيه على [illegible] بطلان
[illegible] استناداً [illegible] تشخصه
[illegible] بأنه لا يطرد في العرض المذكور على الأول توجيه
كلام الشارح عن النقض على المنع [illegible]

عدم تناهي الفرض

التعلق

أقول التسليم لا يستدعي إلا أن السيد السند الفاضل الشريف يحكم
بأن محال الصور النوعية النباتية والحيوانية يتبدل في حال
النمو حتى إن تلك الصور بعينها تنتقل إلى محل غير ذلك
في الوجود وموضوعه أقول الحكم بتغاير تلك الصور
باختلاف جهاتها أحكام الأوهام [illegible] بين الأشكال
كالحكم بتغاير الجسم النباتية والحيوانية بتشخصها مع أن
أجزائها المادية في التحلل والتبدل والحق أن أصل الدعوى
نقلا عن المحقق أن امتناع انتقال العرض من محل إلى محل
آخر لا يحتاج إلى بيان إذ لا ينكره عاقل أن ينتقل فضلا عن جواز
[illegible] ذلك المحل الشريف [illegible] أن الأطراف على
الخطوط والسطوح يمتنع تخيلها مع كونها موجودة عند
المتكلمين أقول كأنه حمل التحليل في كلام المحقق على ما يقابل
التخيل وهذا [illegible] قوله أقول هذا غير موجه لأن [illegible]
هذا [illegible] الاستدلال [illegible] أقول كان المقصود
طلب الفرق بل بيان عدم الفرق بين الصورتين فإن احتمال
عدم الاحتياج في الوجود والتشخص قائم فيهما والدليل الدال
على امتناع العرض [illegible] على الموضوع جار في احتياج
الجسم في تشخصه إلى المحل [illegible] إلى حصول [illegible]

انتها
ح

غير مسند وأمر توجيه العبارة [illegible] المقصد قوله
[illegible] الشخص [illegible]
[illegible]
تشخص الحكم [illegible] أن [illegible] في الوجود
أن الموضوع متشخص بعرض قائم بعينه تشخص بالجسم أن أراد
به الدليل الثاني [illegible] فإن أراد [illegible] باختيار
أن تشخص الجسم [illegible] وأما الدليل الأول [illegible] في الحكم
المذكور [illegible] السؤال والجواب [illegible] المحقق الشريف
بدعوى أن الحكم [illegible] المحل [illegible] وجوده وتشخصه [illegible]
[illegible] المحل [illegible] حصول الأعراض [illegible] والصور في موادها
[illegible] البداهة [illegible] الأجسام في [illegible]
[illegible] قوله إن أراد وقد [illegible] أقول
[illegible] البداهة [illegible] الأول [illegible]
[illegible] التشخص [illegible] والظاهر أن [illegible] المنع [illegible]
أن التشخص هو الصورة [illegible] التي [illegible]
[illegible] شخص [illegible]
[illegible] البداهة [illegible] البداهة
المذكورة [illegible] المنع [illegible] المذكورة [illegible] المنع [illegible] في
التشخص [illegible] الجواب [illegible] البداهة المذكورة [illegible] حم

واما ثانيا فلان الامور التي وصفها الشارح بانها تشتبه على الشهر
تشتبه المفصل على الفن انه هو الصورة الجسمية التي هي الشخصية
بل الكمال انه يكون مراده بالجسم الذي يحصل فيه التشخص فذلك فصلا
ان يكون جعل ظاهر السياق وقد سلم ان الجسم [illegible]
على الاشتمال هنا انما هو منافاة امتناع فرض الانفكاك
على كثير من الناس امرا حاصلا في الشخص يكون نسبته الى
المفصل الى النوع بل هو الاول ان الجسم يكون حقيقة قوله
وهذا ان امتناع فانما يصح اراده على انه وانما الاستدلال
فلعل كلامه منه على طريقة التنزل والاستظهار على انا
فيه البناء على امتناع الشيء بالنظر الى نفس الامر وقد
[illegible] قوله بين انها كحال المشكلات
[illegible]
[illegible]
[illegible] اقول
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

جاز ... بان الامور الاعتبارية كثيرة من الاحكام بخلاف
الموجودة ومن البين انا نجوز الانفكاك بهذا انه لا يقبل
على ان المانع هنا هو التشكل ونسبة الفاعلين ليست مشتركة
بينهما نسبة كما اعترف به فلينتفي جواز الانفكاك الا ان
في الامور الاعتبارية كما ينافي اثبات المطلوب اقول ليس المراد
لعدم اشتراك الصفة الجنسية في التحيز بينهما زمان والمسئلة
على شيء حينئذ [illegible] الا اخفى من او الشبهة في التحيز
والظ هو الثاني لعدم استقامة الاول في السماع المعلوم بالضرورة
قوله نعم انما يظهر الثمرة بناء على مذهب المتكلمين هذا الشبهة كما
الا في التشكل اذ لا يلزم منه [illegible] المنع على مذهب [illegible] ونقل
هذا [illegible] السيد السند [illegible] عبارته وقد عرفت تحقيق
المسئلة [illegible] انه لم يتحيز او لا ينفيه الشبهة التحيز بالمعنى الاول
الذي [illegible] آنفا قوله هذا الكلام تفاصيل ان اراد البيان على
طريقة الحكماء وتحقيق المتكلمين في التمسك بحصول العلوم في
النفوس المجردة نظرا الى [illegible] اقول كانه اراد بالمواد
النباتية للهيولى الاولى [illegible] مع الصورة النوعية
من الاجسام المطلقة الى ان تعريف الجسم المطلق بما هو جسم
حاصل في تجرد الهيولى والصورة الجسمية على ما مر [illegible] خروج

قوله [illegible]

الاجسام المخصوصة المشتملة على الصور النوعية المانعة
عن قبول الانعدام ولا يصح نقضا كما زعمه السيد السند وبالجملة
ثم اعادة المعدوم فتدبر وتبيين الصورة فليكشف علم لحق
الحظ ظهيرا فاقول انا نعلم امتناع قبول المادة الفلكية
للانعدام بالغير ولا شائبة امكانه بالنظر الى ذاتها كما هو الحق
اقول قد سبق في حاشية فرق المشائين انهم جوزوا الجسم
ما يقبل الانعدام التلفية [illegible] على الرغم [illegible] النظر هو
الصورة الجسمية ثم عنده [illegible] البرهان على [illegible] الهيولى
والصورة فظهر ان [illegible] المذكور [illegible] الصورة الجسمية
لما هو هو عنده [illegible] انه المتصل هناك [illegible] ان
المادة في تركيب الجسم من الاجزاء [illegible] ولكنه انما
كل [illegible] بهذا التحقيق قبول الانعدام [illegible] لا قبول الجسم
للانعدام وكان المقصود [illegible] الانعدام منه [illegible] فرض القسمة
وفرض انه [illegible] الاجزاء [illegible] ثم نفعل الصورة الواحدة اه
[illegible] الجسم بالنظر الى ذاته يجوز فيه تحقق تلك الانعدام فتكمل
وتبصر قال السيد السند الشريف [illegible] بمعنى التعدد المفضي
في مقدم الشرطية [illegible] يجوز ان يكون الفعل ومع [illegible]
والاولى ان يوجه بأحسن الوجوه فان الفعل يأتي بمعنى الاشتراك

الجسمية بين [illegible] تجوز ذلك مع [illegible] الاشتراك مثل
[illegible] كان [illegible] المراد منها
المفصل [illegible] على المعنى الاول [illegible] المنفصل
[illegible] المجرد [illegible] المستقيم [illegible] الكم
[illegible] الانقسام بالمعنى الاول
حقيقته [illegible] اقول كان كلامه [illegible]
[illegible] المنفصل [illegible] الى معنيين [illegible]
المعنيين [illegible] المعنى الاول [illegible] قال
المصنف [illegible] المتصل والمنفصل فقد [illegible]
والقسمة [illegible] الانعدام [illegible] قال [illegible] المراد بالقسمة
[illegible] المنفصلة
[illegible] المنفصل [illegible] المتصل [illegible]
كان [illegible] والقسمة بهذا المعنى [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] المادة [illegible] القسمة [illegible]
[illegible] المصنف [illegible] المنفصل [illegible]
[illegible] القسمة [illegible]
[illegible] امتناع [illegible] اقول [illegible]

انما الكلام في قبول التحقيق التي هي خارجة عن حقيقة الجسم الى الوهم

شمول هذا البحث لكل المتحيز **قوله** [illegible] الاجسام [illegible]

وكان الغرض [illegible] على الذي [illegible] الشيخ [illegible]

الامور [illegible] لا يمكن الا [illegible] في قبول الابعاد

على هذا الوجه قوله الذي [illegible] الشيخ [illegible] هذا الوجه ثبت

بقبول للابعاد [illegible] قوله لا هو الشيخ

وغيره [illegible] الشيخ وان كان [illegible] الجسم [illegible]

للابعاد [illegible] على هذا الوجه [illegible] كلام الشيخ

التحيل على هذا الوجه [illegible] على هذا الوجه تنبيه

للابعاد بالقبول **قوله** ولكنه بحقيقة [illegible] معطوف على قوله

على علم فان الدلالة [illegible] وغير [illegible] لكنه

عطفا على [illegible] وكانه [illegible] الاول لكلام

العطف على [illegible] العلم على المعطوف **قوله**

كانه في [illegible] وهو المراد تحقيق المهية وكانه

الشيخ [illegible] التحقيق المهية انه معتبرة في حقيقة الجسم [illegible]

على [illegible] قابل الابعاد [illegible] الجسم [illegible]

في هذا [illegible] الجسم لم [illegible] على ظهوره [illegible]

قبول الابعاد انما ثبت للجسم [illegible] ما هو خارج عنه [illegible] الابعاد

الابعاد

وفاته

وهو [illegible] انما ثبت له [illegible] لا للاجزاء فلا يكون [illegible] فلا يخ (للجسم)

عن كونه [illegible] ان اراد انه [illegible]

وجه بقبول الابعاد على هذا الوجه جزء الجسم لكونه جزءا في حقيقة

[illegible] للابعاد الثلاثة ليس حقيقة الجسم وان اراد كونه معتبرا في

وجه فقبول الابعاد على هذا الوجه [illegible] معتبر في وجه انتهى اقول

في قوله [illegible] الابعاد الثلاثة ليس حقيقة الجسم [illegible] فان

كون قبول الابعاد على هذا الوجه معتبرا في حقيقته [illegible] ان يكون

جزء حقيقة الجسم وكان المراد [illegible] على وجه [illegible]

[illegible] المراد [illegible] في المفهوم العرفي لا في حقيقته ولا في وجه [illegible]

[illegible] والشيخ [illegible] فان الكلام في وجه اعتباره في

هذا المفهوم الاصطلاحي . [illegible] عطف على قوله لا [illegible]

[illegible] ان [illegible] الابعاد [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الشيخ [illegible] في الخارج [illegible]

الجسم [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] في [illegible]

هذا [illegible] كلام الشيخ في الشفاء [illegible]

لكن [illegible] الجسم [illegible] غير متناه فالتناهي لا يلزم [illegible]

[illegible]

يتجزى الجسم الذي [illegible] في الخارج [illegible]
في الشيء وان امكن [illegible] من حيث احتمال [illegible] وهمية [illegible]
[illegible] ان الاجزاء [illegible] لا يتجزى [illegible]
[illegible] يدل على وجود الجزء [illegible] القادر [illegible] وكلا [illegible]
[illegible] على ما [illegible] من طرف الجزء [illegible]
ثالث [illegible] الاستدلال على الاجزاء [illegible] القادر على [illegible]
الجسم [illegible] انه [illegible] الجسم [illegible]
ذلك المحاذاة [illegible] الجسم [illegible]
وكان [illegible] الجسم المتصل [illegible] الانفكاك [illegible]
لا يستلزم امكان [illegible] جميع [illegible] الانفكاكات [illegible] غير متناهية عند [illegible]
مع ان [illegible] الفعل [illegible] اذا كانت الانفكاكات الممكنة متناهية
لا بد ان ينتهي [illegible] الجسم [illegible] يستحيل الانحلال [illegible]
ثم [illegible] الوجوه [illegible] الانتهاء [illegible] تقسيم [illegible] لازم [illegible] انتهاء
القسمة الوهمية [illegible] الفرضية [illegible] موجود [illegible]
[illegible] القسمة الوهمية [illegible] في
الخارج ولا في الوهم [illegible] في العقل [illegible] بالوجود [illegible]
فانه [illegible] الجزء الذي لا يتجزى في الخارج [illegible] وجود
في الوهم [illegible] الجواهر [illegible] الانفكاك [illegible]

الجسم لا يحتمل الانفكاك [illegible]

الجهات

الجهات [illegible] الجزء [illegible] القسمة الفرضية [illegible]
[illegible] العقل [illegible] وجوده [illegible] فيه [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
القسمة [illegible] القسمة [illegible] الفرضية [illegible]
[illegible] الجزء [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] انتهاء القسمة الوهمية [illegible] الفرضية [illegible]
[illegible] القسمة الفرضية [illegible]
القسمة الوهمية [illegible] الفرضية [illegible]
ان لم [illegible] الجزء [illegible] لا يتجزى [illegible] الحكم [illegible] القسمة الفرضية
[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible]
[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible]
انتهاء الفرضية [illegible]
[illegible] الجزء [illegible]
عند الحكم [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
القسمة الفعلية والوهمية [illegible] الفرضية [illegible]
[illegible] الاجزاء المشترك [illegible]
[illegible] القاضي [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الجزء الذي [illegible] الجسم [illegible]

يلزم التناهي بمعنى اللايقفي وحصول النتيجة انا لو فرضنا تحقق تلك الاجزاء
الغير المتناهية بالفعل في الخارج فلا تناهي المقدار غير لازم لان المستلزم
على مذهب الاشعري هو الاجزاء المتناقضة وان كانت غير متناهية فلا
يلزم لاتناهي المقدار بل انما يحصل منها ما بين المتناهي الى ما لا يتناهى
فيصح فيه الانطباق فجعل اللاتناهي بمعنى لا تقف فيتم الجواب كما ذكره
بقوله بمعنى انه لو يتناهى بحيث لا يحصل الا فيه يحصل كونه اللاتناهي
بهذا الوجه بما ذكرنا الاجزاء الغير المتناهية متناقضة والمقدمة
منه انه وان كانت القسمة الغير المتناهية بمعنى لا تقف
الا انه لو فرض وقدر ان تحصل الاجزاء الغير المتناهية جميعا في
الخارج بالفعل يكون ذلك مستلزما للاتناهي المقدار لكونها متناقضة
هذا خلاصة ما افيد وينبغي ان يعلم ان ما اختاره من ان المقادير
المتناقضة الغير المتناهي الموجود بالفعل محض لكون الموجود منها
متناهي المقدار محل نظر ولكن يمكن ان يكون الجميع في مقدار
غير متناهية مقدارا متناهيا وما ذكره [illegible] في التقسيم بعده
على الانصاف ان الكلام في الغير المتناهي الموجود بالفعل وانها انما
تتضح جهة في الغير المتناهي بمعنى لا تقف وبينهما فان قلت فان قلت
في رد على الحكماء حتى السؤال الا انه يتحقق في الرد على النظام المجذوب
الثقة ثانيها لا يلزم لاتناهي المقدار كما ورد على الحكماء والنظام

اما

انما يتم لو تألف الجسم من الاجزاء المتناقضة وما اورد على الحكماء
الا ان يراد بالقسمة بالفعل وحينئذ ما قررتم لا فرق بينهما في عدم الجواب
اللاتناهي بهذا او يحصل الجواب على المذهب المردود عليه
لكانت [illegible] الفعل تألف الجسم من اجزاء غير منقسمة غير
متناهية لا يلزم اللاتناهي المنع اذ لا اورد عليه وعن الحكماء
[illegible] من جهة الفعل تألف الجسم من تلك الاجزاء
الغير المتناهية الغير المنقسمة ومن جهة لزوم لاتناهي المقدار و
لانهم يقولون في التأليف [illegible] فهذا المنتفي الثابت
بالفعل بالتأليف [illegible] لزوم لاتناهي المقدار على النظام
[illegible] وهذا هو اللزوم لاتناهي على
ما حققه [illegible] عدم [illegible] في التحقيق
في هذا المذهب لانه ما ذهب [illegible] جميع الاقسام [illegible] كانت الاجزاء
لا يتحقق [illegible] فاذا كانت غير متناهية لزم
لاتناهي المقدار [illegible] اقول هذا ان الجواب غير صواب [illegible]
التحقيق المذكور ان الاقسام الغير المتناهية التي [illegible] الاقسام
[illegible] وكانت [illegible] الجسم [illegible]
ان يحصل منها جسم غير متناهي المقدار لكونها متناقضة ولكن
المتقدم المذكور [illegible] النظام [illegible] التحقيق [illegible]

اما

نعم هذا الدليل وان دل على ان ادله على نفي البعد الغير المتناهي وهو ان لا ... في
الافراد المتناهية وفيه ايضا الزام على نفي البعد الغير المتناهي اذ لو كان بعض
تلك الاقسام الغير المتناهية منفصلا عن بعض لكان يحتمل لان الانقسام
فلم يكن الاقسام التي يحتمل الجسم موجودة بالفعل بل ... ليست
... فلا شك في المقدار لازم على القسمة لو كانت اليه
ما ... ان الجسم انما يحتمل الانقسام بالفعل ... محدودة
... في ذلك المحل ... وكذلك القسمة بالنسبة الى ... الحد
عليه ... لانه الفرض مبني على التاليف ... الاجزاء الا متناهي
وكذا ... لحوق السمع ما يطلق ... الى الوجه الاول
في تجزي الشي ... على الوجه الثاني ... وجهان في
الجزء على امتناع قطع المسافة المتناهية في زمان متناه و
اللازم فيه لانه ... الافراد ... انه ... قوله واما
امتناع قطع ... غير المتناهي ... انه ... الغير
كما هو الواقع في عبارة المتن ... غير متناهية ... الاجزاء
كالاجزاء المنفصلة ... غير متناهي في المقدار ... فيه
عليه وان كانت متناهية في المقدار في الواقع وان ...
... عطف على قوله انه مشترك ... اي ... في
... مشترك ... الوضع ما ذكره في الحركة والزمان

البعد غير متناه من ... وان كان فيه ... ان تركبه وذلك
لا ... وتقرير ... انه يحتمل ... التفصيل فان الاجزاء
الا ... كان ... اذا كانت ... موجودة بالفعل على
التعاقب غير متناهية ... في قطع تلك ... فلا ... يقطعه
امور غير متناهية ... مسافة ... مبدا ... متناهية ... ممتنع
معنى ... التعاقب ... الاجزاء ... الفعل وكذا في
... التشبيه ... فان ... الاجزاء موجودة بالفعل
لانفكاك ... الحركة ... المتناهية ... الحركة في ...
المسافة ... المتوسطة ... اذا انقطعت تلك
... قطع ... في ... زمان متناه ... ان
... تنصيف ... القطع في نصف تلك
... في نصف ذلك ... ونصف ... نصفه
... الواقع ... انه مختص
... بالانتظام ... الحوالة ... ظهر ... ان ... في
الشيخ ... وليس ... الاجزاء ... في الجهة
... الاجزاء ... يتقدم ... اي الطرف ... بجملته ... ليس
... الطرف ... فيه ... فان الاول
... الطرف الاول ... المكان ... كيف ...

للاول كما هو المطلوب شرح اتصاله اي اتصال الهواء فيتميز للهواء
طرف منه طرف ولا شك ان كل طرف منه الهواء آخر تماس
طرفا منه فيتميز ذلك التميز بالذات ايضا طرف منه طرف ثم له
يحتمل وحينئذ لكن منه الهواء ذو التميز ذو الاول و واحد قوله والحاصل
الذي ما التزموا التفكيك الى اما محصله ان المتكلمين بعد ما التزموا
التفكيك فيتميز التشفي منه للامتناع بهذا الطريق فان الاول التزام
زيادة حركة الاولى مرتبة عليه الحركة الا ان بعد ما بعد المذكور لكنهم [illegible]
بطريقة العامة لكونها اخص حيث يجيء مع التفكيك [illegible]
تمام دورة الا انه بعد الشيء الاول بعضها لا يجيء ولكم رجوع
الجزء القريب الى المحيط الاول اذا تمه الرحى فيه [illegible] الدورة و ثم
رجوعه اليه اذا تم الدور الكلي ما شبهه الحس [illegible]
كلامه لم يلتزموا هذه الطريقة لكونها مقتضية للتفكيك مع شيء زايد
منه اوردوا عليه انهم لو التزموا ذلك لزم التفكيك وما شابهه [illegible]
لم يات طريقه واذا كان زيادة العظيمة على الصغيرة على
نقطة الى قال [illegible] ما ذكر [illegible] لو كانت الصغيرة
[illegible] المذكورة [illegible] فانها [illegible] وفيها تفاوت
[illegible] وهكذا يصل الى الدائرة المنطبقة بالدائرة العظيمة اقول
لم يرد [illegible] الصغيرة بالعظيمة بلا واسطة في [illegible]

انه

انه اذا كان الطوق العظيم في الرحى مثلا زايدا على [illegible] الاكثر
بقدر منه هذه الشبهة ولو لاحظنا مع قطع النظر عن [illegible]
بل كان على [illegible] اذ الى العظيم [illegible] المقدار [illegible]
[illegible] جزءا اذ الصغيرة [illegible] في تمام هذا المقدار [illegible]
[illegible] الاولى و[illegible]
زمان التفكيك وان السكون بل الامر بالعكس لا يتميز في الحس [illegible]
فلا يتميز الا [illegible] في الحس [illegible] ولو بالعرض [illegible]
[illegible] الا [illegible] المستديرة والمستقيمة الانفكاك
[illegible] الاشكال [illegible]
مطلقا بل [illegible] الاشكال [illegible] البيان في اجزاء
محيطها [illegible] الجزء [illegible] المحاط ثم هذا
اي التزام ان الدائرة شكل مضرس لا مستدير فيه [illegible]
لم ان [illegible] الجزء الواحد [illegible] الا ان [illegible]
ما كانت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فهذا الكلام لا يطابق [illegible] اقول
لوجود الحركة [illegible] في الخارج [illegible] الزمان المستقبل [illegible]

المدرس

[illegible] صح

الالسنة ليس الا بان الآن الذي هو طرف الحركة موجود خارجي حاصل في الزمان
في الزمان كما هو المشهور بل المراد انه موجود دفعي وجوده في الخيال
ووقع في الزمان الماضي فانه استند الى الوجود الحركة و وجه
في الحال سواء كان موجودا في الخارج او في الخيال فيه انما
بعد وقصدنا في الحال بل الى ما فيه الحركة موجودة واقع في الماضي
في الزمان المستقبل فيه تقول فيه نظر لانا منعنا
الامر وجود الحركة مطلقا لا في الخارج ولا في الخيال بل اثبات
الآن الموجود فيها غير منقسم لكن ما يعتبره الذاهب فانه لا ان
يتحقق بعدم اجتماع اجزائها في الخارج بل في الخيال لكن لا بد
ان يكون تخيل الحركة ممتدة مجتمعة اجزائها في الخيال في لزوم ذلك
الى وجود الحركة القطعية في الخيال كما في وجودها في الخارج واعلم
الآن السنة استدرك على الشارح في الحركة القطعية ان وقوع
الحركة في الآن يقتضي وجود الحركة سواء كان الآن موجودا
في الخارج ام لا فائدة في اخذ وجود الآن في الدليل فنقول
في الجواب وقد عرفت ان اثبات عدم الآن ثم ما هو
موجود في الحركة ما دام الآن انما يعرف بعد اثبات وجوده في الخارج
وانه لا مانع منه اجتماع اجزائها في الخيال فلا يمنع ان يحصل وقوع
الحركة في الآن فرع تحقق الآن في نفس الامر ولا يكفي تحققه في وجود

الحاك

الوقتي ووجوده في نفس الامر ووجوده في الخارج فلا فائدة في العدول
عن وجوده في الخارج على ما قال وجوده في نفس الامر نعم
في تجويزات فيه استدراك آخر وهو ان بعد اثبات وجود ما
الآن وعدم انه لا حاجة الى امر وقوع الحركة فيه يكفي في
بعد وجود الحركة الآنية بان وجود كل من النقطة الجزء المنقسم والآن
دليل مستقل على وجود الحركة ولا وجه لجعل مجموع منها دليلا
نعم ما يفيد ان مجرد الاول بجميع ثبت الحركة في الآن ثبوت جزء المنقسم
في المسافة كالنقطة او فيما يشغل ملك المسافة كالجزء لا الآخر
الآن في فرض انطباق الحركة القطعية الممتدة وانطباق الزمان
على المسافة المنطبقة على الجسم الطبيعي والجواب نعم الكلام على
القواعد الفلاسفة واعلم اقول وهو ان اللازم من وجود
النقطة في المسافة والحركة الحاضرة في القطعية والآن في الزمان
هو وجود وحده دون منقسمة في الجسم الطبيعي في ترتبه باعتبار التناهي
وهذا الاستلزام وجود الحركة ولا تركب منه ولا نفي
الحركة نسبة الاشياء الا دليل الآخر على ان الحركة القطعية لا وجود لها
في الخارج كما يشهد به الاقوال ويمكن ما يشير اليه الشارح بقوله
وهذه بمنزلة الحركة وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي ومن كل
منها ما له تقديم ولا حقه ليعني انه لما تم في الخيال امتداد ما في

منه ... قوله ... الآن التوسط

الحاضر يحصل في الخيال بحيث انه رسم فيه من غير انقطاع فيه بل ممدود ما فيه
امرا ممتدا ماضيا منتهيا اليه الآن فانه اذا ارتسم في الخيال كونه
في حد مثل الآن زوال عنه هذا الارتسام فيه كونه في حد لاحق وهكذا
اذا ارتسم فيه لامحة امتداد او نظر الا انه لم المحسوس من المنظر والتأمل له
وما استغرقه الجوانية وهذا الآن ممتدا او يكونه حاصلا من الانطباعات
التي يليه الذي ينتزع منه هذا الانطباق الحاضر يكون ماضيا من حوزة
نظرا ان حصول الحركة القطعية في الخيال على صيغة الماضي
وذلك باعتبار ذاته ونظرا ايضا ان الحركة لا تجتمع اجزائه في صورة
الارتسام في الخيال وان اجتمعت في الدفعة الى المنصف فيها
نصف الحضور ليس الا الحد الغير المنقسم المنطبق عليه هذا
التوسط الى غير ذلك نظرا الحواس عادة ذاته وفي حاشية
السيد السند ليس لحسن الكلام في تحقيق الامر الى تحقيق ما
ذهب اليه الحكماء في نفي وجود الحركة القطعية الى ان قال ودليلهم
على هذا اما نظر او نقل الا وال صل ان ما تصوره عليه من الاول
غير صالح للتعويل لكن المدعى حق كما تحقق في الاول كما ذكره في
الماضي في الحركة موجود في الزمان الماضي والمستقبل في المستقبل ولكن لا
ان يكون اشارة على انه ذكره من اصل المنع على الشارح في قوله
الحركة موجودة في زمان ما بعده الآن سيما ان الحصول المتحرك

في المبدأ الى ان وصوله لحد المنتهى فان قيل الحركة يتوقف على وجود
قبل الوصول الى المنتهى ولا حال الوصول اليه اذ في ضمنه انقطعت
ولا بعده وذلك ظ فلا تتصف بالوجود اصلا اقول ان
اردت تتوقف قبل الوصول لحد المنتهى فالترديد غير حاصر وان
اردت الا ضمنا ان يكون الآن او زمانا فنختار انها تتصف بالوجود
في زمان متصل بزمان الوصول لحد المنتهى لا انه حد دونها به
انتهى كلامه وكان ايراد صيغة الجمع باعتبار ان الاحمال مطلقا
وهو وجوده ما مضى من الحركة فيما مضى من الزمان فان من كونه في كلام
القوم وان مضى الشارح هذا السوق والتعميم قوله لا تليق او الحكم بانها
يستدل بها على نفي وجود الحركة التي في مستنبط من كلام الشيخ في
التقرير الثاني ففيه وتفصيله ان وجوده لا الطارئه لم يرد ان
هذا التفصيل للدليل المذكور فان محذور الشق الاول بعينه غير محذور
الثاني له ولا تفاوت بينهما في الشق الثاني اهـ وكيف يصلح
هذا التفصيلا لذلك بل المراد تفصيل المدعى وتوضيحه بوجه آخر وما المذكور
بعبارة اخرى هو احتمال ما فصله التفتازاني فهذا غير منه بهذه العبارة
فهو متصف لا الموجود في النسخ ههنا الفاء والوجه سديد ولا
اذ لا وجه للتفريع ههنا وجواب الشارح وهو قوله لزم ان
يكون موجودا في الآن ضرورة انه اذا وجد اصل المتحرك بين وقت

لزم ان يكون موجودا في آن من الآنات التي هي حدود في
يستلزم ان اللازم في الاول وجود الحركة القطعية المنقسمة في هذا
الآن الحاضر بخصوصه وفي الثاني وجودها في آن ما من الآنات
مطلقا اذ لا حضور له فهو استحالة وجود الحركة المستقيمة في
الآن الحاضر الغير المنقسم فتشبيه الحركات الآنية
في هذا وجود الحركة [illegible] في زمانه الماضي [illegible] في الاحكام
المعتقدة [illegible] او نسبته الحركات [illegible] قوله لكن يمكن الجواب عن
الملازمة [illegible] لو وجد الحركة في الحال لم يوجد اصلا [illegible] الحال
موجود دائما لكن [illegible] فهو موجود ابدا [illegible] ويمنع قوله لان الآن
بل كلا الدليلين [illegible] تعالى عن الملازمة [illegible] فالحاكم بحسب [illegible] هو
المتقدرة ما مر منه ان العقل لا يستفيض حتى ان يكون منطبق الاشياء
بحيث يكون ظرف وجوده نفس الزمان دون الآن الخ
وقد مر تنقيح المقام وتحقيقه بحيث ظهر ان وجود الحركة [illegible] في
في الماضي والمستقبل [illegible] ثبت الملازمة وتوجه الجواب في
منع انتفائه على [illegible] ستطلع [illegible] قوله وان كان
له اجزاء بحسب اجزاء المتحرك توضيحه ان الحركة [illegible] سطح
ليست منقسمة في جهة امتداد المسافة الى اجزاء غير منقسمة بسبب
قطع المسافة وان كانت منقسمة في جميع الجهات الى اجزاء مجتمعة

لسبب

لسبب حلولها في محل حلولا سريانيا توضيحه ان النظام
المتقدم منه هذا توضيح اصل الكلام وهو ان النظام [illegible]
بالاجزاء الغير المتناهية الغير المتداخلة وفي الحاشية الثانية
تطبيق كلام الشارح عليه وتوضيحه بحيث [illegible] بالفعل على [illegible]
المتواردة خاصة واعتمد في توجيه هذا الشارح كان الاجزاء
اذا لم يكن متشابهة في الوضع لم يكن [illegible] والنظام قال
البسيطة [illegible] الدفع بان ما ذكره يقتضي ان يكون
في الجسم اجزاء غير متناهية [illegible] الجسم اليها ولا يقتضي ان
يكون كل ما كان في حيز الجسم [illegible] الاجزاء فان النظام
لا يجوز التداخل وكان قائلا بتركب الجسم في الجواهر الفردة
[illegible] عنده ان يكون الجواهر الفردة الخ [illegible] او الجسم متداخلة
[illegible] يكون في الجسم اجزاء لا ينقسم الجسم اليها اقول وهو
[illegible] بان [illegible] تحقيقه [illegible] على النظام [illegible] ان كل جسم ففيه
اجزاء غير متناهية غير متداخلة وان كان فيه اجزاء
غير متناهية متداخلة وهذا [illegible] جدا وهو [illegible] التداخل
كما في انضمام الجسم [illegible] ان الصورة حالة في الهيولى
حلولا سريانيا وفرق بينه وبين التداخل [illegible] كما [illegible]
في الوضع فان الحلول لا بد فيه من الاحتياج الذاتي والقابلية

[illegible] منه

التداخل في الكلام مبنى على التنظير ولا يبعد ان يكون هذا اشارة
منه سلط ان المراد بالتداخل هاهنا مجرد الالتقاء في الوضع
كما هو المتعارف وح فالكلام تمثيل كما هو الظ   فان قلت
لما كان الى توضيح المقام ان المعتبر هو كون نسبة الجملة الى الجملة
نسبة الافراد الى الافراد فلا استبعاد ان يثبت المقدمة الكلية بالاضافة الى
كما حصل في اقليدس من طريق المعونة الاربعة المتناسبة في صدر
المقالة الخامسة ثم دفع ما يتوهم ثبت هذه الضابطة تناسب
المقادير والاعداد مستندا الى اقليدس الى ان جعل
هذه الضابطة مكونة للمقادير المتناسبة والى الاعداد
المتناسبة فضبطها بوجه آخر بل قال انه يعرف الكل
من مباشرة الاصول تناسب المقادير والاعداد كما قال
الى البيان بالاجزاء ثم استدرك بهذا الدفع الى بعض
الافاضل المحققين من الضابطة المذكورة لوجه تشمل الاعداد
انه يثبت لها التناسب في المقادير والاعداد على ان
البيان بالاجزاء ليس سابقا هاهنا على تقدير ان ذلك الجسم من الجسم
الموزون كما هو الظاهر الذي اذ لو صح المقدار في وح حادث مشترك
هو الجزء في المقدار بخلافه على النسبة بالنسبة الاجزاء لقياس
الواحد فيكون الحكم بالنسبة على الجملة والاجزاء ليكون العدد للعدد

ذلك

ذلك الخ ذلك الجزء الجسم الاجزاء بعينها في البيان
نسبته الى ان ذلك المقادير في الجزء من المسالة في تحقيق النسبة المعتبرة
بمعنى الاشتراك المقادير لكن ح مما يعد او هو الجزء الذي يتحقق
فيه النسبة المقادير المتباينة التي ليس لها وشك
لكن النسبة العددية متحققة قطعا كما برهن عليه في الاصول
مع ذلك زيادة اضعاف الاجزاء على اضعاف الاجزاء لا يعني انه
اذا اخذ اضعاف حجم الجسم الذي هو الاجزاء وكذا اضعاف
اجزائه بعدده واخذ الحد اضعاف حجم الجسم الجزء المتناهي
الاجزاء وكذا اضعاف اجزائه كما بعدده واحده ثم نسب
اضعاف الجسم واضعاف الاجزاء على اضعاف الاجزاء فان كانت
الاضعاف الاولى زائدة على الثانية كانت الزيادات في
زائدة على الرابع وان كانت ساوية كانت متساوية وان كانت
ناقصة كانت ناقصة فعلم ان الواقع في النسبتين هو النقصان لاجل
تعلق كما يقتضيه الاتناهي اجزاء المتناهي الجسم وان المتناهي الاجزاء
بالضعف عدة معينة متناهية فضلا عن ان يزيد عليه بعض
الكلام على ان الزيادة المكونة تحت طرفا المساواة المعمولة وفاصل
المساواة ان الاربعة المتناسبة اي التي يكون نسبة الاول
على الثاني نسبة الثالث الى الرابع هو التي اذا اخذ على الخ

كان لها نسبة مثل نسبة الاول والثالث بعينه واحدة والثاني والرابع
بعينه واحدة فان اضعاف الاول اذا كانت زايدة على اضعاف
الرابع وان كانت مساوية كانت مساوية وان كانت ناقصة كانت
ناقصة وهذا البرهان يدل وقد سبق صدر هذه المقالة ان
نسبة الكل الى الكل كنسبة الاجزاء الى الاجزاء [illegible]
كانت [illegible] ان اضعاف
الاول زادت على اضعاف الثاني زادت [illegible] اضعاف الثالث
على اضعاف الرابع واعلم ان اقليدس قد اهمل [illegible] الشرط
ان لا توجد الا اضعاف على [illegible] اضعاف الاول
على اضعاف الثاني الا مع اضعاف الرابع [illegible] اضعاف
الثالث على اضعاف الثاني وترك [illegible] اضعاف ا
على [illegible] المرسوم عليه اضعاف متساوية الى
العدد [illegible] ان كان بعده الاكثر فهو جزء له والاكثر المعدود به
اضعافه واضعافه [illegible] المصادرة ان الاربعة المتناسبة
في الاعداد التي ان كان الاول منها اضعاف الثاني
كان الثالث [illegible] اضعاف [illegible] الرابع [illegible] اضعاف
في [illegible] وان كان الاول جزء الثاني كان [illegible] الثاني كانت
الثالث [illegible] فهذه [illegible] التناسب في الاعداد [illegible] المقادير

اشارة [illegible] الرابع
وان كان [illegible] الاول اجزاء
[illegible] الرابع

المتباينة حيث ليس [illegible] الاجزاء [illegible] فيه
وليس لها [illegible] مشترك [illegible] احدهما اجزاء [illegible]
[illegible] المشتركة اي التي [illegible] مشترك [illegible] النسبة
بينهما في عددية [illegible] الخامس [illegible] الاصول
ولكنه [illegible] المقادير [illegible] والاعداد [illegible]
[illegible] المتباينة والاعداد [illegible] كل مقدار
الى مقدار [illegible] مشترك [illegible] مقدار
الى مقدار [illegible] نسبة عدد الى عدد [illegible] المقدار ان آ ب
[illegible] عدد [illegible] ب عدد
[illegible] نسبة الواحد الى [illegible] بالخلاف [illegible] آ
[illegible] نسبة الواحد [illegible] نسبة [illegible] الى
[illegible] نسبة [illegible] ان
[illegible] المحقق [illegible]
[illegible] الاعداد [illegible] معدودة
والاعداد [illegible] كل واحد [illegible] امثال
[illegible] اجزاء [illegible] نسبة الاجزاء الى الاجزاء
[illegible] نسبة [illegible] والمتقدم في هذا [illegible] المحقق
ان اقليدس انما [illegible] التناسب بين المقادير والاعداد [illegible]

[illegible] البيان [illegible] الاجزاء [illegible]

ماذي العدد بالنسبة الى عدد وذلك انا اذا اخذنا جملة
الاجزاء فانا نجد ها المصادرة المنبه عليها الجهة من المشبه اولا
واذا انتهت تلك الكال في الاضعاف وهي انه اذا اخذنا
اضعاف الثاني الاول والثالث متساوية المراتب والثاني والرابع
كما كانت نسبة اضعاف الاول الى اضعاف الثاني كنسبة
اضعاف الثالث الى الرابع والنسبة منه ايضا كما قال
وبعبارة اخرى لو لم تكن المقادير متحدة كانت المقادير
كمها رتبة فيما بعد اعني المقادير المتباينة ويقال ان
على نحو هذا التركيب النسبة [illegible] النسبة
والثالث ان النسب العددية والنسب [illegible] لا يتحقق فيه مقدار
لا يكون الا عادا مشتركا ويسمى هذه المقادير متباينة
وكذا الى غير النهاية اذ لو انتهى الى اول بعدها [illegible] بحيث
لا يبقى منه شيء كان ذلك الاول عادا مشتركا للمقدارين فهذا
هذا المقصود من النسب العددية او قريبة من المقادير [illegible]
يحصل مثل هذه النسبة كانه حقيقة [illegible] فمقصود [illegible] اما مثالها
فنسبة [illegible] الى [illegible] قطر المربع وضلعه [illegible]
بين عددين عدد [illegible] الى الواحد [illegible] مشترك
فيما بعد [illegible] الواحد فلا يتحقق بينهما النسبة [illegible]

قوله

نسبة قطر المربع الى ضلعه كل سطح مستو حاط به خطوط
اربعة او اربعة اضلاع فانا كان [illegible] و[illegible] الاضلاع
قائم الزوايا يسمى مربعا وقطره الخط الواصل بين زاويتين
متقابلتين ومربع كل خط هو السطح الحاصل من ضرب ذلك الخط في نفسه
ونسبة جذر المربع الى ضلعه [illegible] بحكم العروس كل شكل قائم
الزاوية فان مربع وتر الزاوية القائمة منه مساو لمربعي ضلعيها
كما [illegible] في التحرير وهذا الشكل [illegible] بالعروس [illegible] اقول لما كان
كل [illegible] زوايا المربع قائمة قطره [illegible] فمربعه مساو
لمربعي الضلعين فيكون ضعف [illegible] ولا المربعين [illegible]
الضلعين فيكون نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع
[illegible] ومثل اذا كان خط [illegible] خطا
وكان مربع [illegible] وهذه النظرية [illegible] التنبيه [illegible]
المثنى [illegible] اذ ليس من الواحد والاثنين [illegible]
الاثنين لا يتصور ان يكون المربع عددا ضعفا لمربع عدد اخر
و[illegible] يكون المربع [illegible] واحدا [illegible] المربع الضعف والمربع
الضعف اثنان [illegible] ان الاثنين ليس مربع الواحد [illegible] ان يكون
بين الاثنين عدد يكون الاثنان مربعا له [illegible] الطبيعة
الاضعاف والاجزاء [illegible] الا احتمال ان يكون

نسبة الجزء الى الجزء الحقيقية لكونها نسبة الاجزاء لا الى الافراد في عددية
ولا ضمنية وانا لكلية على تقدير كون الجسمين من الجواهر الفرد
وكثرة آحاد مشترك فلا يتحقق بينهما النسب المذكورة
فيه بحث لان هذا انما هو بناء اتفاقات النسخ كما سبق
والشرح على الوجه المزيف وبين الوجه الصواب ان بناء
الاول على عدم كون الاجزاء التي لا تتجزى ذو مقادير
متساوية وبناء الثاني على كون المقادير كلها على تقدير
تركبها من تلك الاجزاء متشاركة في آحاد مشترك فكون
النسبة بينهما كالنسبة بين الافراد عددية كما سبق نقله
نسخه خاصته من الاصول